جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

تداعيات جائحة كورونا على انتشار الدروس الخصوصية (تعليم الظل)" دراسة مقارنة"

إعداد

د/ وفاء زكى بدروس بشاي

استاذ التربية المقارنة المساعد

كلية التربية جامعة الاسكندرية

تاريخ الاستلام : ٧ أبريل ٢٠٢١م – تاريخ القبول : ٢٧ أبريل ٢٠٢١م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021.

الملخص:

إن الدروس الخصوصية ظاهرة من أكثر الظواهر التربوية شيوعاً وانتشاراً فى معظم بلدان العالم، فلا يكاد يوجد مجتمع من المجتمعات، سواء المتقدمة أو النامية، إلا وبه شكل ما من أشكال الدروس الخصوصية، وترتبط هذة الظاهرة بكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعليمية المتشابكة التى ينبغى أن تؤخذ بعين الاعتبار عند دراستها وتحديد السياسات الملائمة للتعامل معها.

تعد ظاهرة الدروس الخصوصية من أهم الظواهر التربوية المتفشية بشكل وبائي فى الوسط التربوي، إذ مست كل المراحل التربوية، وطالت جميع الأطراف من أولياء الأمور إلى المتعلم فالمعلم والمجتمع ككل، فهي فى تزايد ملاحظ والإقبال عليها أصبح رهيبًا.

وقد أصبحت الدروس الخصوصية تشكل تهديدًا للتعليم النظامي، وهي ليست قضية تنفرد بها البلدان النامية بل هي على نطاق عالمي؛ لذا نجد أن هذه المشكلة قد حظيت فى الفترة الأخيرة اهتمام الدارسين والباحثين فى مجالات مختلفة لمعالجة هذا الموضوع من جوانب متعددة.

الكلمات المفتاحية:

الدروس الخصوصية – تعليم الظل – جائحة كورونا – دراسة مقارنة

The Coronavirus Pandemic on the Spread of Private Lessons (Shadow Education) A "Comparative Study"

Summary:

Introduction: Private lessons are one of the most common and widespread educational phenomena in most countries of the world. There is hardly a community of societies, whether developed or developing, without some form of private lessons, and this phenomenon is linked to many interlocking social, cultural, economic and educational factors that should be They are taken into consideration when studying them and determining the appropriate policies to deal with them.

The phenomenon of private lessons is one of the most important educational phenomena that are epidemic in the educational milieu, as it touches all educational stages, and affects all parties, from parents to the learner, the teacher and society as a whole, as it is increasing noticed and the demand for it has become terrible.

Private tutoring has become a threat to formal education, and it is not an issue unique to developing countries but on a global scale; Therefore, we find that this problem has recently received the attention of scholars and researchers in various fields.

Study questions:

How has the shape of private lessons changed in different countries considering the Corona pandemic?

The main question can be formulated in the following sub-questions:

1- What is the theoretical framework for the phenomenon of private lessons "shadow education" in contemporary educational literature?

2. What is the experience of China, some European Union countries, and the United Arab Emirates in facing the repercussions of the spread of private lessons "shadow education" considering the influencing forces and cultural factors?

3. What is the reality of the spread of private lessons in Egypt considering the influencing cultural forces and factors?

4- What are the similarities and differences to the phenomenon of private lessons in China, some European Union countries, the United Arab Emirates and Egypt?

5- Reaching the proposed mechanisms to limit the spread of private lessons considering the digital transformation of education in Egypt considering benefiting from the experiences of China, some European Union countries and the United Arab Emirates.

Objectives of the study:

1. Identify the theoretical framework for the phenomenon of private lessons "shadow education" in contemporary educational literature.

2- Knowing the experience of China, some European Union countries and the United Arab Emirates in facing the repercussions of the spread of private lessons "shadow education" considering the influencing forces and cultural factors.
3. Identify the reality of the spread of private lessons in Egypt considering the influencing forces and cultural factors.
4- Exposing the similarities and differences to the phenomenon of private lessons in each of China, some countries of the European Union, the United Arab Emirates and Egypt.
5- Reaching the proposed mechanisms to limit the spread of private lessons considering the digital transformation of education in Egypt considering benefiting from the experiences of China, some European Union countries and the United Arab Emirates.

Study Approach:

The study used the comparative approach, with the aim of getting acquainted with the experiences of some countries such as China, the European Union and the UAE in the field of private lessons (shadow education) and the extent of their impact on the Corona pandemic. In order to benefit from it in developing mechanisms to limit the spread of private lessons in Egypt.

The study found some results, which are:

There are a number of methods that can be relied upon to reduce the spread of this type of lesson, including: Raising the physical level of the teacher; Good selection of teachers and working on preparing them well morally, scientifically, professionally, and nationally, and sending them on missions and granting them prizes, rewards and reinforcements; Scrutiny of orientation and inspection work, extending the authority of the school administration and closely monitoring the teaching process; Linking teacher promotion to the results of his students; Modify curricula and syllabi and purify them from excessive stuffing and accumulated details; Modify the evaluation and examination system; Providing books and references for students and teachers; Creating laboratories, workshops, laboratories and teachers; Checking the admission to the Faculties of Education and Teachers; It grants school administrators wide powers in punishing students who break out of order and law and transferring teachers who do not conclude in their work to clerical or administrative positions; get rid of the overcrowded classroom culture.

Besides setting up some mechanisms for facing private lessons in Egypt: Mechanisms for facing the educational dimension of the problem; Mechanisms to address the professional dimension of the problem; Mechanisms for facing the technical dimension of the problem; Mechanisms for facing the economic dimension of the problem; Mechanisms for facing the social dimension of the problem.

Key words: the Corona virus - Private Lessons- Shadow Education - "Comparative Study"

أسئلة الدراسة:

كيف تغير شكل الدروس الخصوصية فى الدول المختلفة فى ظل جائحة كورونا؟

ويمكن صياغة السؤال الرئيس فى الاسئلة الفرعية التالية:

١.ما الإطار النظري لظاهرة الدروس الخصوصية "تعليم الظل" فى الادبيات التربوية المعاصرة؟

٢.ما خبرة كل من الصين وبعض دول الاتحاد الاوروبي والامارات العربية المتحدة فى مواجهة تداعيات انتشار الدروس الخصوصية " تعليم الظل " فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟

٣.ما واقع انتشار الدروس الخصوصية فى مصر فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟

٤.ما أوجه الشبه والاختلاف لظاهرة الدروس الخصوصية فى كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوربي والامارات العربية المتحدة ومصر؟

٥.ما الآليات المقترحة للحد من انتشار الدروس الخصوصية فى ظل التحول الرقمي للتعليم فى مصر فى ضوء الاستفادة من خبرات كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوربي والامارات العربية المتحدة؟

أهداف الدراسة:

١. التعرف على الإطار النظري لظاهرة الدروس الخصوصية "تعليم الظل" فى الادبيات التربوية المعاصرة.

٢.التعرف على خبرة كل من الصين وبعض دول الاتحاد الاوروبي والامارات العربية المتحدة فى مواجهة تداعيات انتشار الدروس الخصوصية " تعليم الظل " فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

٣.التعرف على واقع انتشار الدروس الخصوصية فى مصر فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

٤.الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف لظاهرة الدروس الخصوصية فى كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوربي والامارات العربية المتحدة ومصر.

٥.التوصل الى الآليات المقترحة للحد من انتشار الدروس الخصوصية فى ظل التحول الرقمي للتعليم فى مصر فى ضوء الاستفادة من خبرات كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوربي والامارات العربية المتحدة.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج المقارن،بهدف التعرف على خبرات بعض الدولمثل الصين ودول الاتحاد الاوربي والامارات فى مجالالدروس الخصوصية (تعليم الظل) ومدى تأثرها بجائحة كورونا؛ وذلك للاستفادة منه فى وضع أليات للحد من انتشار الدروس الخصوصية فى مصر.

وقد توصلت الدراسة الى بعض النتائج وهي:

ان هناك جملة من الطرق التى يمكن الاستناد عليها للتخفيف من انتشار هذا النوع من الدروس منها:رفع المستوى المادي للمعلم ؛ حسن اختيار المعلمين والعمل على إعدادهم إعدادًا جيدًا أخلاقيًا وعلميًا ومهنيًا، ووطنيًا وإيفادهم فى بعثات ومنحهم الجوائز والمكافآت والتعزيزات؛ والتدقيق فى أعمال التوجيه والتفتيش مع بسط سلطة الإدارة المدرسية ومراقبة عملية التدريس عن كثب؛ ربط ترقية المعلم بنتائج طلابه ؛وتعديل المناهج والمقررات وتنقيتها من الحشو الزائد والتفاصيل المكدسة؛ وتعديل نظام التقويم والامتحانات ؛ وتوفير الكتب والمراجع أمام الطلاب والمعلمين ؛وتهيئة المعامل والورش والمختبرات والمعلمين ؛ والتدقيق فى القبول فى كليات التربية والمعلمين ؛وتمنح رجال الإدارة المدرسية سلطات واسعة فى معاقبة الطلاب الخارجين على النظام والقانون ونقل المعلمين الذين لا يخلصون فى أعمالهم إلى وظائف كتابية أو إدارية ؛التخلص من كثافة الفصول الزائدة.

الى جانب وضع بعض الآليات لمواجهة الدروس الخصوصية فى مصر: آليات مواجهة البعد التربويللمشكلة؛آليات مواجهة البعد المهني للمشكلة؛ آليات مواجهة البعد التقني للمشكلة؛ آليات مواجهة البعد الاقتصادي للمشكلة؛ آليات مواجهة البعد الاجتماعي للمشكلة:

مقدمة الدراسة

يعد التقرير العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ من أشهر التقارير حول العدالة الاجتماعية ، والذى بموجبه يتم تدعيم عمل الأمم المتحدة والمتعاونين معها فى حركة التعليم للجميع (EFA) وتعد منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الوكالة الرائدة فيها ، ولم ينص هذا التقرير على أن لكل شخص الحق فى التعليم فحسب ، بل على أن يكون التعليم مجانى أيضاً ، وظلت هذة المبادئ معمول بها حتى الأن ، إلا أن وراء واجهة توفير التعليم العام المجاني بدون رسوم ، تولدت ظاهرة الدروس التكميلية الخاصة وبأحجام متزايدة.

فاليوم الدراسي بالنسبة لمعظم الطلبة حول العالم لا ينتهى بخروجهم من المدرسة ، فإلى جانب الواجبات المنزلية يوجد دروسا خصوصية إضافية هذة الدروس قد يحصل عليها الطالب بشكل فردى أو فى مجموعات صغيرة ، وأحيانا فى مجموعات تضم أعدادا كبيرة من الطلبة ، وقد يرتبط محتوى الدروس الخصوصية بالدروس التى حصل عليها الطالب فى المدرسة ،وقد يمتد ليشمل مواد تعليمية إضافية ،وعادة ما يتلقى الطلبة الدروس الخصوصية بعد انتهاء اليوم الدراسي، وايضا فى عطلة نهاية الأسبوع أو فى العطل والاجازات الرسمية ، وتقابل الدروس الخصوصية مفهوما وممارسا ما يعرف فى التربية (بالتعليم الفردي الخاص) أو ما أطلق عليه فى الادبيات (تعليم الظل Shadow Education) .

وثمة انتشار وتنامى عالمي لما يسمى بتعليم الظل الدروس الخصوصية التكميلية – وبالتوازي مع نظم التعليم الرسمي – حيث شهدت السنوات القليلة الماضية نموا متزايدا لهذا النوع من التعليم ، صحبه تطورا فى أشكاله وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية ، ويعتبر نعلي الظل من أكثر الصناعات التعليمية نموا خاصة فى محاولة تحقيق معادلة التوازن بين دور الدولة والقطاع الخاص فى تقديم الخدمة التعليمية ، مما جعله إحدى الطرق السائدة فى عملية التعلم والتدريس استجابة لزيادة الطلب على التعليم بوصفه استثمارا اجتماعيا ذا مردود عال ، إلا أنه يتنافى مع مجانية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص(١).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن نصف طلاب المدارس الثانوية على الأقل قد تلقوا دروساً خصوصية فى بلدان الصين وقبرص ومصر وجورجيا واليونان والمجر والبرتغال واسبانيا واوكرانيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول، ويعد هذا الانتشار فى

سياق التغير العالمي المتجدد والمستمر نوع من أنواع التسويق للتعليم ولكن مع تخفيض الرقابة الحكومية عليه.

وهذا الأمر جعل منها ظاهرة اجتماعية تربوية تعززها ظروف تاريخية واجتماعية معقدة، ومن مظاهر تفاقم هذه الظاهرة الاهتمام الذى لاقته من طرف الباحثين والمفكرين الاجتماعيين، حيث نجد البعض منهم يعتبرون هذه الظاهرة مشكلة، وتشكل هذه الدروس حالة مرضية بل اعتبرها البعض من أهم المعوقات التى تعيق نظامنا التعليمي عن أداء مهامه ووظائفه الأساسية التى وجد من أجلها، وتعمل على تفريغ هذا النظام التعليمي من مضمونه الأساسي على نحو يجعله عاجز عن تحقيق أهدافه، ومن بين التحديات التى تفرضها هذه الظاهرة هو إضعاف قيمة المدرسة الرسمية إلى درجة يوشك معها أن تصبح الدروس الخصوصية هي الأساس، حيث يتحول دور المدرسة الرسمية إلى دور هامشي لا يبرره إلا احتفاظها بحق إصدار الرخصة أو الشهادة، وربما لا نخطئ إذا قلنا أن نتيجة الثانوية العامة لن تتأثر كثيرًا إذا أوصدت أبواب المدارس الرسمية لتترك المهمة بأكملها على عاتق الدروس الخصوصية أو المدرسة الموازية.

كما ان الدروس الخصوصية ظاهرة من أكثر الظواهر التربوية شيوعاً وانتشاراً فى معظم بلدان العالم، فلا يكاد يوجد مجتمع من المجتمعات، سواء المتقدمة أو النامية، إلا وبه شكل ما من أشكال الدروس الخصوصية، وترتبط هذة الظاهرة بكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعليمية المتشابكة التينبغى أن تؤخذ بعين الاعتبار عند دراستها وتحديد السياسات الملائمة للتعامل معها" (٢).

لذا تسلط هذه الدراسة الضوء على ظاهرة الدروس الخصوصية"تعليم الظل" من الظواهر التى برزت على سطح الحياة التربوية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة الا انها قد انتشرت وفرضت نفسها على حياتنا الاجتماعية، مما جعل منها واقعًا لا مناص منه، ومن أهم مظاهر انتشارها: الشمولية حيث أنها مست جميع المراحل التعليمية، وفى مختلف الأماكن والبيئات والطبقات الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

تُعد ظاهرة الدروس الخصوصية من أهم الظواهر التربوية المتفشية بشكل وبائي فى الوسط التربوي، إذ مست كل المراحل التربوية، وطالت جميع الأطراف من أولياء الأمور إلى المتعلم فالمعلم والمجتمع ككل، فهي فى تزايد ملاحظ والإقبال عليها أصبح رهيبًا.

وقد أصبحت الدروس الخصوصية تشكل تهديدًا للتعليم النظامي، وهي ليست قضية تنفرد بها البلدان النامية بل هي على نطاق عالمي؛ فقد اشارت بعض الدراسات (٣) الى ان الدروس الخصوصية تكلف الاسرة المصرية ١٦.٥ مليار جنيه وان ٦٦%من سكان مصر يتلقى ابنائهم الدروس الخصوصية؛ كما انها تهدد دخل الاسرة حيث ان ٣٩% من الاسر ينفقون نصف دخلهم و٢٢% ينفقون ثلث دخلهم و١٨% ينفقون ربع دخلهم على التعليم.

كشفت نتائج بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٧–٢٠١٨، التى أعلنها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء نهاية شهر يوليو الماضى، أن متوسط إجمالى ما ينفقه المصريون، نحو ٢٦ مليون أسرة فى جميع محافظات الجمهورية، على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية يبلغ نحو ٤٧ مليار جنيه، بنسبة تمثل ٣٧.٧% من إجمالى الإنفاق على قطاع التعليم، مؤشرات النتائج أكدت أن إجمالى متوسط الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم فى جميع محافظات الجمهورية يبلغ ٥ آلاف و١٨٤ جنيهاً، وأن نسبة الإنفاق منها على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية تبلغ ٣٧.٧%، بقيمة ١٩٥٤.٣٦٨ جنيه، للأسرة الواحدة(٤).

وأشارت النتائج إلى أن نسبة الإنفاق على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية فى الحضر للأسرة الواحدة تبلغ ٢٣١٤.٨ جنيه سنوياً تمثل ٣٢.٢% من قيمة الإنفاق على التعليم فى الحضر وقيمتها ٧١٨٩.١ جنيه سنوياً، مقابل ١٦٨٦.٣٣ جنيه تمثل ٤٥.٦% من إجمالى ٣٦٩٨.١ جنيه قيمة الإنفاق على التعليم فى الريف.

رئيس الإدارة المركزية للإحصائيات، أن حجم إنفاق الأسرة المصرية على الدروس الخصوصية بلغ ٢٨.٣% خلال العام2019 إن إجمالي الإنفاق كان على السكن، حيث اختلف من الحضر للريف، ووصل في الريف إلى نسبة ١٩.٧% والحضر إلى ٢٠.٤%،وخلال إعلان نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩ /٢٠٢٠: "أعلى نسبة إنفاق على المسكن في أقاليم الجمهورية وصلت في الحضر إلى ٢٢%، وفي الريف

٢١.٣%"، معقبا: "بنود الإنفاق على المسكن كانت على الوجه التالي: القيمة الإيجارية كانت ٥٥.٤% والكهرباء والغاز ٢٥.٦% والمياه ٨.٣% والإيجار الفعلي ٧.٦% ونفقات الصيانة وصلت إلى ٣.١."% (٥)

لذا نجد أن هذه المشكلة قد حظيت فى الفترة الأخيرة اهتمام الدارسين والباحثين فى مجالات مختلفة لمعالجة هذا الموضوع من جوانب متعددة، حيث نشر المعهد الدولي للتخطيط التربوي(IIEP) التابع لليونسكو أول دراسة هامة عن واقع الدروس الخصوصية أجراها مارك براي(Bray, 2012) [٣]ولقيت اهتمامًا بالغًا لدى الأكاديميين على مستوى عدد من البلدان المختلفة، وقد أظهرت نتائج المؤتمر العاشر لوزراء التربية والتعليم فى الوطن العربي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٦) [٦]، أن من بين المشكلات التى تواجه الدول العربية فى نظام التقويم والامتحانات انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وذلك من أجل الحصول على درجات مرتفعة فى الامتحانات، وقد برزت مجموعة التقوية المقننة بالمدارس وفى ذلك اعتراف . غير مباشر . من قبل المسؤولين عن التعليم بضعف النظام، وأدى شيوع هذه الظاهرة إلى وجود فئتين من المعلمين، الأولى تقوم بشرح المادة، والثانية تدرب الطلاب على كيفية الإجابة عن الامتحان لأن اجتياز الامتحان أصبح هدفًا فى حد ذاته ؛ كما تؤكد على ذلك دراسة محمد توفيق (٢٠١٨)(٧) ان الدروس الخصوصية اصبحت تحدى لمستقبل التعليم فى مصر لذا لابد من مواجهتها والتصدى لها .

الى ان جاءت جائحة كورونا التى اثرت على جميع الدول من جميع النواحي بما فيها التعليم بوجه عام والدروس الخصوصية بوجه خاص.

<u>لذلك تسعى الدراسة الحالية الى الاجابة عن التساؤل الرئيس التالي:</u>

كيف تغير شكل الدروس الخصوصية فى الدول المختلفة فى ظل جائحة كورونا؟

ويمكن صياغة السؤال الرئيسى فى الاسئلة الفرعية التالية:

١.ما الإطار النظرى لظاهرة الدروس الخصوصية "تعليم الظل" فى الادبيات التربوية المعاصرة؟

٢.ما خبرة كل من الصين وبعض دول الاتحاد الاوروبي والامارات العربية المتحدة فى مواجهة تداعيات انتشار الدروس الخصوصية " تعليم الظل " فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟

٣.ما واقع انتشار الدروس الخصوصية فى مصر فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟

٤.ما أوجه الشبه والاختلاف لظاهرة الدروس الخصوصية فى كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوربي والامارات العربية المتحدة ومصر؟

٥.ما الآليات المقترحة للحد من انتشار الدروس الخصوصية فى ظل التحول الرقمي للتعليم فى مصر فى ضوء الاستفادة من خبرات كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوربي والامارات العربية المتحدة؟

أهمية الدراسة:

أغلب الدراسات فى هذا الميدان التربوي اهتمت بالمدرسة الرسمية، دون التركيز على التعليم الموازي الذي تعد الدروس الخصوصية إحدى أهم مكوناته، فكانت الغاية من هذه الدراسة كسر القاعدة والتوجه نحو دراسة ظاهرة الدروس الخصوصية.

كون الظاهرة أصبحت هاجس لأولياءالامور والتلاميذ وانتشرت فى جميع مراحل التعليم من الابتدائي إلى الثانوي هذا من جهة ومن جهة أخرى تبرز أهمية الدراسة أيضًا فى ما يلي:

- إلقاء الضوء على الأدب التربوي الذي تناول هذا الموضوع بجانبيه النظري والعملي.
- الوقوف على الآثار المترتبة عن الدروس الخصوصية على الطالب، المعلم، الأسرة، وأطراف تربوية اجتماعية أخرى.
- تستمد هذه الدراسة أهميتها من اهتمامها بمشكلة تربوية تعيق مسار العملية التعليمية، وهو مجال يحتاج إلى دراسات رصينة ومتعمقة لإبانة الأوجه المتباينة لظاهرة الدروس الخصوصية، وخصوصًا كون الموضوع لا يزال حديثًا فى أدبيات التربية وعلم النفس وعلوم أخرى.

أهداف الدراسة:

١. التعرف على الإطار النظري لظاهرة الدروس الخصوصية "تعليم الظل" فى الادبيات التربوية المعاصرة.

٢.التعرف على خبرة كل من الصين وبعض دول الاتحاد الاوروبي والامارات العربية المتحدة فى مواجهة تداعيات انتشار الدروس الخصوصية " تعليم الظل " فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

٣.التعرف على واقع انتشار الدروس الخصوصية فى مصر فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

٤.الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف لظاهرة الدروس الخصوصية فى كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوربي والامارات العربية المتحدة ومصر.

٥.التوصل الى الآليات المقترحة للحد من انتشار الدروس الخصوصية فى ظل التحول الرقمي للتعليم فى مصر فى ضوء الاستفادة من خبرات كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوربي والامارات العربية المتحدة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج المقارن، بهدف التعرف على خبرات بعض الدول مثل الصين ودول الاتحاد الاوربي والامارات فى مجال الدروس الخصوصية (تعليم الظل) ومدى تأثرها بجائحة كورونا؛ وذلك من خلال:

١. التعرف على الإطار النظري للدروس الخصوصية من خلال الادبيات والكتابات

٢. وصف خبرة الصين وبعض دول الاتحاد الاوربي والامارات العربية المتحدة فى الدروس الخصوصية ومدى انتشارها فى ظل جائحة كورونا من خلال الادبيات والدراسات السابقة.

٣. تحليل وتفسير اوجه الشبه والاختلاف بين الخبرات ومصر من خلال القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

٤. للاستفادة من الخبرات والإطار النظري للدراسة فى وضع أليات مقترحة للحد من انتشار الدروس الخصوصية فى مصر.

مصطلحات الدراسة:

المفهوم اللغوي:

الدروس جمع، مفرده درس، من الفعل درس درسًا، أقبل على كتاب أو علم أو نحوهما يحفظه، ركز ذهنه ليتعلمه ويفهمه، درس لغة، درس الحقوق، تناوله بالبحث والدرس يقال "درس على فلان" أي تلقى العلم أو الدرس على يده، تتلمذ له(٨).

الخصوصية لغة:

من خصوص، وخصوصي، متعلق بشخص دون غيره أو جماعة دون سواها "سيارة خصوصية"، "دروس خصوصية" يلقيها أستاذ خارج الصف.

تجمع اللفظية ما بين كلمتين وهما: الدروس وتعنى درست، قرأت وكذلك درست أي تعلمت، ودرست الكتاب أدرسه درسًا أي ذللته بكثرة القراءة حتى خف حفظه على، والدرس:

الطريق الخفي، أما عن الخصوصية فذكر ابن منظور فى مادة خصص خصًا بالشيء يخصه خصًا وخصوصًا وخصوصية والفتح أصبح وخصيصي وخصص واختصه أفرده به دون غيره، ويقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد وخص غيره واختصه ببره، ويقال: فلان مخص بفلان أي خاص به وله به خصية(٩).

نستنتج مما سبق أن المعنى اللغوي للدروس الخصوصية يتضمن الإقبال على علم معين وتركيز الذهن لتعلمه وفهمه من طرف أشخاص معينين أو جماعة دون سواها من التلاميذ.

المفهوم الاصطلاحي:

يمكن تعريف الدروس الخصوصية على النحو الآتى: هى كل جهد تعليمى يتلقاه الطالب بشكل خاص أو نتيجة لظروف خارجية ويقوم به المعلم فى صورة فردية أو جماعية خارج المبنى المدرسى ويكون فى جزء معين من المنهج غير مفهوم للطالب(١٠).

هى اسلوب تعلم خاص يقوم به المعلم مع الطالب للاستجابة المباشرة لحاجات تعلمه واهتماماته الفردية الخاصة التى تحتاج الى ثقل اكثر مما فى داخل الفصل الدراسي(١١).

المفهوم الإجرائى:

فالدروس الخصوصية عبارة عن دروس تعد خارج أطر الأنظمة التعليمية الرسمية يلجأ إليها المتعلمون لأسباب متعددة إما بشكل فردى أو جماعى وتكون بدفع مبلغ مالى مقترح من أستاذ هذا النوع من الدروس (قد يكون من قطاع التربية أو لا علاقة له بذلك) مع تحديد زمن الدفع (أما فى بداية المدة المتفق عليها أو فى نهايتها عادة)، بمكان مؤجر أو حجرات دراسية بمدارس نظامية خارج أوقات العمل أو مؤسسات خاصة أو حتى فى منزل الأستاذ نفسه، أو فى منزل المتعلم، بغية العمل على تحقيق أهداف هذا العقد التربوى من تدارك النقص فى معارف المتعلم الأكاديمية ومساعدته على استدراك ما لم يستوعبه خلال الحصص الدراسية العادية.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات الظاهرة من اتجاهات عدة فمنها من تناولها لتوضيح مدى انتشارها وشيوعها بين الطلاب وتوضيح الأثار الموجبة والسالبة لها وسبب انتشارها ، ومنها من تناولها من الجانب النفسى والاجتماعى ، فى حين تطرقت بعض الدراسات إلى دراسة أثر هذة

الظاهرة على التعليم والمجتمع والاقتصاد ، ومعرفة التدابير التي يمكن اتخاذها لجعل هذة الظاهرة وسيلة تفيد الصالح العام باعتبارها وسيلة تعليمية مكملة للعملية التعليمية تساعد على رفع مستوى الطالب التحصيلى . ومن هذه الدراسات ما يلى :

دراسة محمد توفيق سلام (٢٠١٨) والتى هدفت الى التعرف على ظاهرة الدروس الخصوصية ومدى انتشارها وما تسببه من مشكلات اقتصادية واجتماعية لاولياء امور الاسر المصرية مع وضع مجموعة من السبل لمواجهة تحدى الدروس الخصوصية على المجتمع المصرى (١٢).

دراسة (2018) Ying Ming والتى أهتمت بدراسة ظاهرة الدروس الخصوصية كنظام تعليمى تكميلى لنظام التعليم الرسمى وانماط مشاركته وفعاليته وأثاره على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للمتعلمين ومراعاة للفروق الفردية بينهم فى الولايات المتحدة والصين(١٣) .

ودراسة(2018) Francesca Bahn التى اعتمدت على اقتراح الدول الأسيوية بأن الطلاب الذين يتلقون ضغطاً أكاديمياً للنجاح من خلال الدروس الخصوصية معرضون لخطر النتائج النفسية السلبية مثل الاكتئاب والقلق ، لذا أهتمت الدراسة بفحص ارتباطات الصحة العقلية بتعليم الظل فى الولايات المتحدة ، هذا فضلا إلى وجود عوامل اجتماعية وثقافية محددة للعلاقة بين تعليم الظل وضعف الصحة العقلية(١٤).

وقدمت دراسة (2018) Achala Gupta توضيحا للعلاقة بين "تعليم الظل " و " التعليم الرسمى " من جهة ومؤسسات التعليم والاسرة من ناحية أخرى وواقع الدروس الخصوصية بالهند وسبل استخدامها فى دعم العملية التعليمية لسد الفجوة بين التطلعات التعليمية وواقع العملية التعليمية بالمؤسسات التعليمية (١٥).

دراسة رضا عبد العظيم (٢٠١٦) والتى هدفت الى القضاء على الدروس الخصوصية بمراحل التعليم قبل الجامعى لتحقيق جودة التعليم وقامت بوضع مقترح مشروع مبتكر لتحسين جودة أداء المعلم كمدخل لتحسين الجودة والاداء داخل المدارس بوجه عام والارتقاء بالعملية التعليمية ومستوى الطلاب ورأفة باولياء الامور وما تسببته الدروس الخصوصية من مشكلات اقتصادية واجتماعية لهم(١٦).

دراسة تفيدة سيد احمد (٢٠١٦) والتى هدفت الى التعرف على الدروس الخصوصية واسبابها ومدى انتشارها وابعادها ؛ ومن ثم طرح بعض السبل المقترحة للقضاء عليها فى مصر(١٧) .

ودراسة Ran Li (2016) والتى أهتمت بتوضيح الفرق بين الطلاب الذين يختارون المشاركة فى الدروس الخصوصية والطلاب الذين لا يختارون المشاركة فى الدروس الخصوصية وتأثير ذلك على اداء الطلاب الصينين ب Gaokao وعلى خلفياتهم المعرفية(١٨).

ودراسة Ping Zheng (2015) التى أهتمت بتوضيح العلاقة بين الدروس الخصوصية وتحصيل مادة الرياضيات لطلاب الصف العاشر بالولايات المتحدة والصين (شنغهاى) واستخدمت العامل الاجتماعى والاقتصادى كبعد محورى للعلاقة (١٩).

ودراسة Soo Kyoung Lee والتى أهتمت بتناول تجارب الأمهات ووجهات نظرها فى استخدام الدروس الخصوصية كمدعم للعملية التعليمية فى المناطق الجنوبية الشرقية من كوريا الجنوبية ، فى السياق الاجتماعى والثقافى والتاريخى متعدد الطبقات لمجتمعاتهم ، وذلك فى عامى ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، وخرجت بأنه رغم انخفاض النفقات على التعليم بطريقة الدروس الخصوصية ألا أنه لايزال هناك طلب مرتفع عليه ، وتم فحص تجاربهم المعيشية ومشاعرهم المتناقضة تجاه هذا النوع من التعلم من أجل فهم الظاهرة من وجهة نظر الأمهات(٢٠).

دراسة مسعد سعيد السيد (٢٠١٤) وهدفت هذه الدراسة الى الكشف عن ظاهرة الدروس الخصوصية ومدى انتشارها ومدى تغيرها فى زمن العولمة وامكانية الاستفادة من التغيرات الحديثة فى الحث على التعلم مدى الحياة كوسيلة للقضاء على الدروس الخصوصية فى مصر(٢١) .

ودراسة Bray and Kwo(2014) والتى أوضحت أن تنظيم الدروس الخصوصية قد يكون من أجل الصالح العام ، ومن أجل وضع خيارات لسياسة التعليم التكميلى فى آسيا ، وأن التدريس التكميلى الخاص إلى جانب التعليم العادى له اثار كبيرة على نظام قيم الأجيال الجديدة ، وعلى تنمتهم الاجتماعية ، وعلى تطوير النظم التعليمية . وشعر المؤلفان بأن هناك حاجة إلى معالجة مشكلة التدريس الخاص التكميلى حيث أنها تتطور بشكل كبير فى

الأونه الأخيرة فى ظل العولمة والتكنولوجيا الحديثة ، مما يمثل إشكالية خاصة فى مجال العملية التعليمية حيث أنها تعد عملية غير منظمة أو غير خاضعة للرقابة مما يوفر مساحة أوسع لزيادة التفاوتات الاجتماعية ويثير عدداً كبيراً من الأسئلة حول جودة التعليم السائد فالغرض من الدراسة ليس وضع الدروس التكميلية الخاصة تحت دائرة الضوء كظاهرة سلبية ، بل لتسهيل المراقبة والتنظيم(٢٢).

ودراسة Hyung–Kee Kim (2013) والتى قامت بفحص ما إذا كان التوسع فى التعليم العالى عبر البلدان مرتبطاً بنمو تعليم الظل كدالة لجهود العائلات لضمان تحقيق الفرص التعليمية ، وتكونت عينات الدراسة من حوالى ١٦٣٠٠٠ طالب ، متداخلين فى ٢١ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) ، حيث وجدت أن الطالب فى بلد لديه معدل نمو سكانى مرتفع كا أكثر احتمالاً للمشاركة فى تعليم الظل من طالب فى بلد لديه معدل النمو السكانى منخفض ، وأنه زاد استخدام تعليم الظل كأداة تكميلية لتحقيق النجاح الأكاديمى فى التعليم العام ، كما أوضحت الدراسة أن الطلاب ذو الوضع الأجتماعى والاقتصادى المرتفع هم الفئة الاكثر لجوء لتعليم الظل ، وأوضحت كذلك أمكانية أن تساهم طريقة التعليم هذه صانعى السياسات فى استكمال العجز الأكاديمى ، ولا سيما للطلاب ذوى التحصيل المنخفض(٢٣).

وأهتمت دراسة كل من Eum Jung Park(2013)(٢٤)، Ryoji Matsuoka(2012)، بالبحث فيما إذا كانت (رتبة المدرسة ، والحالة الأجتماعية والاقتصادية للمدرسة والمناهج) فضلاً عن خلفية الطالب (أى الحالة الأجتماعية والأقتصادية للطالب والموقف الأكاديمى) تؤثر على احتمالية حصول الطلاب على دروس تعليمية إضافية إلى دروسهم المنتظمة(٢٥).

ودراسة Dindyal& Besoondyal (2007) والتى تناولت مشكلة الدروس الخصوصية من خلال دراسة عمومية هذة الظاهرة وانتشارها على كافة المراحل الدراسية فى موريشيوس وخاصة فى مادة الريضيات ، وطبقت الدراسة على المرحلة الثانوية ، وشملت عينة الدراسة المدرسين والطلبة واولياء الامور ، حيث تم البحث عن الأسباب وراء ظاهرة الدروس الخصوصية والمؤسسات المسؤلة عن إقامة فصول التقوية ومعرفة المهارات المكتسبة من خلال تلك الدروس ، كما أظهرت الدراسة ان الاقبال على الدروس الخصوصية

لم يكن فقط من قبل الطلبة الضعاف بالمادة إنما كذلك من قبل الطلبة المتف٦وقين لتحسين مستواهم ، وقد يجبر الطالب على مثل هذة الدروس من قبل والديه .

قامت التميمى رابعة فى سنة ٢٠٠٧ بدراسة هدفت إلى التعرف على أسباب ونتائج الدروس الخصوصية فى المدارس والثانويات فى الأردن من وجهة نظر مديرى ومعلمى وطلبة المدارس الثانوية، تكونت عينة الدراسة من ٢٠ مديرًا ومديرة، و٥٠٠ معلم ومعلمة، و٥٠٠ طالب وطالبة، كما استخدمت الدراسة ثلاث استبيانات كأداة لها، تكونت كل واحدة من مجالين هما: أسباب انتشار الدروس الخصوصية، والنتائج المترتبة عليها، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأسباب التى أدت إلى انتشار الدروس الخصوصية من وجهة نظر المديرين هى تشجيع المعلم طلابه على الالتحاق بالدروس الخصوصية وتقليد الطالب لأقرانه(٢٦).

أما من وجهة نظر المعلمين فأبرز الأسباب تعود إلى انخفاض الدخل وانشغاله بأمور أخرى تحول دون التفرغ الكامل لمهنته.أما من وجهة نظر الطلبة فهى رغبة أولياء الأمور فى حصول أبنائهم على معدلات عالية، أما من حيث النتائج المترتبة على انتشار هذه الدروس الخصوصية، من وجهة نظر مديرى الثانويات فهى زيادة الطالب فى قدراته الدراسية، اكتساب المعلم أو الأستاذ أفكار المدرس الخصوصى لتحسين طريقته فى التدريس، ومن وجهة نظر الأساتذة تحبيب الطلبة فى المواد الدراسية التى يتلقون فيها دروس خصوصية، ثم إحراز علامات مرتفعة فى المواد التى يتلقى فيها الطالب الدروس الخصوصية، ومن وجهة نظر الطلبة فإن أهم نتائج هذه الدروس عدم انتظام الطلبة فى الدوام الدراسى، قتل روح الإبداع عند الطلبة.

دراسة ايمان التميمى (٢٠١٤) هدفت الى البحث عن أسباب الإقبال على الدروس الخصوصية والى اى مدى تساهم الدروس الخصوصية فى تحسين المستوى التحصيلى الدراسى للتلاميذ وعدد المواد التى يقوم فيها التلاميذ بالدروس الخصوصية، ومدى إقبال الطلاب على الدروس الخصوصية من خلال شبكة الإنترنت ، وللإجابة على التساؤلات المطروحة قام الباحثون بدراسة ميدانية شملت ١٠٩ تلميذ من التعليم الثانوى ٤٢% منهم ذكور، ٥٨% منهم إناث وبتطبيق الاستبيان وبعد الاستعانة بالنسب المئوية، توصل إلى النتائج التالية ٣٧% يعتبرون الدروس الخصوصية ضرورية للتلاميذ و ٥٠% يعتبرونها ضرورية نسبيًا، وتعددت أسباب الإقبال على الدروس الخصوصية، ٦٣% لفهم الدروس

أكثر، ٣٧% لتعويض إهمال الوالدين ٣٣%، لتعلم طريقة المراجعة، ٢٧% لكثرة عدد التلاميذ فى القسم، كما أظهرت الدراسة أن أغلبية التلاميذ يعتقدون أن للدروس الخصوصية دور فى تحسين التحصيل الدراسى حيث قدرت الاستجابة بـ ٩٢%، ومعظم التلاميذ يقبلون على الدروس الخصوصية نسبة ٧٧% فى مادتين إلى خمس مواد أما ٤٨% منهم يقبلون على مادتين فقط، وتوصلت الدراسة إلى أن ٧١% من التلاميذ يفضلون الدروس الخصوصية عبر شبكة الإنترنت مقابل ٢٨% يرفضونها(٢٧).

دراسة نسيبة المرعشلى (٢٠٠٧) إلى موضوع أسباب تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية من وجهة نظر المدراء المعلمين، الطلاب، أولياء الأمور، وسبل الحد من انتشارها، اتبعت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى المقارن، وبتطبيق استبيان على عينة قوامها ٨٩ مديرًا ومديرة، و١٠١ معلمًا ومعلمة، ١٤٦ طالبًا وطالبة، ١٢٩ من أولياء الأمور، وقد تم تحديد العينة بطريقة عشوائية بسيطة وبالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية، المتوسط الحسابى، تحليل التباين الأحادى، وجاءت نتائج الدراسة كالتالى: معظم أفراد العينة يردون أسباب تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية إلى المدير ثم المدرسة، فالطالب، فالأسرة، ثم المعلم، ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة (٢٨).

تعقيب على الدراسات السابقة : قد تناولت معظم الدراسات ظاهرة الدروس الخصوصية من حيث مفهومها وتطورها ومدى انتشارها والاسباب التى ادت اليها ولكنها اختلفت فى تناول الظاهرة فمنها من خرج ببعض سبل الحل ومنها ما اكتفى بطرح المشكلة ومدى تعقدها ومنها من اشار الى مدى انتشارها وخطورتها ومدى ما تمثله من تحد لمستقبل التعليم فى مصر ؛ اما فى الدراسة الحالية فقد تم تناول ظاهرة الدروس الخصوصية بصورة مقارنة واشكالها فى بعض الدول ومنها الصين وبعض دول الاتحاد الاوربى والامارات العربية المتحدة ومن ثم الخروج ببعض الاليات المقترحة للحد من انتشار هذه الظاهرة فى ضوء الاطار النظرى للدراسة وخبرات دول المقارنة .

الإطار النظري

اولا: الاسس الفكرية للدروس الخصوصية "تعليم الظل":

كان أول من مارس الدروس الخصوصية فى التربية هو سقراط (٣٩٩–٤٧٠ ق.م) الفيلسوف والمربى اليوناني المعروف ، والذى كان معلماً خاصاً لأفلاطون ، والذى كان بدوره معلماً خاصاً للإسكندر المقدوني ، ولقد أدى اللقاء النفسي بين المعلم الخاص وتلميذه إلى تفوق العديد من الأفراد وبروزهم كقادة فى مختلف الميادين عبر التاريخ ، وتميزت العلاقات السائدة بينهما بالعطاء الجزيل والولاء للمعلم على مر العصور ، كما مارسها العرب قبل الإسلام ، حيث كانت الأسر الحضرية أبرز الفئات الاجتماعية بجزيرة العرب التى اعتمدت الدروس الخصوصية كوسيلة لتربية ابنائها ، أما بعد الإسلام فقد اتخذت الدروس الخصوصية أسلوباً جديداً عرف بالتمهن ، كان الصبى يرافق مؤدبه أو سيد صنعته المقبلة لينقل عنه ميول وسلوك مهنته.

أما أوروبا وفى العصور الوسطى، فقد انتشرت الدروس الخصوصية فيها لدى طبقات ورجال الإقطاع، وقبل تأسيس المدارس لمدة طويلة استخدمت العائلات الغنية المدرسين الخصوصيين لتعليم أبنائهم.

ويعتبر .Mari Muthu et al هم أول من استخدموا مصطلح تعليم الظل لوصف الدروس الخصوصية ، وذلك فى عام ١٩٩١ ، واستعارة كلمة الظل للتعبير عن هذا النمط من التعليم هي استعارة مناسبة لعدة اعتبارات : الدروس الخصوصية تحاكى تيار التعليم الرسمي ؛ وهكذا عندما تتغير المناهج الدراسية فى التعليم الرسمي ، تتغير مناهج تعليم الظل ، وعندما يتغير شكل وحجم النظام التعليمي السائد فمن ثم شكل وحجم الدروس الخصوصية يتغير أيضاً ، ويمكن للظل أن يكون مفيداً ، ففي الساعة الشمسية يمكن أن يشكل دليلاً لتحديدات تغيرات الوقت وبالتالي فإن الظل فى النظام التعليمي ممكن أن يكون دليلاً لتحديد التغيرات التى تطرأ فى المجتمعات(٢٩).

وجنباً إلى جنب مع طلب تحسين تحصيل الطلاب، انتشر تعليم الظل، المعروف ايضاً باسم التدريس التكميلي الخاص، على نطاق واسع فى جميع انحاء العالم. ويعد تلقى الدروس الخصوصية نشاطاً شائعاً بين الطلاب من المرحلة الابتدائية الى المدرسة الثانوية فى دول ومناطق شرق اسيا، خاصة الصين.

ومن أجل الحفاظ على النظام التعليم العام وتوسيع الإصلاحات التعليمية، واجهت الحكومات الوطنية ضغوطاً مالية كبيرة للاستثمار فى التعليم وتحقيق مستقبل أفضل، وفى هذا السياق، تختار بعض العائلات الاستثمار فى تعليم اطفالها والبحث عن موارد تعليمية خارجية بالإضافة إلى التعليم العام والذييعاني نقص فى مستوى جودته(٣٠).

وقيل ان وجود تعليم الظل يمثل تحدياً لأنظمة المدرسة السائدة حيث يكشف قطاع الظل عن اوجه القصور فى الانظمة السائدة،والتي قد تسئ غلى دعاة التعليم السائد، إلا أنها على الأقل توفر طرقاً للتعويض عن بعض هذة العيوب، كما يثير نظام تعليم الظل قضايا اساسية لواضعيالسياسات، الذين يتعين عليهم ابتكار استجابات مناسبة وقد يجدوا صعوبة فى ذلك (٣١).

وفى مصرمصطلح الدروس الخصوصية تعدد إلى الكثير من المفاهيم والمصطلحات منها نظام التعليم الموازي، مافيا الدروس الخصوصية، السوق السوداء للتعليم، التدريس الخاص، نظام تعليم الظل.

يشكل الإقبال على الدروس الخصوصية التى كثرت تسمياتها من دروس إضافية إلى دروس استدراكية، فدروس خصوصية، ظاهرة تعيشها الأسر التى لها أطفال متمدرسون بمختلف فئاتها الاجتماعية، ومكانتها الاقتصادية حتى أصبحت بمثابة امتداد للدروس النظامية، أو كما يطلق عليها (glassman) مدرس خارج المدرسة.

والمتتبع للتاريخ عبر العصور يجد أن ظاهرة الدروس الخصوصية نشأت فى الأصل لتعبر عن لون أو نوع من أنواع التربية أنفرد به أبناء الطبقة الخاصة من الحكام والأمراء والأعيان والأثرياء، ذلك أن رجال هذه الطبقة فى بعض العصور القديمة ترفعوا عن أن يختلط أبناؤهم بأبناء العامة فى المدارس العادية، وأعرضوا عن أن يتلقى أولئك الأبناء تعليمًا مماثلاً لتعليمهم، ثم تطور الوضع وأصبحت الدروس الخصوصية تتجه لعلاج الطلاب ذوى المستوى الضعيف فى بعض المقررات الدراسية خاصة فى اللغات والرياضيات والعلوم الفيزيائية، وكأن الطالب لا يأخذ درسًا خصوصيًا إلا إذا كان مستواه ضعيفًا فى مادة ما، واستمر تعثره فيها، وكأن هذا الطالب يلجأ إلى تلقى دروس خصوصية فى المادة المتعثر فيها فقط، نتيجة ضعف مستواه فيها، وكأن يبذل أقصى جهده حتى لا يعرف أحد بأمره، لأن أخذ درس خصوصي يعنى ضعف مستواه وكأن هذا شيئًا معيبًا.

كما كان الهدف من الدرس الخصوصي فى ذلك الوقت هو إعادة الشرح مرات ومرات لرفع مستوى وكفاءة الطالب، وقد تميز التعلم منذ وجود الإنسان بسعيه إلى تعلم ما يحيط به من مكونات البيئة بغرض الاستفادة من هذه المكونات ومعطياتها وتجنب أضرارها، ثم أخذت دائرة العلم والمعرفة فى التوسع وأصبحت معقدة أكثر فأكثر، حتى أصبح العلم ضرورة من ضروريات الحياة وحالة تقتضى وجود مرسل (معلم) ومستقبل (تلميذ) وقد عرفت العملية التعليمية بعدة أوجه منها التدريس الخاص أو الدروس الخصوصية ويعتقد أن أول من مارس الدروس الخصوصية فى التربية بالمفهوم الدقيق هو الفيلسوف والمربى اليوناني المشهور سقراط (٣٩٩ . ٣٤٧ ق.م) حيث كأن معلمًا خاصًا لأفلاطون، وأفلاطون بدوره كأن معلمًا خاصًا لأرسطو والذى أصبح هو الآخر معلمًا خاصًا للإسكندرالمقدوني، أما فى العصر الحديث فقد أصبح المسؤولون والميسرون يختارون معلمين من أجل تعليم وتأديب أبنائهم، وتتم هذه الدروس غالبًا بمنزل الطالب أو بمنزل المدرس، حيث تخصص غرفة لتكون مقرًا للتدريس أو الدروس الخصوصية يستقبل فيها المدرس طالب أو عدة طلاب(٣٢).

ونظرًا لأهمية التعليم فى حياة الأمم والشعوب ومع التطورات البشرية ظهر اهتمام بالغ للدول بالمسائل التربوية، من خلال التعليم النظامي بشتى طرقه وأساليبه وأهدافه إلا أنه لم يلغ ظاهرة الدروس الخصوصية بل واستمر وجودها وانتشارها إلى حد الآن.

ومع ظهور الصراع الطبقي وازدياد الفوارق الاجتماعية واشتداد المنافسة والبحث عن التفوق والتميز فى المجال العلمي، أخذت تلك الدروس منحى آخر فأصبحت ظاهرة يراها البعض أنها سيئة تهدد النظام التعليمي إلى حد تصنيفها من ضمن مشكلات هذا النظام.

وقد اعتبرها بعض التربويين والباحثين الاجتماعيين مشكلة كبيرة بدأت بوادرها منذ فتح المجال لخصخصة التعليم فى العشرية الأخيرة من القرن العشرين فى أعز أزمة الصراع الإيديولوجيالدموي حيث جاءت فى وضع لم تحضر له الحكومة كل الضوابط والنصوص التشريعية لمواجهة هذه الظاهرة مما أدى إلى انتشارها.

العوامل التى أدت إلى ظهور الدروس الخصوصية :

أ . لقد نشأت الدروس الخصوصية منذ أقدم العصور وأبعدها، لتعبّر عن طبقية بحتة، إذ أننا نجد أن الخاصة من الحكام والأمراء والأعيان والأثرياء رفضوا أن يتعامل أولادهم، وأن يختلطوا مع بقية أبناء العامة فى المدارس من ناحية، كذا أعرضوا عن تلقى أولادهم

تعليمًا مماثلاً لتعليم أبناء العامة من ناحية أخرى، لذا نجد أن هؤلاء الخاصة جلبوا المعلمين لقصورهم ليعطوا أبناءهم تعليمًا مميزًا عما يعطونه لأبناء العامة وليقوا . من وجهة نظرهم . أبناءهم شر الاختلاط مع الآخرين، كانت هذه نظرة الطبقة الراكبة فى المجتمعات السابقة، وما هو ملاحظ فى عصرنا الحالي أن الدروس الخصوصية أظهرت الطبقية المجتمعية، فأصحاب الدخل المرتفع بإمكان تدريس أبنائهم عند أستاذ بصورة منفردة وبمراكز قوية، أما الطبقة المتوسطة فقد يلحقونهم بالفصول العادية، فى حين لا معنى لهذه الدروس عند الفقراء.

ب . إنه لمن الصعب أن نحصل على معلومات دقيقة عن حجم وشكل الدروس الخصوصية، وذلك لأسباب عدة تتعلق بمن يقدمها وبمن يتلقاها(٣٣).

- المعلمون: عادة ما يتفادون جلب الانتباه، إذ أن كثيرًا منهم يؤدون الدروس الخصوصية كنشاط غير رسمي لكسب دخل لا يخضع للاقتطاع الضريبي.
- الطلبة: لا يحبذون جلب الانتباه فتلقيهم الدروس قد يشي بحصولهم على امتيازات غير مستحقة مقارنة مع أقرانهم، و/ أو أنهم لا يثقون بمعلميهم فى المدارس النظامية، وربما يخشون وصفهم بالغباء.
- الآباء: لا يحبذون جلب الانتباه لخشيتهم أيضًا من أن يظن بأنهم يشترون امتيازاتغير مستحقة أو أنهم هم الآخرون لا يثقون بمعمله التعليم النظامي، كما قد يدل ذلك على خوفهم من أن ينعت أبناؤهم بالأغبياء.

قد يكون من الصعب أيضًا أن نقيس مدى انتشار الدروس الخصوصية كونها تختلف عادة من حيث شكلها ومدتها وكثافتها باختلاف الفصول والمواسم، وصحيح أن معظمها يقدم وجهًا لوجه، غير أنها قد تقدم بشكل فردى أو جماعي، كما أنها قد تتم بالمراسلة أو عبر الإنترنت مثلمًا هو ملاحظ على نحو متزايد، وعلاوة على ذلك

لذا تُعد مشكلة الدروس الخصوصية مشكلة مجتمعية متأصلة الجذور تتصف بأنها ذات أبعاد تربوية ومهنية وتقنية واقتصادية واجتماعية، ويساهم فى هذه المشكلة أطراف عديدة فى المجتمع بحيث نجد أنه لا يقع اللوم فقط على البعد التربوي المتمثل فى: السياسة التعليمية، أو النظام المدرسي، أو المناهج الدراسية، أو الكتب المدرسية، أو نظم الامتحانات، أو المعلم فحسب بل يتحمل جميع الأطراف الأخرى هذا العبء، ولابد من الوصول إلى قناعة

متخذي القرار فى أن حل مشكلة الدروس الخصوصية لن يكون بالتجريم والعقوبات والغرامات المفروضة على المعلم، أو بإحلال الدروس الخصوصية خارج المدرسة بنظام مجموعات التقوية داخل المدرسة، ولكن الحلول الملائمة تكون بتضافر جهود جميع القطاعات داخل وزارة التربية والتعليم، وبالتعاون مع بعض القطاعات فى الوزارات الأخرى ذات الصلة من خلال آليات وإجراءات مركبة الأبعاد تسير فى عدة مسارات فى آن واحد وبطريقة متكاملة.

أبعاد مشكلة الدروس الخصوصية:

تتمثل أبعاد مشكلة الدروس الخصوصية فى الآتي(٣٤):

١– البعد التربوي للمشكلة: يتمثل البعد التربوي لمشكلة الدروس الخصوصية فيما يلي:

- تكدس المناهج وتركيزها على المعلومات والتذكر.
- قصور مواكبة المناهج المصرية لمستوى المناهج العالمية عالية الجودة.
- التوسع فى تدريس اللغات الأجنبية وتدريس العلوم والرياضيات باللغات الأجنبية.
- تركيز طرق التقويم التقليدية على الدرجات التى يحققها التلاميذ أو الطلاب من تذكر وفهم المعلومات فى الامتحانات النهائية.
- غياب الأنشطة التعليمية القائمة على التعلم النشط مما يجعل التلاميذ والطلاب تشعر بالملل والاحساس بعدم جدوى التعليم بالحفظ والاستظهار أو العمل داخل المدرسة أو حضور الحصص الدراسية.
- غياب الأنشطة الاجتماعية، والرياضية، والفنية والتركيز على الاستعداد للامتحانات فقط.
- قصر العام الدراسي وتكدس الدروس فى برنامج زمني مضغوط وغير ملائم لتحقيق نواتج تعلم ذات جودة مما يدفع للتركيز على التحفيظ والتذكر من أجل الامتحان النهائي.

٢– البعد الاقتصادي للمشكلة: يتمثل البعد الاقتصادي لمشكلة الدروس الخصوصية فيما يلي:

- تخصص الأسر المصرية ميزانية سنوية ضخمة للدروس الخصوصية تفوق إمكاناتها المادية فى أغلب الأحوال.
- أصبحت الدروس الخصوصية مصدر دخل إضافي كبير لكثير من المعلمين فى جميع المراحل التعليمية.

- تقنين الدروس الخصوصية داخل المدرسة عن طريق السماح بنظام المجموعات الدراسية للتقوية.
- أصبحت إدارة مراكز الدروس الخصوصية أحد أوجه الاستثمار، وأحد أنواع المشروعات الصغيرة التى تدر عائد مجزى، ويقوم بتشغيلها مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمعلمين.
- أصبحت الدروس الخصوصية مهنة من لا مهنة له وخاصة لقطاع الشباب الذييعاني البطالة بعد التخرج من الجامعة.

٣- البعد الاجتماعي للمشكلة: يتمثل البعد الاجتماعي لمشكلة الدروس الخصوصية فيما يلي(٣٥):

- انتشار الأمية بين قطاع واسع من أولياء أمور التلاميذ والطلاب.
- ضعف المستوى التعليمي لكثير من أولياء أمور التلاميذ والطلاب ذوي المؤهلات العلمية أو الفنية.
- غياب ثقافة التعلم للإتقان وللعمل بين أفراد المجتمع.
- إهمال تحقيق الاستمتاع بالتعليم فى المدرسة، وغرس قيم حب العمل الجماعي فى المدرسة.
- رغبة أولياء أمور الطلاب فى دفع أبنائهم نحو تحقيق أعلى الدرجات بصورة تنافسية شرسة لا تراعى جودة التعليم بل تراعى المجموع النهائي بأي طريقة.
- تبدأ الأسر المصرية فى الاعتماد على الدروس الخصوصية منذ مرحلة رياض الأطفال وخاصة فى المدارس التجريبية ومدارس اللغات لضعف مستوى اللغة الأجنبية لدى أولياء أمور التلاميذ.

ثانيا: خبرات الدول المختلفة فى الدروس الخصوصية (تعليم الظل):

الدروس الخصوصية (تعليم الظل) فى الصين

إن استعراض انماط الدروس الخصوصية يمكننا من تصنيف هذة الدول حسب طبيعة الدروس الخصوصية ومدى انتشارها فيها، ويرتكز هذا التصنيف على بيانات تاريخية بشأن ظهور الدروس الخصوصية كنشاط واضح المعالم، وعلى العوامل الثقافية التى ساهمت فى

تشجيع الدروس الخصوصية او تثبيطها، وعلى العلاقات بين تعليم الظل وسياسات التعليم الحكومية.

القوى والعوامل الثقافية المؤثرة:

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ ، طورت الحكومة المركزية اختباراً شاملاً لجميع الكليات والجامعات فى الصين لتجنيد الطلاب أطلق عليه أسم Gaokao لمدة ١٠ سنوات من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٦ ، خلال تلك الفترة ، كان بإمكان الطلاب حضور الكليات فقط من خلال توصيات المؤولين المحليين بدلاص من إجراء أي امتحانات ، واعتمد معيار التوصية على الوضع السياسي للطلاب وعلاقتهم مع المسؤولين حيث أنه خلال فترة العشر سنوات هذة ، تخرج حوالى ٥.٧ مليون طالب من المستوى العالى ولكن لم يتم قبول سوى ٢٧٠ مليون طالب من قبل الكليات ، وبدأ الطلاب من جديد الالحاق بالاختبار واستمر معدل القبول فى الزيادة حتى بلغ ٧٣.٣٣ % فى عام ٢٠١٤ (وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٥)(٣٦) .

ويلعب Gaokaoفى الصين دوراً أكبر من مجرد اختبار قبول للالتحاق بالكلية، بل ارتبط أيضاً بالحراك الاجتماعي واستقرار المجتمع فى الصين، فقبل التسعينات، كان الحصول على وظيفة لخريجي الجامعات أمر مضموناً وكانوا يحظون بأختام كبير من قبل الأخرين فى البلاد، إلا أنه مع تطور اقتصاد السوق بعد التسعينات، لم يعد امر التوظيف مضموناً بعد التسعينات، ومع ذلك، لا تزال شهادة من كلية أو جامعة الجودة حاسمة التأهل فى سوق العمل الصيني(٣٧).

والمسار الاكاديمي بالصين يسير على نحو يتم فيه تقسيم الطلاب إلى مسارين أما العلوم الطبيعية وأما العلوم الاجتماعية ، وذلك بناء على اهتماماتهم على مستوى المدرسة الثانوية ، ويُطلب من الطلاب اختيار احد المسارين فى نهاية السنة الاولى فى المدرسة الثانوية ، وبعد التقسيم غلى مسارين ، يجب على جميع الطلاب دراسة اللغة الصينية ، الرياضيات واللغة الانجليزية على انها ثلاثة مواد رئيسية ، ثم يأخذ الطلاب فى مسار العلوم الطبيعية المزيد من الفصول فى الفيزياء والكيمياء ومادة الاحياء ، بينما يأخذ الطلاب فى مسار العلوم الاجتماعية المزيد من الفصول فى العلوم السياسية والتاريخ والجغرافيا ، ثم يتتبع الطلاب إصدارات اختبار Gaokao المصممة لكل مسار(٣٨).

ولم تتباطأ وتيرة إصلاح Gaokao فى الصين أبداً ، ففي عام ٢٠٠٧ تم إضافة اختبار القدرات على المواد الاساسية والاختيارية ، حيث يهدف اختبار القدرات إلى قياس معرفة الطالب بالتكنولوجيا والرياضة والصحة والفن والممارسات الاجتماعية مثل قدرة الطالب على الاستفادة من هذة المعرفة لحل مشاكل الحياة العملية ، مما جعل خوض اختبار Gaokao أمراً معقداً للغاية ، هذا فضلاً عن اتباع الصين لنهج الولايات المتحدة بالنسبة لمعايير القبول بالجامعات بما فى ذلك درجات الاختبار وأداء المدرسة الثانوية وخطابات التوصية وغيرها من المعايير التى لا تناسب المجتمع الصيني مما جعل الأمر أكثر تعقيداً وأدى إلى وجود مشاكل اجتماعية مثل الفساد والسخط من المواطنين ذو الطبقات الاجتماعية الدنيا(٣٩).

وتعد وزارة التعليم فى الصين هي المسؤولة عن تطوير أسئلة امتحان Gaokao لجميعالمحافظات، وأخذ عليها بأن الاختبار الموحد لم يضع فى الاعتبار الاختلافات عبر المقاطعات، لذا منحت الحكومة المركزية الاستقلال الذاتي لبعض المحافظات والمناطق فيما يتعلق بأسئلة امتحان Gaokaoاعتباراً من عام ٢٠٠٣ ، مثل بكين وشنغهاي، وتهدف جميع الإصلاحات فى تنسيق Gaokaoإلى تحويل Gaokao من اختبار قائم على المعرفة إلى اختبار يعتمد على الكفاءة(٤٠).

ومن هنا نجد ان الخصائص السياقية للتعليم التكميلي تنشأ من خصوصيات أنظمة التعليم الوطنية والممارسات التعليمية فى الدول بهدف تحسين رفاهية الحياة للأفراد وتحقيق القدرة التنافسية ، وقد مرت الصين بتغيير جذري خلال العقود الثلاثة الماضية ، ظل الايديولوجية الشيوعية القوية التى سادت من عام ١٩٤٩ حتى السبعينيات ، وتم حظر الشركات الخاصة بشكل صارم ، وتم التخفيف من هذة الأيديولوجية على مراحل حتى التسعينيات القرن الماضي ، حيث لجأت السياسة الجديدة إلى الخصخصة بشكل متزايد ، بما فى ذلك قطاع التعليم ، ولقد توسع تعليم الظل فى الصين بشكل كبير حيث أصبح المجتمع أكثر ازدهارا وتنافسية وأصبح تعليم الظل جزء من عمليات أوسع للخصخصة العلنية والسرية وله أثار بعيدة المدى على سن السياسات التعليمية(٤١).

وتحرك الصين إلى اقتصاد السوق كان مدفوعاً بمزيج من السياسات النيو ليبرالية الكلية المتعمدة والقوى المستقلة على تخفيف السيطرة الاستبدادية المركزية، عندما تغلغلت العناصر

النيوليبرالية فى المجتمع وتم تعديل القيم، سيطرت القوى التى كانت هامشية أو غائبة سابقاً، وطورت قطاعات جديدة تماماً، وتعليم الظل هو من بين هذة القطاعات، ولم تظهر نتيجة التخطيط من القمة غلى القاعدة؛ بل كان مدفوعاً بأفعال قادة المدارس والمعلمين ورجال الاعمال، واولياء الأمور والطلاب(٤٢).

وكان الهدف الأسمى لسياق الإصلاح التعليمي فى الصين هو تحسين جودة التعليم للأمة، وان يصبح نظامها التعليمي قادراً على تلبية الحاجات الجديدة للمجتمع المتغير وتنمية الافراد، مما يزيد من قدرتها التنافسية الدولية.

وعليه سيتم تناول صور الدروس الخصوصية (تعليم الظل) فى الصين من حيث:اولا حركة الجودة فى الصين، ثانياً تعليم الظل من حيث القوى الفاعلة فى تعليم الظل، حجم تعليم الظل، أشكال تعليم الظل، معلم تعليم الظل، سياسات مواجهة تعليم الظل.

توصلت القيادة المركزية الصينية فى التسعينيات القرن الماضي غلى استنتاج مفاده ان قدرة الصين على الارتفاع لمستوى التحديات الشاقة المتمثلة فى المنافسة العالمية، مع قوة وطنية شاملة فى القرن ٢١ ، تعتمد على ما إذا كان يمكننا أم لا تكوين جيل ذي تعليم جيد ومثل نبيلة واستقامة الأخلاق وشعور جيد بالانضباط، وقد حدد واضعوا السياسة المركزية للتعليم مصطلح Su–Zhi Jiao Yuأي التعليم الموجه نحو الجودة والذيأصبح الهدف الرئيسي لإصلاح التعليم فى الصين.

وفى أعقاب تطبيق مشروعات جودة التعليم التجريبية فى اجزاء مختلفة من الصين صدرت وثيقة عام ١٩٩٩ الصادرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعيالصيني ومجلس الدولة بشأن تعميق الإصلاح التعليمي والنهوض الكامل بجودة التعليم، وكانت من اهم المبادرات التى اختت لتحقيق هذا الاصلاح ما يلي(٤٣) :

١. <u>مبادرة إصلاح نظام المراجعة المدرسي</u>:المبدأ العام لهذه المبادرة هو أن كل انواع المدارس (أساسية أو عادية) يمكن أن تحرز لقب المدرسة النموذجية طالما يمكن لها تحقيق بعض الإنجازات التى تساهم فى جودة التعليم، وتستغرق دورة مراجعة المدرسة للحصول على اللقب على المستوى المحلى ما لا يقل عن سنوات.

٢. مبادرة إصلاح المناهج الدراسية: جاءت هذة المبادرة للحد من اعباء العمل المدرسي على الطالب ولكن الهدف الرئيسي من ورائها هو تشجيع الطلاب على الابداع والتخفيف من تحدى الامتحانات.

٣. مبادرة إصلاح نظام العاملين بالمدرسة: وذلك من خلال تعزيز الكفاءة المهنية بين مديري المدارس والمعلمين، كما ان احدى المهام الرئيسية لهذه المبادرة هو تأسيس نظام للتصنيف المهني وجدولة جديدة لرواتب مديري المدارس وذلك بغرض الحد من تأثير البيروقراطية وأن يكونوا أكثر استعدادا للمساءلة المهنية من قبل اصحاب المصالح.

خطة الصين الوطنية لإصلاح التعليم على المدى المتوسط والمدى الطويل والتنمية (٢٠١٠ – ٢٠٢٠): جاء من بين الاهداف الاستراتيجية لهذه الخطة ما يلي(٤٤):

- تعميم التعليم إلى أبعد حد.
- توفير التعليم للجميع على قدم المساواة من اجل رفاهية العامة، مع حرص المدارس بتقديم أفضل تعليم ممكن لكل طالب.
- طرح جودة التعليم ككل مع الاهتمام بارتفاع مستوى تحديثه لأقصحد.

أدت عدة عوامل إلى زيادة الطلب على الدروس الخصوصية من العائلات فى الصين ومنها:

١. الثقافة الصينية المستمدة من قيم الثقافة الكونفوشيوسية التى تؤكد على قيم الاجتهاد واحترام التعليم والمعلم.

٢. النمو الاقتصادي المتعاظم فى العقود الثلاثة الماضية، سمحت بزيادة دخل الاسر مما ساعد على ضخ المزيد من الاموال فى الاستثمار فى خدمات تعليم الظل، كما ألغت سياسة الطفل الواحدإلى حد ما الفارق بين الجنسين (بنين أو بنات) فى المطالب التعليمية، ومن ثم يستطيع الاباء تركيز دخولهم على طفلهم الوحيد، والاستثمار فى الدروس الخصوصية.

٣. الرغبة فى الحصول على درجة عالية جداً فى امتحان القبول بالكلية الوطنية المعروفة باسم (Gaokao) من اهم العوامل التى دفعت العائلات والطلاب الصينيين للحصول على دروس خصوصية ، حيث يوفر Gaokao البوابة للطلاب للحصول على التعليم بعد الثانوي ، ومعظم الكليات والجامعات فى الصين تقوم بتعيين طلاب جدد بناءً على

تقرير اداء الطالب فى Gaokao للطلاب فقد ، فإن النتائج فى Gaokaoهي " الامتحان الوحيد الذى يحدد حياة المرء " إلى حد ما ، فهو يحدد مسار الدراسة ، ومن ثم أهتم الطلاب بالدروس الخصوصية لاجتياز مثل هذة الاختبارات والتي تحدد لهم مسار حياتهم فيما بعد .

٤. كما يرتبط تسويق التعليم فى الصين للتحول نحو اقتصاد السوق الاشتراكي،والذي تم وضع الإطار المنظم له عام ١٩٧٨ ، وبموجب اقتصاد السوق الاشتراكي تحول تمويل وإدارة التعليم بعيداً عن نظام شديد المركزية قائم على التمويل الحكومي المحدد إلى نظام هرمي قائم على الايرادات المتنوعة، واكتسبت الحكومات والمدارس المحلية المزيد من الاستقلالية فى القرارات التنفيذية، ولكن تم إدخال أشكال جديدة من الرقابة لإعادة تنظيم التعليم(٤٥).

وقد ادت قوى السوق فى قطاع التعليم إلى زيادة الفوارق ولاسيما بين المناطق الريفية والحضرية، كما غيرت من ادوار المعلمين، وأصبح أداء الطلاب فى الامتحانات، وخاصة فى المراحل الانتقالية، هو اهم هدف ومؤشر أداء للعديد من مكاتب التعليم المحلية والمدارس والمعلمين. واشتدت المنافسة بين المدارس والمعلمين لتوظيف ذوي الاداء العالى، ودفعت بعضهم إلى تحمل أو حتى تشجيع التدريس، كما أن الضغط على مؤشرات الاداء زاد من توقعات الاسر تجاه المدارس والمعلمين كمقدمين للخدمات التعليمية. وأصبح انتشار مؤسسات الدروس الخصوصية وتزايد قبول فكرة أن المعلمين قد يتلقون دخلا اضافياً فى مقابل تقديم خدمات تعليمية إضافية جزء من هذا التحول الاوسع(٤٦).

وتم تطبيق نظام جديد للرواتب على مستوى التعليم الإلزامي عام ٢٠٠٩ بهدف تنظيم دخل المعلمين وتعزيز الفاعلية، وتمت إضافة ما يسمى بمكافأة الجدارة لنظام الرواتب؛ لاستكمال الاجور الاساسية والعلاوات المختلفة وقد استفاد من هذا الاصلاح فى الاثاث كبار المعلمين ومديريالمدارس، وعملت فائدة أقل على المعلمين المبتدئين. وبما ان تحمل العبء الاكبر فى تنفيذ وتمويل مكافأة الجدارة يقع على الحكومات المحلية فقد تعثرت المناطق والمحافظات منخفضة الدخل فى تنفيذ السياسة وأدى ذلك إلى زيادة الفوارق فى توزيع الدخل بين المعلمين، وزادت المنافسة فيما بينهم لإيجاد دخل إضافي من خلال الدروس الخصوصية(٤٧) .

وطبق نظام جديد للرواتب على مستوى التعليم الإلزامي عام ٢٠٠٩ بهدف تنظيم دخل المعلمين وتعزيز الفاعلية، وتمت إضافة ما يسمى بمكافأة الجدارة لنظام الرواتب؛ لاستكمال الاجور الاساسية والعلاوات المختلفة وقد استفاد من هذا الاصلاح فى الاثاث كبار المعلمين ومديريالمدارس، وعمت فائدة اقل على المعلمين المبتدئين. وبما أن تحمل العبء الاكبر فى تنفيذ وتمويل مكافأة الجدارة يقع على الحكومات المحلية، فقد تعثرت المناطق والمحافظات منخفضة الدخل فى تنفيذ السياسة وأدى ذلك إلى زيادة الفوارق فى توزيع الدخل بين المعلمين، وزادت المنافسة فيما بينهم لإيجاد دخل إضافي من خلال الدروس الخصوصية .

١) العوامل المؤثرة على مدى وحجم المشاركات فى الدروس الخصوصية

نجد أن هناك تعدد وتداخل للمتغيرات المؤثرة فى مدى وحجم المشاركات فى الدروس الخصوصية فى الصين، حيث يؤثر مفهوم السوق ونوع المدرسة وطبيعة المجتمع (خاصة مؤسسة الاسرة) فى إدراك ووعى الأسر بأهمية الاستثمار فى تعليم الظل، ويظهر ذلك جليا فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية. وفى الصفوف النهائية للانتقال من مرحلة تعليمية لأخرى. وبشكل عام ، ادراك العلماء ان ظهور التعليم الخاص له سببين : الطلب على التعليم يفوق المعروض من التعليم العام ، والأخر الطلب على التعليم لديه تفضيلات متبارية حول نوع التعليم ؛ أي يمكن تفسير الطلب على الدروس الخصوصية من خلال انه قادر على تلبية الطلب من التعليم عندما لا يتوفر التعليم الكافي الذى يوفر التعليم السائد من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن تلبية الطلب على التعليم المتمايز من خلال التدريس الخاص حيث يوفر منهج التدريس الخاص المزيد من الخيارات لتبيه الاحتياجات المتنوعة للطلاب أو يعتبر أكثر فاعلية فيما يتعلق بدراسة الطلاب وترتيباً على المتغيرات السابقة تظهر مؤشرات العرض والطلب على الدروس الخصوصية فى الصين كالاتي(٤٨):

يغلب على سوق العرض للدروس الخصوصية فى الصين الطابع الجماعي ، وتضم الدروس الخصوصية الجماعية ؛ المدارس الصغيرة والمدارس الكبيرة الموضوعية (أي متخصصة فى الموضوعات التى تقدمها) وسلاسل المدارس الكبيرة وغالبا ما تقدم المدارس الصغيرة الخدمات المتعددة التوجيه لعمل الواجبات المنزلية ومراجعة الدروس وحتى خدمات تقديم الطعام ، وتكثر خدمات تلك المدارس فى معظمها على طلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ، كما تتنوع الاماكن التى تقدم بها الدروس الخصوصية لهذا النوع من المدارس ،

فتكون فى منازل المعلمين ، وفى المباني التجارية بالقرب من المناطق التعليمية ، وداخل المدارس الرسمية أو المناطق السكنية العامة .

وتركز المدارس الكبيرة الموضوعية على تدريس الموضوعات الفردية والمناهج البديلة للمناهج الرسمية ، كما تقدم أيضاً بعض الاساليب الفنية المساندة لتعزيز مهارات الحفظ والتذكر فى مراجعة الدروس والتحضير للامتحانات ، أما المدارس الكبيرة فتحظى بالرواج والانتشار لتوظيف وسائل الاعلام والتسويق المتخصصة للإعلان عنها ، وتستهدف هذة السلاسل بصفة رئيسية طلاب المدارس الثانوية العليا لإعدادهم لدخول الامتحانات العامة ، والا يزيد عدد الطلاب فى كل فصل من فصول هذة المدارس عن ٤٥ طالباً ، وتركز الدروس المتقدمة فى الغالب على الامتحانات العامة من خلال توفير المذكرات وتمارين المراجعة وخدمات المتابعة على الانترنت ، وتشمل هذة المدارس طوابق كاملة من المباني التجارية فى المناطق الحضرية والمزدحمة ، مع توفير نظام مريح للنقل العام(٤٩).

ويلاحظ على مؤشرات العرض للدروس الخصوصية فى الصين غلبت الصيغة التجارية عليها والتي قد تولد الطلب على أنواع المدارس المختلفة التى يتضمنها العرض خاصة مع استخدام وسائل الاعلام المختلفة لجذب العملاء من أولياء الامور والطلاب، فتلك المدارس موجهة نحو مقابلة حاجات عملائها المتنوعة سواء كانت تلك الحاجات المساعدة فى حل الواجبات المنزلية أو مراجعة الدروس أو تدريس موضوعات محددة فضلا عن مساعدة الطلاب لدخول الامتحانات مستخدما فى ذلك التقنيات الحديثة لخدمات الانترنت.

وتتسم مؤشرات الطلب على الدروس الخصوصية بتعدد مستوياتها؛ على مستوى الأسرة، يتركز معظم إنفاق الاسر على طفل او اثنين فى المراحل التعليمية المختلفة وذلك بسبب التقيد الصارم بسياسة الطفل الواحد، وعلى المستوى المدرسي، مع الحجم الكبير للفصول وفترات الدراسة الطويلة والمقررات ذات الاختبارات المفتوحة، يكون من الصعوبة بمكان توفير الرعاية كافية للطلاب من قبل المدرسة، أما على المستوى المجتمعي، ثمة عوامل مجتمعية أدت إلى ظهور ثقافة الاختبارات المفتوحة فى الصين كالاجتهاد الأكاديمي، الاهتمام بالاعتماد على النفس، التعليم مسار رئيسي للحراك الاجتماعي، المستويات المركبة والمعقدة للمناهج الدراسية(٥٠).

وفى ضوء هذة العوامل، وخوفاً من فقدان فرص الالتحاق بالجامعات، أو لمواجهة التنافسية المجتمعية، يلجأ معظم الطلاب وأولياء أمورهم فى النهاية إلى طلب خدمات الدروس الخصوصية، إما للاستثمار التعليمي أو لمبررات الضمان الاجتماعي.

ويتم التعامل مع الدروس الخصوصية فى الصين كنوع من الضرورات اليومية أو السلعة التجارية، ويصعب على الحكومات المركزية والمحلية إعاقة نمو الدروس الخصوصية فى الصين نظراً لانتشار الترويج للدروس الخصوصية على نطاق واسع، وبناء على مسح وطني فى الصين.

وأفاد Lei(٢٠٠٥) أن ١٤.٣% من الطلاب تلقوا دروساً فردية وأخرى جماعية ، بينما ادعى ٢٦.١% فقط من الطلاب أنه لم يكن لديهم مدرس خاص ولم يحضروا أي فصول خاصة ، وبعبارة اخرى شارك أكثر من ثلثي الطلاب فى التدريس الخاص على مستوى التعليم الإلزامي ، لذا بدأت الحكومات كوريا بإضفاء الشرعية على تعليم الظل ولا تزال المناقشات حول تعليم الظل قائمة بين العماء ، وبناء على طلب السوق والمنافسة الاجتماعية ، دعم بعض العلماء تقنية الدروس الخصوصية ، والبعض الاخر كان لديه مخاوف بشان قضايا عدم المساواة التعليمية الى قد تثار من خلال تطوير القطاع الخاص(٥٥).

٢) صور الدروس الخصوصية (تعليم الظل) فى الصين:

تسمح أغلب وزارات التعليم المحلية بتقديم الدروس الخصوصية المعروفة باسم –Buxiban على نطاق تجارى، واعتمادها لسياسة عدم التدخل. وتقدم الانواع المختلفة من مدارس الدروس الخصوصية الجماعية خدماتها للطلاب بعد ساعات الدوام المدرسي ، حيث توفر تلك المدارس مدى واسع من الخدمات ومن التوجيه فى عمل الواجبات المنزلية ، إلى مراجعة الدروس ، والتأهيل للاختبارات المفتوحة على مستوى الدولة ، فضلا عن توفير المناهج أو المقررات البديلة ؛ مثل الانجليزية التابعة لكامبردج ، أو حتى مساعدة طلاب الثانوية العليا للنجاح فى الامتحانات الدولية المفتوحة المؤهلة للدراسة فى الخارج مثل (TOEFL/ILETS) وتسجل هذة المدارس كنوع من الشركات التجارية لها شهادات رسمية فى التجارة وأمور الضرائب .

كما تلعب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً هاماً فى توفير أشكال مختلفة من الدروس الخصوصية خارج حدود المسافات الجغرافية والاوقات المادية، ومواقع الدروس

الخصوصية الخاصة على الانترنت مسجلة على أنها منظمات تجارية عبر الانترنت،وهي ليست تحت الرقابة المباشرة لوزارة التعليم المحلية والمركزية فى الصين وقد تنام انتشار هذة المواقع فى السنوات الخمس الماضية، ويدفع مقابل ما تقدمه من خدمات من خلال البنوك بالعملة المحلية للصين (الايوان).

أن حجم سوق التعليم عبر الانترنت فى الصين قد بلغ ١٥٦.٠٣ مليار يوان فى عام ٢٠١٦ ، محققا زيادة بـ ٢٧.٣ %، ومن المتوقع أن يحافظ على نمو بـ ٢٠% خلال السنوات المقبلة، ليتجاوز ٢٦٠ مليار يوان بحلول عام ٢٠١٩.

وتشتمل خدمات الدروس الخصوصية عبر الانترنت توفير المحاضرات وتدريب على التمارين وحلولها والاستعداد للاختبارات المدرسية والامتحانات التجريبية وجلسات الأسئلة والأجوبة عبر الرسائل الفورية، وتنشر مواقع الدروس الخصوصية إعلاناتها لزوار شبكة الانترنت، حيث توزع المنشورات الدعائية وكتيبات الخدمات التعليمية على الشبكات فى الاماكن العامة والمباني التجارية ولوحات الاعلانات وأرفف المجلات ومراكز التسوق(٥٢).

ينص قانون تعزيز التعليم فى الصين على ضرورة أن يكون لمعلمي مراكز الدروس الخصوصية نفس الحد الادنى من مؤهلات معلمي المدارس الرسمية ، وليس مقبول أن يقوم معلمي المدارس بإعطاء دروس خصوصية لطلبة المدرسة حيث نصت اللوائح الوطنية للأخلاقيات المهنية للمعلمين أنه يجب على المعلمين أن يرفضوا بشكل واع تقديم الدروس الخصوصية مدفوعة الاجر ، ويجب أن لا يحقق مكاسب شخصية من مواقعهم كمعلمين ، وفى هذا المجال ، أدخلت حكومة الصين إصلاحات عدة تضمنت ما يسمى براتب الجدارة كحافز اقتصادي يحد من قيام المعلمين بتقديم الدروس الخصوصية ، وتستعين مدارس الدروس الخصوصية بين طلاب الجامعات الذين يعملون بشكل غير رسميومعلمي المدارس الرسمية خاصة هؤلاء الذين يستطيعون جذب مزيد من الطلاب من خلال صنعتهم او علاقتهم هيسنا للمعلمين المرموقين جاذبية قوية فى السوق مبنيه على سمعتهم من نجاح طلابهم السابقين فى الاختبارات .

٣) سياسات التعليم الحكومية للحد من انتشار الدروس الخصوصية (تعليم الظل) فى الصين:

تركز حكومة الدولة فى الصين وحكومتها المحلية على مراقبة وتنظيم نموذج إدارة الاعمال للدروس الخصوصية الجماعية، ولكن دون أي ضغط على ضمان جودتها. وتؤول

الرقابة المباشرة على الدروس الخصوصية للوزارات المحلية على مستوى المحافظات والبلديات،والتي تسمح بتقديم الدروس الخصوصية من منطلق تجارى بحت، واعتماد سياسة عدم التدخل.

وفى الوقت نفسه يحظر على معلمي المدارس الرسمية تقديم الدروس الخصوصية لطلابهم على مستوى الدولة والحكومة المحلية فى الصين بسبب ما يكون من مشكلات ترتبط بالتفاعل الاجتماعي ، وفى هذا السياق تسعى السلطات ، خاصة على المستوى الوطني ، لتوجيه سلوك المعلمين من خلال تعزيز الاخلاق حيث تقرر قواعد الأخلاق المهنية للمعلمين انهم يجب ان يرفضوا تقديم الدروس الخصوصية ، وعلى الرغم من قسوة العقوبات حال ثبوت قيام المدرسين بتقديم الدروس الخصوصية (تخفيض الراتب أو الحرمان من الترقية أو خفض رتبة مدارسهم أو حتى الفصل من وظائفهم) إلا أن ٦٠% من معلمي المدارس العامة فى المدن الكبرى ما يزالون يقدمون الدروس الخصوصية لطلابهم .

وتضع حكومة الدولة المركزية فى الصين خطط عمل استراتيجية قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى – كما سبق ذكر تلك – للرقابة على الدروس الخصوصية، وإحداث مجموعة من التوازنات بين الاعتبارات التعليمية والتجارية. ومن ثم وضعت حكومة الصين المركزية السياسات الإصلاحية التالية:(سياسات التقييم والامتحانات، سياسات إصلاح أحوال المعلمين، سياسات إصلاح التشريعات التعليمية.

الدروس الخصوصية (تعليم الظل) فى دول الاتحاد الأوروبي:

تعد الدروس الخصوصية التكميلية قضية مهمه فى دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث نمت بشكل كبير فى معظم الدول وتزايد حجمها وكثافتها، فكان لها انعكاساتها السلبية والايجابية، فتباينت المواقف بين متجاهل لها، وساع إلى منعها مثلما مثل باقي دول العالم.

ونظرا لقلة المراجع فى هذا الجانب، ونظرا لأن البيانات عن الاستثمارات المالية فى تعليم الظل فى الاتحاد الأوروبيشحيحة، وأن البيانات عبر البلاد لا تعطى صورة تفصيلية للإنفاق التعليمي، وإن المصادر الخاصة بالبدد(معظمهااستطلاعات)، غير ان الملومات المتعلقة بالمشاركة فى تعليم الظل أكثر ثراءاك(٥٣) ، وسيتم تناول هذة المظاهرة من خلال واقع الدروس الخصوصية فى بلاد الاتحاد الأوروبي بوجه عام، وأشكالها وانماطها، وكثافتها وما هي التدابير التى أتخذها المخططون التربويون وصانعوا السياسات لمواجهتها.

١. **القوى والعوامل المؤثرة:**

لم يتم تطبيق الدروس الخصوصية التكميلية بنفس القدر فى جميع الدول الأعضاء؛ فدول جنوب أوروبا تتمتع بمعدلات عالية وكذلك الدول فى وسط وشرق الاتحاد الأوروبي، بينما ازداد حجم هذة الدروس أكثر فى أوروبا الغربية خلال العقد الماضي، اما الدول الاعضاء فى الشمال فهي الأقل تأثيراً بالظاهرة حتى الان، فمن الواضح أن مجتمع التعليم لديهم نجح فى أن يلبى احتياجات الأهالي(٥٤) .

ويجب الأخذ فى الاعتبار أن نطاق انتشار الدروس الخصوصية فى دول أوروبا الشرقية كان متواضعاً إلى غاية مستهل عقد التسعينات من القرن العشرين، وبعد الانهيار الاقتصاديالذي شهدته تلك المناطق عرفت الظاهرة نموا هائلاً، ذلك أن المعلمين كانوا فى حاجة لكسب المزيد من المال،فتلجؤوا إلى إعطاء الدروس الخصوصية كيلا ينزلقوا تحت خط الفقر، وقد انخرط فى هذة الدروس طلبة من مختلف المستويات والقدرات الأكاديمية.

وبالنسبة لدول أوروبا الغربية ظل نطاق الدروس الخصوصية محدوداً مقارنة بدول شرق أسيا، لكنه عرف انتشارا بالغاً وأضحى أكثر بروزاً بعدما فرض واضعو السياسات الروح التنافسية بين المدارس، وبعدما لمس أولياء أمور التلاميذ فوائد الاستثمار فى الدروس الخصوصية. وقد شجعت بعض الحكومات الدروس الخصوصية كوسيلة لمساعدة ذوي التحصيل الضعيف(٥٥) ،أي كانت المنافسة الاجتماعية، والتصنيف على أساس الأداء المدرسي، والتعلم عن طريق الاختبارات، فضلا عن ضغط مشاعر التوتر والقلق التى تنتاب أولياء الأمور والطلبة أنفسهم، بمثابة قوة حقيقية دافعة ومحفزة على انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية من أجل التميز والحفاظ على مزايا التنافسية(٥٦).

لذا فإن انتشار الدروس الخصوصية لا يمكن إرجاعه فقط إلى ضعف النظام التعليمي، حيث أن هناك دول يتسم نظامها التعليمي بالجودة الفائقة إلا أنه رغم ذلك هناك إقبال شديد على الدروس الخصوصية بغرض منافسة الأقران أو للاستعداد لاجتياز الاختبارات بشكل أفضل، ومن ثم لم يأتي الضغط على الدروس الخصوصية من قبل الطلاب الذين هم فى حاجة حقيقية للمساعدة بل كان من قبل الطلاب المتفوقين الذين يسعون إلى المنافسة للتميز.

ورأت منظمة اليونسكو أن تصنيف أنماط انتشار الظاهرة ذو فائدة كبيرة؛ إذ أنه يرشد إلى السياسات المناسبة لمعالجة الظاهرة بمختلف أشكالها، ولا ينبغى على المخططين أن يفترضوا

عدم الحاجة للتحرك إذا ما كان انتشار الدروس الخصوصية ضئيلا، بل على العكس، فقد يكون ذلك هو الوقت المناسب للمعرفة على اعتبار أن الوقاية من المظاهر الإشكالية أفضل من علاجها بعد استفحالها (٥٧).

فنجد أنه على صعيد السياسات الاقتصادية ، هدفت حكومات دول الاتحاد إلى بناء اقتصاد تنافسي ، وهو يصنف ضمن الاقتصاديات الاكثر حرية ، وقد انجزت البلاد نجاحات اقتصادية ، فزاد نصيب الفرد من إجماليالدخل القومي ، وانخفضت نسبة البطالة بها(٥٨)، ولكن ارتفعت أيضا كلفة المعيشة بالبلاد و حيث احتلت العاصمة لندن المركز العالمي السادس على مؤشر تكلفة المعيشة لعام ٢٠١٦ ، وحققت المملكة المتحدة المركز العالمي التاسع على مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الولي لعام ٢٠٠٧ ، وأنجزت المركز الثامن عالمياً على مؤشر الجاهزية الشبكية لعام ٢٠١٥ الخاص بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، ويتوقع أن تنعكس تلك البيانات إيجابياً على تنافسية التعليم العام فى المملكة المتحدة وجودته، وعلى حرية عمل القطاع الخاص فى السياقات الرسمية للحقل التعليمي ، واستخدام التكنولوجيا فى مجالها ، كما قد ينعكس أيضاً فى ارتفاع اسعار الخدمات التعليمية خارج الإطار الحكومي العام (٥٩).

وتشير التقارير العالمية بإيجابية إلى واقع الديمقراطية والحريات الليبرالية فى دول الاتحاد الأوروبي(٦٠)، ويتوقع أن ينعكس ذلك الواقع الديمقراطي إيجابياً على ديمقراطية التعليم كحق للجميع ، وعلى حق التعلم فى السياقات الرسمية وغير الرسمية على السواء ، واستهدفت سياسة التعليم إطلاق الامكانات الكامنة لأفراد مجتمعها لإنجاز أقصى ما استطاعتهم ، وتحقيق التميز فى معايير التعليم ومستويات المهارات ، وتم تعيين ٥ أهداف محددة لذلك وهى حماية الأطفال وتحسين حياتهم وروفاهم وكسر دائرة الحرمان ، والارتقاء بالمعايير المدرسية والتصدي للفجوة فى الإنجاز المدرسي وتأهيل جميع الشباب الذين يبلغون ال١٩ من عمرهم للتوظيف الماهر أو التعليم العالى والتصدي للفقراء فى مهارات البالغين وزيادة المشاركة فى التعليم العالى وتوسيعها ، وربما ينعكس ذلك فى إفساح المجال لعمل الأنشطة الاقتصادية فى مجال التعليم بسياقاته الرسمية وغير الرسمية(٦١).

ومما سبق، نجد أن هناك بعض الثغرات فى بعض الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي فى لوائحها للسيطرة على ظاهرة الدروس الخصوصية، والبعض الأخر لديه لوائح غامضة،

ومع ذلك يوجد لدى دول أخرى لوائح واضحة ولكن لا يتم تنفيذها بدقة، ويفضل العديد من صانعي السياسات والمخططين تجنب القرارات الصعبة بتجاهل هذة الظاهرة وتركها لقوى السوق، كما تشبه أنماط الإنفاق على تعليم الظل إلى حد كبير أنماط المشاركة، ويختلف الإنفاق والمشاركة فى تعليم الظل حسب نوع المدرسة(٦٢).

كما أنه من المعقول توقع تلقى جميع الطلاب تقريباً بعض المساعدة من والديهم، فضلاً عن أن الكثير منهم قد يتلقى المساعدة من أقارب أخرين، أو مساعدات من أشخاص أخرين ولكن مجانية، فأحد الدراسات أثبتت أن ما يقرب من ربع طلاب المرحلة الثانوية الفرنسية أعلنوا أنهم تلقوا مثل هذة المساعدات. علاوة على ذلك، وأعلن عدد أكبر منانهم تلقوا دروساً مجانية من أحد أفراد العائلة (١٢%) إيجابي واضح بين مستوى الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والدروس المدفوعة، تم الإبلاغ عن علاقة عكسية بينها وبين الدروس العائلية (٦٣).

صور الدروس الخصوصية (تعليم الظل) فى دول الاتحاد الأوروبي:

تأخذ الدروس الخصوصية أشكال عديدة، ضمن صيغتيها: التقليدية وغير التقليدية عبر التكنولوجيا، كما يلي:

الدروس الخصوصية التقليدية:لا تميل الدول الأوروبية إلى وجود ما يسمى بنجوم الدروس الخصوصية، ويتم توفير تعليم الظل إما من قبل الأفراد (رسمياً وغير رسمياً) أو من قبل الشركات المنظمة (رسمياً). بشكل عام، لا توجد لوائح متسقة عبر الدول الاعضاء فيما يتعلق بتعليم الظل، وعملياً يمكن لأي شخص أن يكون معلماً(٦٤).

ويعد التدريس الخصوصي الفردي الأسلوب الذي تتيحه وكالات التدريس الخصوصي (٧٨%) ويقدم أكثر من نصف تلك الوكالات (٥٥%) تدريساً خصوصياً لمجموعات، كما يقدم ٤٠% منها تدريساً لطالبين معا (٦٥).

إن المدرسين الخصوصيين أكثر شعبية نسبياً من المؤسسات التجارية التى تعمل فى مجال الدروس الخصوصية، وغالباً ما يكون هؤلاء مدرسين فى المدارس، مما قد يؤدى إلى تضارب محتمل فى المصالح، ويعد التعلم عبر الانترنت أحد الأجزاء الأسرع نمواً فى تعليم الظل(٦٦).

شهد العقد الأخير ظهور شكل جديد من أشكال تعليم الظل – التدريس عبر الإنترنت، فوفقا لتقديرات شركة الأبحاث Global Industry Analysts، فإن التعلم عبر الإنترنت هو صناعة تبلغ قيمتها العالمية حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يصبح التعلم الإلكتروني عنصراً مهماً فى تعليم الظل أيضاً(٦٧) .

تقدم العديد من المؤسسات خدماتها من الدروس الخصوصية عبر الإنترنت، ومن بينها شركة Tutor hubالتى تعتبر نفسها أكبر مركز للتدريس الخصوصي، هذا فضلاً عن الشركات الوطنية التى أقامتها الدول كعمل تنظيمي للدروس الخصوصية، كشركة أسطول المعلمين Feel Tutors، والمدرسين الخصوصيين الدوليين TutorsInternational، وكذلك بعض الشركات الدولية كشركة كمون Kumonاليابانية(٦٨).

٢. **سياسات الحكومة للحد من انتشار الدروس الخصوصية (تعليم الظل) فى دول الاتحاد الاوروبي :**

رغم ان ظاهرة الدروس الخصوصية كان لها انعكاساتها السلبية على قضية المساواة، وعلى عمل المدارس الرسمية، وعلى حياة الأطفال والأسر، كما أنها ترسل إشارات حول طبيعة التعليم فى المدارس الرسمية السائدة، فيترتب على كثافة الدروس الخصوصية فى الاتحاد الأوروبي أثار اقتصادية واجتماعية وتعليمية عميقة، إلا أن الحكومات لا تفضل التدخل فى موضوع الدروس الخصوصية، ربما تكون تأثيراتها محدودة وغير مهمة، لذا تفضل تركه لأليات السوق.

واقع الدروس الخصوصية(تعليم الظل) فى الإمارات العربية المتحدة:

وهناك ثبات نسبى فى إقبال الإماراتيين على التدريس الخصوصي فى كافة الصفوف التى شملتها الدراسة.

١.القوى والعوامل المؤثرة:

بات التدريس الخصوصي سمة مشتركة بين أنظمة التعليم فى مختلف أقاليم العالم ودوله منذ فترة طويلة حتى أن بعض الأنظمة التعليمية تتعامل معه كظاهرة، وعلى الرغم من أن التدريس الخصوصي قد شهد تناميًا كبيرًا عامليًا خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أنه يأخذ منحى اعتباره نشاطًا تجاريًا ومصدرًا للدخل فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع استحواذ دبى على لقب "الأعلى عائدًا بالنسبة للتدريس الخصوصي"، بناءًا على تقييم أجرته إحدى شركات التدريس الخصوصي، ورغم انتشار التدريس الخصوصي فى الكثير من

الدول ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة وزيادة الإقبال عليه إلا أن هناك الكثير من الجدل والآراء حوله، حيث يرى المؤيدون له أن التدريس الخصوصي فرصة جدية لزيادة دخل المعلمين وفئات أخرى ممن تمارسه إضافة لكونه ناجحًا وهامًا فى مساعدة الطلبة ذوى القدرات المتواضعة فى التحصيل على تحسين آداهم، فقد كشفت نتائج إحدى الدراسات أنه من بين ٩.٩٣٨ طالبًا من طلبة الثانوية العامة الذين خضعوا إلى امتحانات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى فى تركيا، كان للتدريس الخاص أثرًا إيجابيًا طفيفًا على مستوى أداء الطلاب فى مادة الرياضيات واللغة التركية بخلاف العلوم الطبيعية، كما اوضحت دراسة نفذت على عينة صغيرة (٥٠ طالبًا) فى باكستان انه كان للتدريس الخصوصي أثرًا إيجابيًا ملحوظًا على مستوى تحصيل الطلبة فى مادة الرياضيات فى المرحلة الثانوية، ويرى هاوني أن لجوء الطلبة إلى التدريس الخصوصي فى مادة الرياضيات أو العلوم بعد المدرسة يرتبط بزيادة متوسط أداء الطالب فى اختيار الاتجاهات العالمية فى العلوم والرياضيات (TIMSS) بدون زيادة نسب التباين بين الدرجات، حيث وجد أن الطلبة محدودي الأداء يفوقن أقرانهم من الطلبة المتفوقين فى درجة الاستفادة من التدريس الخصوصي فى مادة العلوم، بينما يحدث العكس فى مادة الرياضيات(٦٩).

وعلى الرغم من العوائد التى يسلط مناصرو التدريس الخصوصي الضوء عليها: إلا أن المعارضين يعتقدون أنها تعمق حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية من خلال الأفضلية التى يحظى بها الطلبة القادرين على تحمل تكلفته على أقرانهم، كما يذكر البعض أن التدريس الخصوصي من شأنه زيادة الضغوط المالية على الأسر منخفضة الدخل والتأثير سلبًا على بيئة التدريس والتعلم فى المدارس، يرى منتقدو التدريس الخصوصي فى الدول العربية أن آثاره السلبية قد تمتد إلى ظهور ارتباطات سلبية بين نسبة تغيب الطلبة ومعدل تحصيلهم فى اختبار الاتجاهات العالمية فى العلوم والرياضيات (TIMSS) فى مادة الرياضيات، أظهرت إحدى الدراسات فى بعض الدول كالكويت وقطر والمملكة العربية السعودية عدم وجود أية علاقة بين تغيب الطلبة ونسبة تحصيلهم بسبب انتشار التدريس الخصوصي يميل أولياء الأمور إلى الاستعانة بمعلمي أبنائهم فى المدرسة لضمان حصول الأبناء على أعلى الدرجات، مما قد يدفع المعلمين إلى إهمال دورهم التعليمي فى المدارس ليضطروا أولياء الأمور إلى الاستعانة بهم للتدريس الخصوصي فى محاولة منهم لزيادة دخلهم.

رغم ما ساقه المناصرون والمعارضون من حجج وجهة تؤيد التدريس الخصوصي أو تعارضه، يجب الانتباه إلى ما استخدمه الفريقان من بيانات جمعوها من دراسة أجريت وفقًا لمنهجيات تعوزها الدقة، وعينات صغيرة الحجم، او ما أغفله كلاهما من التمييز بين ما للتدريس الخصوصي مدفوع الأجر والتدريس الخصوصيالمجاني من آثار، ومن تلك الأمثلة عمليات التحليل القائمة على بيانات اختبار الاتجاهات العالمية فى العلوم والرياضيات (TIMSS)(٧٠).

ومن الضروري أيضًا فهم السياقات المتعلقة بانتشار التدريس الخصوصي ومشكلاته عند البحث فى أسباب زيادة الإقبال عليه والوقوف على واقع التعليم فى الدولة بشكل عام، لا يعد التدريس الخصوصي ممارسة سيئة بالمطلق فبالعمل على تنظيمه يمكن استخدامه كأداة فى تحسين مستوى التحصيل لدى الطلبة والحد من الفوارق التعليمية بينهم، فى حين أنه قد يضر بأي نظام تعليمي فى غياب الضوابط وإهمال العمل وفق أهداف محددة، حيث يساعد حينها على تعزيز الممارسات السلبية وزيادة الفوارق الاجتماعية يجمع المعنيون بالتعليم أن التدريس الخصوصي يحتاج إلى اهتمام صانعي السياسات ليترك أثرًا إيجابيًا فى النظام التعليمي.

المركز الإقليمي للتخطيط التربوي بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، وقد تأسس المركز الإقليمي فى عام ٢٠٠٣ كمؤسسة إماراتية ضمن مراكز الفئة الثانية لمنظمة اليونسكو بموجب الاتفاقية المبرمة بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة واليونسكو وتتمثل الغابة من إنشائه فى بناء القدرات الوطنية والإقليمية فى مجال تخطيط التعليم وسياساته من خلال برامج تدريبية منتقاه تستهدف كبار المسؤولين والموظفين الفنيين فى وزارات التربية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالتخطيط للتعليم، إضافة إلى تيسير الانتفاع بالمعرفة المتعلقة بتخطيط الطعيم وسياساته وإدارته فى الدول الأخرى وما تنشره المنظمات والمؤسسات الدولية من مؤشرات تربوية ودراسات، وذلك من خلال توفير المواد الملائمة والترجمة باللغتين العربية والإنجليزية ونشرها وتوزيعها(٧١) .

انطلاقا من دور المركز الإقليمي فى تصميم وتنفيذ الدراسات التربوية ونشر المعرفة، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد فهم ظاهرة الدروس الخصوصية مدفوعة الأجر فى الدولة: مدى انتشارها ودوافعها وأسبابها وتكلفتها ومن يقدمها وحجمها وتباينها تبعًا لمتغيرات الصف

والجنس والجنسية ونوع المدرسة والمنهاج، ثم رسم ملامح سياسات تنظم وتؤطر الدروس الخصوصية وتتناول: مؤهلات مدرس الخصوصي، جودتها تكلفتها، أماكن تقديمها، توافر شروط السلامة للطلبة وغيرها.

٢–صور للدروس الخصوصية بالإمارات:

بالنظر إلى خصائص الدروس الخصوصية فى دولة الإمارات العربية المتحدة وتزايد الطلب عليها فمن المهم بمكان أن تقود وزارة التربية والتعليم عملية صياغة سياسات لتنظيم الدروس الخصوصية وتحديد حوكمتها للسنوات المقبلة، ويمكن تبنى المقترحات التالية أو جوانب منها والتيتركز فى الأساس على ضمان جودة الدروس الخصوصية من خلال تحديد من يسمح له أن يكون مدرسًا، وتوفير خيارات معقولة لأولياء الأمور لتحديد كيفية اختيار مدرسين لأبنائهم، والمكان الذى يمكن أن تعقد فيه تلك الدروس، وتكلفتها وبشكل أكثر تحديدًا تقترح الدراسة خيارات السياسات التالية(٧٢):

– توفير دروس خصوصية مجانًا فى المدارس الحكومية:

يمكن أن تقدم الوزارة مجانًا برامج إثرائية وعلاجية بعد انتهاء اليوم الدراسي داخل المدارس الحكومية بحيث تكون موزعة جغرافيًا فى كافة الإمارات، ويمكن السماح لمعلمي الوزارة تقديم حصص الدروس الخصوصي فى مدارس أو فى غيرها مع منحهم علاوة تحتسب بناء على عدد ساعات التدريس الخاص شهريًا على اعتبار أن معلمي وزارة التربية والتعليم لديهم رخصة مزاولة مهنة التعليم والصادرة من الوزارة.

٢– إلزام مدرسي الدرس الخصوصي بالحصول على رخصة مهنية لمزاولة التعليم:

يمكن للوزارة أن تشترط حصول أي مدرس على ترخيص فى حال رغبته فى مزاولة نشاط التدريس الخاص خارج المدرسة على أن تقوم عملية الترخيص على توافر الشروط الرئيسية للتدريس، ومنها ضمان امتلاك المدرس للمهارات الأساسية والمعرفة المرتبطة بالمادة التى سيدرسها، ثم الإلمام باستراتيجيات التدريس الخصوصي وأساليبه ويمكن لوزارة التربية والتعليم إدارة عملية الترخيص للتدريس الخصوصي وإنشاء منصة إلكترونية يدرج فيها جميع المدرسين المرخص لهم مزاولة التدريس الخصوصي بحيث تكون المعلومات متاحة لكافة أولياء الأمور.

٣– إنشاء نظام تواصل مفتوح بين الوزارة وأولياء الأمور لضمان حصولهم على حقوقهم:

بالإضافة لتقديم قائمة بالمدرسين المرخص لهم، يقترح أن تقدم المنصة الإلكترونية التى ستنسأها وزارة التربية والتعليم معلومات حول حقوق أولياء الأمور ومسؤولياتهم المتعلقة بتعيين مدرس خصوصي أو التعامل مع مركز خاص، ويمكن أن توفر المنصة أيضًا لأولياء الأمور "صفحة تقييم" يستطيعون من خلالها تقييم أداء المدرسين على أن تكون متاحة لأولياء الأمور الآخرين لمساعدتهم فى اتخاذ قرارهم حول المدرس الأفضل، ويمكن وضع خط ساخن للشكاوى حتى يتسنى لأولياء الأمور الإبلاغ فى حال عدم الامتثال لضوابط وزارة التربية والتعليم(٧٣).

٤– تنظيم تكلفة التدريس الخصوصي:

تحتاج الوزارة إلى وضع حد أقصى للتكلفة التدريس الخصوصي على بناء عدة معايير مناسبة مع مراعاة مؤهلات المدرس، ونمط التدريس (فردى أم جماعي) والمواد التى يتم توفيرها للطالب وخلافه، مع إمكانية التبليغ عن أية تجاوزات فى هذا الصدد عبر منصة الوزارة الإلكترونية أو الخط المباشر التابع لها.

٥– تنظيم عمل مراكز التدريس الخاص:

ينبغى أن تلزم وزارة التربية والتعليم المراكز الحصول على رخصة عمل، ولابد أن تراعى عملية ترخيص مزاولة نشاط التدريس الخصوصي عددًا من الضوابط التعليمية إضافة للتجارية بما فى ذلك عدد الطلبة المسموح بتدريسهم، والإرشادات المتعلقة بشروط السلامة والأمان للطلبة أثناء الدرس الخصوصي، وساعات عمل تلك المراكز والخدمات المتاحة وتكلفة الساعة من التدريس الخصوصي، ونمط التدريس المتبع (فردى أم جماعي) والممارسات الإعلانية والتحقق من ترخيص المدرسين لدى الوزارة.

٦– تطبيق نظام قسائم التدريس الخاص:

يمكن للوزارة أن توفر قسائم للطلبة الحاصلين على درجات متدنية وأقل من المتوسط الوطني فى اختبارات القراءة والكتابة والحساب، على أن يقتصر استخدام القسيمة فى أحد مراكز التدريس المرخصة، وتحدد المبالغ والضوابط فى هذه القسائم حسب التكاليف المحددة للدروس الخصوصية إلى جانب متابعة الوزارة لمستوى الطلبة والتقدم فى المعرفة والمهارات التى يمتلكونها أثناء تلقيهم للدروس الخصوصية ودرجة رضا أولياء الأمور.

إن التعليمات الواضحة والضوابط المحكمة والمدروسة لممارسات الدروس الخصوصية من قبل وزارة التربية والتعليم ستحسن الأداء الأكاديمي للطلبة وتساعدهم فى تحسين درجاتهم ومن المتوقع أيضًا أن يؤدى توفير برامج تدريس خصوصي داخل المدرسة بعد اليوم الدراسي والمراكز المرخصة إلى التقليص التدريجي للدروس الخصوصية غير المنظمة داخل منازل الطلبة.

٣ –سياسات الحكومة للدروس الخصوصية بالأمارات:

إن درجة انتشار التدريس الخصوصي والسياقات المرتبطة به ينبغى أن توجه وتقود عملية تحديد ضوابطه، كما ينبغى مراعاة بعض الاعتبارات الأخرى لتحديد الحاجة من التنظيم ودرجة سيطرة الحكومة عليه ومنها المادة الدراسية، ومزود خدمة التدريس الخصوصي، وأثر التدريس الخصوصي على جودة التعليم بالمدارس والاتجاهات نحو التدريس الخصوصي ومزوده يذكر مارك براي بعض الأسباب الموجبة لتنظيم وضبط ممارسات التدريس الخصوصيوالتي تتضمن ما يلي((٧٤)الحد من عدم المساواة فى الوصول للتدريس الخصوصي وجودته، رغم أن العائلات الميسورة فى الكثير من الدول هي الأكثر قدرة على تحمل تكاليف التدريس الخصوصي إلا انه ينتشر فى العديد من الدول ضمن المستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فى كلا الحالتين هناك إجماع على أن الطلبة من خلفيات اجتماعية . اقتصادية مرتفعة يتمتعون بفرص أفضل فى الوصول لتعليم جيد ومدرسين خصوصيين أفضل من أقرانهم من خلفيات اجتماعية اقتصادية منخفضة.

١. تجنب سلبياته على التدريس النظامي: يمكن أن يؤثر التدريس الخصوصي على التدريس النظامي من خلال تأثيره فى سلوكيات المعلمين بهدف زيادة إقبال طلبتهم على التدريس الخصوصي مدفوع الأجر، فمثلاً قد يلجأ بعض المعلمين إلى استخدام طرق تدريس ذات جدوى متدنية إضافة إلى تقليل مقدار المعرفة المتعلقة بالمواضيع الدراسية، كما يمكن أن يبذل المعلم جهدًا أكبر عندما يقدم الدروس الخصوصية لطلبته لأنها ستوفر له عائدًا إضافيًا يفوق ما يتقاضاه من أجر نظير تدريسه النظامي، وعلى صعيد آخر فثمة مخاوف أخرى، تتعلق بزيادة انشغال الطلبة الذين يتلقون الكثير من الدروس الخصوصية وعدم تمكنهم من الاندماج مع مجتمعهم أو الترويح عن أنفسهم وممارسة الأنشطة التى يحبونها وهواياتهم نظرًا لضيق الوقت، كما أنهم أيضًا أكثر عرضة للملل أو الإرهاق مما

يمنعهم من التفاعل مع المعلمين والأقران أثناء حصصهم المدرسية أو أنهم قد يصبحون أقل التزامًا بتعليمات الانتظام الصفي مما ينعكس سلبًا على البيئة الصفية وحق أقرانهم فى الحصول على المعرفة التى يقدمها المعلم فى الصف(٧٥).

٢. تجنب الممارسات السلبية: قد يلجًا بعض المعلمين إلى إجبار طلبتهم على تلقى دروس خصوصية لديه بعد ساعات الدوام الرسمي مقابل اهتمامه بهم ورفع درجاتهم، مما قد يكون له أثرًا سلبيًا سيئًا على القيم والاتجاهات لدى الطلبة أو الأطفال والذين يشكلون مبادئهم واتجاهاتهم نحو النفس والآخرين فى هذه الأعمار، لذا فعلى صانع القرار أن يضع فى الحسبان آثار مثل تلك الممارسات والسلوكيات على المدى البعيد وتحليلها فى سياقها الثقافي عند تحديد المقبول منها وغير المقبول.

٣. ضمان حقوق المتلقي لخدمة الدروس الخصوصية: تحول عملية تنظيم الدروس الخصوصية دون الإساءة إلى الطفل بدنيًا أو نفسيًا خلال جلسات الدرس خاصة من نمط واحد لواحد، قد يسعى بعض المدرسين إلى التأثير على الطفل بجعله يفقد الثقة فى نفسه لدفعه إلى الاستعانة بالتدريس الخصوصي، كما قد ينتقد المدرس المدرسة التى يدرس فيها الطفل أو يتبع مع الطلبة منهجيات أو أساليب تختلف عن تلك المتبعة فى المدرسة ولا شك بأن مثل هذه الممارسات تجعل أولياء الأمور بحاجة إلى بعض الضوابط التى تساعدهم فى اختيار المدرس الخصوصي المناسب أو توقيع العقود للاستفادة من خدماتهم، ويتباين أولياء الأمور فى قدراتهم على تقييم جودة التدريس الخصوصي الذى يتلقاه أبناءهم أو تحديد الأثر المباشر بين الجهد الذى يقدمه مدرس الخصوصي وما يحققه الطالب من نجاحات وتحسن فى الأداء الأكاديمي، وتتميز بعض شركات التدريس الخصوصي (والعديد من المدرسين الخصويين) ببراعتهم فى التسويق وأساليب الترويج لأنفسهم مما يجعل أولياء الأمور بحاجة إلى الإحاطة بما يحميهم من الإعلانات المضللة فى هذا الشأن.

٤. حفظ حقوق مقدم خدمة الدروس الخصوصية: تنظيم الدروس الخصوصية يضمن الالتزام بقوانين العمل المحلية بموجب العقود المبرمة بين جهة تقديم الدروس الخصوصية ومدمى تلك الخدمة، فبعض الممارسات كشفت عن أن بعض مراكز وشركات التدريس الخصوصي

تستعين بمدرسين لا علم لهم بقوانين العمل مقابل أجور زهيدة تسددها لهم بصفة غير رسمية وغير منتظمة.

يمكن للحكومة أن تحدد الأطراف التى تحتاج إلى تنظيم (سواء شركات و/ أو أفراد) والجوانب الواجب تنظيمها فى التدريس الخصوصي بناءًا على مدى انتشار التدريس الخصوصي فى الدولة وخصائصه الرئيسة، ويمكن للدولة الاستعانة بما هو مطبق من جوانب تنظيمية فى الأنظمة التربوية التى ينتشر بها التدريس الخصوصي لضبط عملياته وعواقبه.

وتتضمن الجوانب التى يجب تقييمها قبل أن تحدد الحكومة الأطراف التى يجب أن تخضع للتنظيم والضوابط التى يجب تطبيقها وكيفية تطبيقها الآتي (٧٦):

١. فئة الدخل (ما أعلى فئة دخل تستعين بمدرس خصوصي؟ وهل ترغب الحكومة فى زيادة انتشار الدروس الخصوصية ووصول الطلبة من فئات اقتصادية واجتماعية مختلفة؟).
٢. النوع الاجتماعي (أيا من الجنسين يعاني من ضعف التحصيل؟ وهل يجب أن يستهدف التدريس الخصوصي نوعًا بعينه من الطلبة دون الآخر؟).
٣. جنسية الطالب (هل يحتاج الطلبة من جنسيات بعينها دروسًا خصوصية أكثر من غيرها؟ وما المعتقدات الثقافية المتعلقة بالاستعانة بمدرس خصوصي؟).
٤. الموقع الجغرافي/ مكان السكن (هل يواجه أولياء الأمور الذين يقطنون مواقع بعينها صعوبة فى الاستعانة بمدرس خصوصي لأبنائهم؟).
٥. زخم الدروس الخصوصية (فى أي المراحل الدروس الخصوصية وفى أي المواد الدراسية؟ وهل يشير ذلك إلى وجود قصور من الناحية التربوية فى هذه المراحل والمواد؟).
٦. جودة التدريس الخصوصي (هل يحسن التدريس الخاص من مستوى الطلاب الأكاديمي؟).
٧. التكاليف (هل يمثل التدريس الخاص عبأ على عاتق أولياء الأمور؟ وإلى أي مدى تستطيع الحكومة دعم التدريس الخصوصي للأسر الفقيرة؟).
٨. التبعات الاقتصادية (هل ستفرض الحكومة رسومًا على المدرس الخصوصي؟).

على الدول التى تفكر فى مع الدروس الخصوصية كليًا النظر إلى تجارب الدول الأخرى التى حاولت تطبيق ذلك ومنها كوريا وكمبوديا ومصر وتركيا وأوغندا، حيث حاولت تلك الحكومات وضع قيود لمنع الدروس الخصوصية ولكن لم تأتى هذه القيود بثمارها، ينبغى أن تركز ضوابط الدروس الخصوصية على الأسباب الرئيسية وراء الاستعانة بمدرس

خصوصي فضلاً عن تقييم السمات الأساسية للتدريس الخصوصي فى هذه الدول، فقد تكون الجوانب الثقافية والدوافع الاجتماعية ومتطلبات النظام التعليمي ووضعه الحاليهي الأسباب التى تكمن وراء اللجوء للتدريس الخصوصي، كما وتتضمن أيضًا هذه الأسباب ما يلى(٧٧):

١. الاختبارات المصيرية والتي يبنى عليها قرار يتعلق بمستقبل الطلبة حيث يلجأ أولياء الأمور إلى الاستعانة بمدرس خصوصي خاصة إذا كان ليس لديهم ثقة فى جودة التعليم فى المدارس الحكومية أو الخاصة.

٢. اعتقادات أولياء الأمور بأن المعلمين غير مؤهلين والمناهج الدراسية تتطلب إمكانيات وقدرات تدريسية عالية ومعلمين مؤهلين.

٣. وضع شروط ومتطلبات خاصة على الطلبة من أجل الانتقال من حلقة تعليمية إلى أخرى داخل النظام التعليمي وما ينتج عنها من اعتقادات لدى أولياء الأمور أن نجاح أبنائهم يعتمد على الحصول على دعم أكاديمي إضافي وبالتالي يصبح لديهم دافع كبير للاستعانة بمدرس خصوصي.

بعد تحليل الوضع الحالي للتدريس الخاص فى الدول والإلمام بالأسباب التى تكمن وراء الاستعانة بمدرس خصوصي يجب على الحكومة النظر فى أنواع مختلفة من الضوابط التى يمكن أن تطبيقها لتنظيم الدروس الخصوصية فى البلاد، وفيما يلى تستعرض الجداول أدناه أمثلة من دول مختلفة من العالم حول الضوابط المحددة لبعض عناصر التدريس الخصوصي، فيركز الجدول (١) على لوائح مراكز التدريس الخصوصي فى مجموعة من الدول ونتائج اختبار الاتجاهات العالمية فى تحصيل الرياضيات والعلوم واختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، وعلى من صعوبة الربط بين نتائج اختبار الاتجاهات العالمية فى تحصيل للرياضيات والعلوم واختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة وتنظيم الدروس الخصوصية إلا أن مستويات الأداء فى تلك التقييمات واسعة النطاق تقدم صورة عن جودة التعليم فى الأنظمة التى تشهد انتشار مرتفع لخدمات التدريس الخصوصي وضوابطه.

جدول (١)
أمثلة حول ضوابط مراكز التدريس الخاص فى مجموعة من الدول ودرجات كل دولة فى التقييمات دولية(٧٨)

الدول	الضوابط
ماكاو، هونج كونج، الهند (بهار)	١. وضع حد لعملية الترخيص، مثل ما المؤسسات التى يمكن ترخيصها كمراكز تدريس خصوصي (على سبيل المثال تقدم دروس لسبعة أفراد أو أكثر فى المرة أو ٢١ فرد أو أكثر فى أي يوم).
هونج كونج	٢. مشاركة معايير التسجيل والإدارة مع أولياء الأمور والطلبة، كما ينبغى على المؤسسة أن توفر منشورًا يتضمن: رقم التسجيل والاسم والعنوان ورقم الهاتف، ومعلومات حول الدرس الخصوصي (الاسم والمحتوى والتكلفة والوسائل المستخدمة والمدة والتاريخ والمكان)، وسياسات استرداد الأموال، والمرافق (الفصول وغرفة المحاضرة ومختبر اللغات وغرفة الحاسب الآلي). ٣. امتلاك المدرس الخصوصي للحد الأدنى من المؤهلات. ٤. تحديد الحد الأقصى لحجم الفصل. ٥. تحديد ساعات العمل. ٦. عدم تحديد التكاليف (يوصى باستخدام آليات السوق لتنظيم التكاليف). ٧. عدم إتباع مناهج أو كتب أو طرق تدريس معينة فى مراكز التدريس الخصوصي) ٨. على المراكز اتباع اللوائح فيما يتعلق بالإعلان والضرائب والتأمين وعقود العمل. ٩. عدم استخدام عبارات مبالغ فيها فى الإعلانات (مثل: الأقوى فى آليات الاختبارات)، أو عبارات مضللة (مثل أشهر معلم لغة إنجليزية الذي يحظى باختيار معظم الطلبة).
الصين (تشوشين)	١٠. ينبغى أن تتخط الأصول الإجمالية للمؤسسة ٣٠٠ ألف دولار. ١١. اعتماد السلطات المعنية لأسعار الدروس الخصوصية. ١٢. تعيين مجلس إدارة يتألف من ثلاثة أشخاص على الأقل فى مركز التدريس الخصوصي على أن يتمتع ثلثي الأعضاء بخبرة خمسة سنوات فى مجال التدريس. ١٣. عدم تولى مدير المركز مسؤولية أكثر من مؤسسة. ١٤. عدم إدارة مراكز التدريس الخاص من جانب موظفين حكوميين. ١٥. تحديد الحد الأقصى للموظفين فى كل مؤسسة من جانب الحكومة (على سبيل المثال يجب على المؤسسة تعيين ما لا يقل عن ثلاثة مدرسين بدوام كامل). ١٦. عدم تعيين مدرسين أو موظفين آخرين أثناء الخدمة من مدارس ابتدائية أو ثانوية أو مهنية لإعطاء دروس خصوصية فى أيام العمل. ١٧. الحد الأدنى من المتطلبات المحددة للمباني والمرافق.
ماليزيا	١٨. الالتزام بالمناهج الرسمية المحددة من جانب وزارة التربية والتعليم. ١٩. ضرورة وجود مجلس يتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون الرئيس ماليزي الجنسية. ٢٠. توافر بنية تحتية مناسبة وعدم تواجد المركز فى مناطق تعاني من الازدحام المروري الكثيف. ٢١. امتلاك المدرس الخصوصي لتصريح بالتدريس وامتلاك المديرين لخبرة لا تقل عن ثلاث سنوات. ٢٢. عدم تسجيل أي طالب دون سن السابعة فى مراكز التدريس الخاص.

الدول	الضوابط
بنغلاديش	٢٣. تحديد الرسوم فى المناطق المختلفة فى البلاد من جانب الحكومة.
كوريا	٢٤. وضع سقف للرسوم التى تتقاضاها مراكز التدريس الخصوصي من جانب الحكومة. ٢٥. تحديد ساعات العمل (لتخفيف الضغط على الشباب الصغار).
تايلاند	٢٦. وضع سقف للرسوم يزيد بنسبة ٢٠% عن التكلفة الفعلية للخدمات.
استراليا	٢٧. وضع مدونة قواعد السلوك من جانب جمعية التدريس الخاص باستراليا تعلى أن تتضمن: الأهداف والالتزامات والمؤهلات والاختبارات السابقة واللاحقة وتقييمات أخرى وما يخص عملية رفع التقارير والإعلان والمعايير والمناهج الدراسية ووضع البرامج والسرقة الأدبية وإدارة النشاط والعقود واسترداد الأموال وإجراءات الشكاوى وكل ما يتعلق بالإدارة.

تتناول الفئة الثانية من الضوابط المدرسين والطلبة، ويعرض الجدول (٢) الممارسات التنظيمية المختلفة فى العديد من الدول، ومن الجدير بالملاحظة أن كثير من الدول التى ذات الأداء المتقدم لا تسمح للمدرسين بإعطاء دروس خصوصية أو أنها تدير عملية الدروس الخصوصية من خلال قيود صارمة، على سبيل المثال فى سنغافورة لا يجوز للمدرس إعطاء دروس خصوصية إلا بعد الحصول على تصريح من المدير ولمدة لا تزيد عن ست ساعات فى الأسبوع.

جدول (٢)

أمثلة حول الضوابط المحددة للمدرسين/ الطلاب فى المدارس العادية وفقًا لكل دولة(٧٩)

الدول	النواحي التنظيمية للدروس الخصوصية
بوتان، اليابان، كوريا، أجزاء من الهند، أجزاء من الصين، المالديف، منغوليا، تايوان	يُحظر على المدرس إعطاء دروس خصوصية أ) لطلبته، و/أوب) لطلبة معلمين آخرين فى مدرسته و/ أوج) لطلبة من مدارس أخرى.
كمبوديا، الصين، جورجيا	لا يسمح للمدرس إعطاء دروس خصوصية ويتم تنظيمها من خلال قواعد السلوك وآداب المهنة وليس من خلال ضوابط تنظيم الدروس الخصوصية.
برونو دار السلام، ماليزيا، سنغافورة، فيتنام	يجوز للمدرس إعطاء دروس خصوصية إذا حصل على تصريح من المدرسة أو أية جهات تربوية أخرى بموجب شروط معينة.
هونج كونج، ماكاو، الفلبين، تايلاند، نيبال، أوزبكستان	لا يوجد ضوابط فى هذا الشأن والقرار يرجع للمدرس ومن يقصده للدروس الخصوصية.
أستراليا (مبادرة قسيمة التدريس الخاص/ برنامج Even stan، الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا	تمنح الحكومة تمويل/ قسائم لأولياء الأمور لتوفير دروس خصوصية لأبنائهم.
سنغافورة	توفر الحكومة منح لمختلف الفئات المجتمعية لتحفيز الطلبة ذوي التحصيل المتدني، يمكن للمدير أن يمنح المدرس تصريح لإعطاء دروس خصوصية لمدة لا تزيد عن ست ساعات فى الاسبوع.

تتناول الفئة الأخيرة من ضوابط تنظيم الدروس الخصوصية الطلبة والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص فى مجال الدروس الخصوصية بما فى ذلك التدريس عبر الإنترنت، وترى الحكومات أن هذه الفئة هي الفئة الأصعب من حيث التنظيم وبالتالي يتجاهلونها، ولكن فى الوقت ذاته يتم العمل على زيادة وعى المستهلكين و/ أو فرض الضرائب وفرض ضوابط على المدرس الخصوصي الذى يعمل لحسابه الخاص، تمتلك المؤسسات التى تقدم دروس عبر الإنترنت الدوافع للتنظيم الذاتي والذى يُعد أمرًا جوهريًا لأى نشاط فقد يكون لديها مدونات قواعد السلوك وأنظمة مراقبة خاصة.

ثالثا :واقع انتشار الدروس الخصوصية (تعليم الظل) فى مصر:

سوف نتناول الدروس الخصوصية فى مصر ومدى انتشارها والعوامل التى ساعدت على هذا الانتشار وصور الدروس الخصوصية.

القوى والعوامل الثقافية المؤثرة:

فى إطار ما يشهده التعليم فى مصر من تغيرات وتعديلات ، وأعقاب ثروة يناير ٢٠١١ ، تم إعداد دستور جديد للبلاد نص على جانب الجودة فى التعليم ، وبعد تعطيل هذا الدستور فى الثالث من يوليو عام ٢٠١٣ ، وفى أعقاب ثروة يونيو من العام ذاته ، تم التعديل والاستفتاء على هذا التعديل فى ٢٠١٤ ، وقد تميز هذا الدستور عن سابقيه فى جانب الجودة ، ولم يقتصر على حق المواطن فى الحصول على تعليم عالي الجودة فحسب ، بل ألزم الدولة بتوفير التعليم وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، وهو ما يسمح بتقييم تلك الخدمات فى ضوء معايير معروفة عالمياً لقياس جودة التعليم .

وقد حققت وزارة التربية والتعليم إنجازات كبيرة فى شتى مجالات العمل التربوي رغم ما تواجهه من تحديات التطوير وقلة الموارد المالية، حيث أطلقت الوزارة الخطة الاستراتيجية الثانية ٢٠٣٠ (٨٠)والتي تتناغم مع الإصلاح الشامل على مستوى الدولة،وهي خطة تعتمد على رؤية ان التعليم حق للجميع دون تمييز بين أبناء الوطن وتضمنت الاستراتيجيات تأكيد على تقديم تعليم عاليالجودة، والتركيز على المعالجات الشاملة غير التقليدية لمواجهة القصور فى العملية التعليمية وإيجاد حلول متوازنة لها،أي بناء نظام تعليمي قائم على المحاسبة والشفافية، يعتمد على المتابعة الحقيقية.

وعلى الرغم من الجهود التشريعية والوثائقية سالفة الذكر، إلا أنه فى العقود الأخيرة ارتبط التعليم الحكومي المصري بفكرة انخفاض الجودة، وعدم تقديم خدمات تعليمية ترقى لتطلعات أصحاب المصلحة فى النظام التعليمي، مما دفع قطاعاً من المواطنين دفعاً إجبارياً نحو البحث عن خدمة تعليمية بديلة، وقد ترتب على ذلك، انتشار وتنامى الدروس الخصوصية فى مصر(٨١).

أما عن العوامل المرتبطة بالمدرسةنفسها؛ عدم كفاية المختبرات، عدم استخدام الوسائل التعليمية الحديثة، الأمر الذي يجعل من العملية التعليمية مجرد عملية تلقين وحفظ، مما يسبب ضعف فى عملية التحصيل وتدنى دافعية عملية التعلم، كما أن المعلمين مازالوا يتبعوا الأساليب التقليدية للتعليم فى عصر أصبح كل ما فيه متغير.

ومن أسباب انتشار الدروس الخصوصية أيضاً تركيز المناهج المدرسية على وسائل الاختبار والتقويم التى تعتمد على النواحي التحصيلية والمعرفية؛ فالمعلم مطالب بإنهاء المناهج المقررة، وإتمام الكتاب المدرسي خلال المدة المحددة، ومن ثم لا يكون لديه الوقت الكافي لاستخدام الاساليب الحديثة فى التعلم،وبالتالي يقتصر التعليم على تحقيق الأهداف التعليمية المبنية على النواحي المعرفية فقط لأغير،بالإضافة إلى ضعف الثقافة المهنية للمعلم نظراً لضعف الدعم الفني المقدم له.

أما المدخلات الاجتماعية فتتمثل فى تأثير الاقران الذين يتلقون الدروس الخصوصية على غيرهم من الطلبة، وذلك عندما يقلد الطالب أقرانه فيضغط على والديه من اجل اللحاق بركب الدروس الخصوصية، أو نتيجة إثر طلبة الدروس الخصوصية على سير الحصة الصفية وعلى انتاجية المعلم وعلى غيرهم من الزملاء مما يؤدى إلى عدم فعالية نظام التعليم فى المدارس العامة، ومن المدخلات الاجتماعية أيضا قناعة الطلبة وأولياء الأمور بأن الدروس الخصوصية الاجدى فى تحسين المستوى التعليمي أو زيادته.

أما المخرجات التعليمية الاستهلاكية الإيجابية فتظهر واضحة عندما تزود الدروس الخصوصية اطاراً صحياً يمكن ان يلتقي فيه الطلبة مع زملائهم، فتنشأ بين الطلبة علاقات صداقة حميمة مع طلبة من مدارس أخرى، ومعلمين جدد، كما تساعد الدروس الخصوصية أيضا فى تنمية القدرات الذاتية للطلبة واكتشافها وتزويدهم بالمهارات والمعارف المطلوبة التى تساعدهم على الاداء الفعال فى المجتمع والوظيفة وتلبية احتياجات سوق العمل(٨٢) .

ومن المخرجات الاستهلاكية السالبة للدروس الخصوصية ، ابتعاد الطالب عن بيته وأسرته لفترات طويلة دون رقابة مما قد يعرض الطالب لسلوكيات خاطئة ومشاكل اجتماعية كثيرة ، هذا فضلا عن أنها أحدى قنوات الاستنزاف للدخل الأسرى ، خاصاً عندما يكون لدى الأسرة أكثر من طفل ، كما أنها تستنزف وقت الطالب فى المواصلات والحضور وعمل الواجبات والتجهيز للاختبارات ، مما قد يشعر الطالب بالاكتئاب والملل وضياع الوقت دون ممارسة أية هواية شخصية له ، أما الضرر الاكبر لعملية الدروس الخصوصية فهو فقدان الحماسة لعملية التعلم ، وقتل روح الابداع والابتكار عند الطالب .

وترتبط الدروس بخلق نوع من السمات الخطيرة فى المجتمع كالرشوة والابتزاز؛ فى بعض الحالات يجبر المدرس الطالب على أخذ الدروس الخصوصية معه وإلا سيتم اضطهاده،وأحيانا يقع ولى الأمر فريسة للنصب والاحتيال من قبل المدرسين غير متخصصين، وقد يتعرض المدرس نفسه للابتزاز من قبل ذوي المناصب حتى يعطى لأولادهم الدروس مجاناً، وقد تمتد خطورة هذة الظاهرة إلى أن البعض يستغلها فى التقليل من درجات الطالب.

مما سبق يتضح لنا الأسباب التى دفعت الطالب وولى أمره للالتحاق بالدروس الخصوصية فى مصر ، ويتضح لنا كذلك السلبيات التى تعود على المجتمع من هذة الدروس ، ولا يمكن فهم ظاهرة الدروس الخصوصية فى مصر إلا من خلال التسليم بحقيقة مهمة : أن هناك أكثر من نوع من الدروس فى مصر ، وأكثر من سوق وأكثر من صناعة للدروس الخصوصية ، وكأقل احتمال يوجد نوعين من الدروس : الاول تدور أسبابة حول التنافس الشديد والأخر حول ضعف الجودة ولكن السبب الذى ينبع منه النوعان هو ضعف مرتبات المعلمين وأنواع الفساد والتسيب الإداري التى تصاحبه ، وتشير الأدبيات العالمية إلى أن محورية الامتحانات فى أي منظومة تعليمية يساهم فى نمو الدروس ولكن الامتحانات ليست ظاهرة جديدة فى مصر ، ولكن ما تغير حقيقة منذ الثمانينيات وواكب نمو الدروس الخصوصية هو الانخفاض الشديد فى القيمة الحقيقية للأجور . ونعرف بالطبع طريقة تعامل الدول مع ذلك بالسماح لموظفيها بالوصول إلى لحد أدنى من المعيشة الكريمة من خلال الحصول على أكبر قدر من المنفعة غير الرسمية، أو فى حالة المعلمين أكبر عدد من الطلاب الخصوصيين. إذن فالسبب الرئيسي هو ضعف المرتبات وما تتبعها من انقراض

التعليم من الفصول، ولكنه تعقد على مدى العقود السابقة بسبب ازدياد التنافسية وانخفاض الجودة(٨٣).

إن المهتمون بالعملية التعليمية من علماء وباحثين وخبراء ورجال صحافة وأعلام فضلا عن أولياء الامور والمعلمين والطلاب يطرحون العديد من الرؤى فى تصوراتهم حول انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية،

وكل منهم يطرح القضية وينظر إليها من منظاره الخاص، فرؤية الطلاب وأولياء الأمور ربما تختلف عن رؤية الخبراء وأهل التربية وربما تتباين أيضا عن رؤية رجال الصحافة والإعلام، الكل يرى المشكلة من وجهة نظره ووفقا لمصالحه.

ومن خلال الدراسات والادبيات التى تناولت موضوع الدروس الخصوصية يمكن استخلاص بعض الاسباب التى تكمن فى انتشار وتفشى هذه الظاهرة فى مصر وهي كالتالي(٨٤):

١ - أسباب أسرية واجتماعية:

- انعدام الثقة بالمدارس ومخرجاتها.
- وسيلة من وسائل تخفيف القلق عند الأولياء باعتبارها مانع لرسوب أبنائهم.
- الدروس الخصوصية بمثابة رعاية الأطفال، هذا الأمر الذي يفتقدونه الأولياء، ويعد سببًا لأنهم أقل قدرة على تقديم المساعدة إلى أبنائهم.
- التغير الاجتماعي والتحول السكاني فى العقود الأخيرة نحو الأسر الصغيرة والتي تشمل معظمها طفلان، الأمر الذي قلل من تواجد أقارب الطفل داخل الأسرة الواحدة، والذي كان بإمكانهم المراجعة له وتشجيعه على المذاكرة.

وقد يذهب آخرون إلى وصف ظاهرة الدروس الخصوصية المتفاقمة فى السنوات الأخيرة على أنها نتائج السمة الاستهلاكية المتصاعدة والمتوالية للمجتمع، حيث ينشغل كل من الآباء والأمهات فى وظائفهم اليومية سواء فى البيت أو العمل لتأمين احتياجات الحياة المتزايدة، مما يضطرهم فى النهاية لتسليم شؤون أولادهم من الناحية التعليمية للمدرسين الخصوصيين الذي يحصلون مقابل تعبهم على أجر مادي، وفى نفس الوقت يسمح للآباء والأمهات بمتابعة مستويات أبنائهم العلمية دون أن يتولوا هم هذه المسؤولية.

إن الآبـاء هـدفهم الأسـمى لأبنـائهم مواصـلة تحسـين آداهمالأكـاديمي مـن خـلال الـدروس الخصوصية، فبيئة المنزل الخصوصي أكثر البيئات داعمة لتعزيز دراستهم وخصوصًا عند فئة الآباء الذين لديهم الطموح الأكاديمي العالى لأطفالهم.

٢ – أسباب تعود للمتعلم:

- فى نظر الطلاب مؤسسات الدروس الخصوصية أكثر جاذبية من المدارس العادية فى نظامها ومعاملة أساتذتها ومسيرتها.
- ميل التلاميذ إليها خصوصًا قبيل إجراء الامتحانات للحصول على نقاط عالية.
- نظرة المتعلم لا داء معلمه وتقصيره أثناء الحصة التعليمية.
- عدم قدرة المتعلمين على استيعاب العلوم التى تتطلب مهارات تحصيلية معينة واستعداد نفسيوذهني وبدنى، ولقد كان وجودها مقتصرًا على المتأخرين دراسيًا، ثم ظهر الاعتماد عليها فى كل الطبقات والمستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتزايد عدد المقبلين علـى هـذا النـوع مـن الـدروس، كمـا أن لـدى الطـلاب رغبـات فـى رفـع وضـعهم الاجتماعىوالاقتصادي الثقافي من خلال انتمائهم لكليات القمة التى تضع الطالب على أول طريق المستقبل.

يُعد الطالب عاملاً مؤثرًا فى انتشار هذه الظاهرة وتقويتها، ومرجع هذا إلى وجود عامل التقليد بين الطلاب والمنافسة بينهم للحصول على درجات مرتفعة فى المادة الدراسية، الأمر الذى يُجبر العديد منهم للالتحاق بمجموعات الدروس الخصوصية، كما يعتقد بعض الطلبة أن الالتحاق بها سمة من سمات التفاخر أمام زملائه، وأنه قادر على أخذ دروس خصوصية فى المواد الدراسية المختلفة بسبب حالته الاقتصادية المتيسرة، ويرى بعضهم أن أخذ دروس خصوصية عند معلم ما سيعطيه درجات لا يستحقها بمعنى الحصول على درجات عالية عند هذا المعلم دون أن يدرس أو يكثف من دراسته فى الموضوع أو المادة الدراسية المقصودة(٨٥).

٣ – أسباب تعود للمعلم:

- ضعف المستوى الأكاديمي لبعض المعلمين.
- عدم كفاية بعض المعلمين من حيث الأداء والطريقة والتحمس والإخلاص للعمل.
- عدم ميل المعلم لمهنة التدريس والتي قد تكون مفروضة عليه فرضًا.

- هناك من يبرر من المعلمين اتجاهه نحو الدروس الخصوصية بسبب الرواتب الرسمية المنخفضة جدًا، وهو بذلك يسعى إلى دخل إضافي.
- إهمال المعلم للتعليم الرسمي والعمل على إضعاف العديد من الطلبة فى الامتحانات حتى يقبلوا على أخذ دروس خصوصية عنده، أو يتعمد تعقيد المادة الدراسية التى يدرسها لطلبته فى الفصل الدراسي، أو العمل على صعوبة أسئلة الامتحانات الشهرية ليظهر لطلابه بأنهم غير قادرين على فهم المادة الدراسية وأنه ينبغى لهم أن يلتحقوا بدروس خصوصية تعمل على تقويتهم فى تلك المادة.

٤ - أسباب تعود للنظام التعليمي:

- زيادة اهتمام الدولة بنظم التعليم وطرائق البحث العلمي، وتطور علومه التقليدية وبرامجه التدريبية، وإدخال التكنولوجيا وعلومها فى المواد الدراسية، هذا التغيير لم يتم تدريجيًا بالقدر اللازم لذلك ظهرت مشكلة الدروس الخصوصية، التى كان الاعتماد عليها قاصرًا على المتأخرين دراسيًا.
- نتاج لطبيعة النظام التعليمي فى المرحلة ما قبل الجامعية، وكثافة حجم المنهج فيضطر المدرس إلى التسريع فى إعطاء المنهج على حساب فهم الطلاب مع عدم مراعاة اختلاف قدراتهم العقلية، الأمر الذي يستوجب على الطلاب اللجوء إلى الدروس الخصوصية(٨٦).

ومن أهم العوامل التى قد تزيد من انتشار هذه الظاهرة وتجعلها أكثر استفحالاً فى المجتمع غرابة المناهج الدراسية وعدم انتمائها إلى الواقع، فهي بعيدة عن مدارك الطلبة، وعدم ملائمتها لمستوياتهم العقلية الأمر الذى يزيد من صعوبة المادة العلمية، مما يدفع بالطلاب إلى أخذ دروس خصوصية واضعين مثل هذا السبب محكًا لمبررات التحاقهم فى مجموعات الدروس الخصوصية، وكذلك من جهة أخرى مثرة التغيرات التى تتسم بها المناهج، تجعل بعض المعلمين لا يسيطرون تمامًا على تنفيذ مخططات هذه المناهج، فلا يقومون بتدريسها بالطريقة المثلى فيدفع ذلك بعض التلاميذ إلى أخذ الدروس الخصوصية.

وفى نفس المضمار يرجع البعض الآخر الأسباب إلى المحيط المدرسي كالاكتظاظ فى الأقسام، فكثرة عدد التلاميذ فى الفصل الواحد يؤدى إلى عدم مراعاة الفروق الفردية بينهم، كذلك بعض المشكلات التى تعيق السير العادي للدروس مثل الاضطرابات أو التسريع فى إتمام البرامج الدراسية:

- عدم توافر المناخ المناسب للطالب والمعلم لأداء الواجب على أكمل وجه.
- عدم توافر البيئة التعليمية الجاذبة للطالب.
- التسيب داخل المدرسة، هنا يدخل نوع أو نمط الإدارة المدرسية وعدم متابعة الحضور والغياب للطلبة.
- عدم تكافؤ المادة العلمية مع زمن الحصة الدراسية مما يؤدى بالمعلم لإلقاء المادة وليس شرحها شرحًا واضحًا كافيًا كعدم إدخال التجربة والصور والوسائل التكنولوجية المساعدة فى العملية التعليمية.

صور وأشكال الدروس الخصوصية فى مصر :

١ - الدروس الخصوصية الفردية :

وتكون داخل المنازل، إما منزل التلميذ أو منزل المعلم، حيث يكون كل منهما مستعدًا للتنقل واستقبال الآخر بمنزله، وتكون هذه الدروس شاملة لكل المواد الدراسية أو البعض منها، ويشهد هذا النوع شيوعًا وانتشارًا كبيرين حيث تعتبر طريقة سهلة لدى العديد من المعلمين.

٢ - نموذج الدروس الخصوصية بالمراسلة :

وهى تُعد نوعًا من أنواع الدروس الخصوصية المطبقة باليابان وكوريا باعتبارهما أكثر المناطق انتشارًا لهذه الدروس فى العالم (Dawson, 2010)(٨٧) تكون بمبالغ مالية ويتلقى فيها الطلاب مواد تعليمية مثل أوراق الدراسة الذاتية التى يتم إعدادها وتسليمها من مؤسسات خاصة بانتظام، وتمر على ثلاث مراحل؛ ففيالمرحلة الأولى: يتم تزويد الطلاب إجابات وتفسيرات إضافية عن الأسئلة من أجل مساعدتهم على الدراسة بشكل مستقل، وفى المرحلة الثانية: يقدم الطلاب الأوراق الدراسية الذاتية للمعلمين لتقييمها، وفى المرحلة الأخيرة: تعاد الأوراق للطلاب مع ملاحظات وتعليمات لتثبيت المعلومات من جديد فى حالة الخطأ.

٣ - معاهد خاصة بالدروس الخصوصية :

يكون هذا النوع أكثر نشاطًا خلال السنة الدراسية ويضم مجموعة من الأساتذة، يطلق على هذا النوع اسم (مجموعة التقوية)، ويكون تهافت التلاميذ على هذه المدارس أو المراكز التعليمية، بحيث تصبح الأماكن كاملة الإعدادات قبل بدء العام الدراسي بشهر أو

شهرين إضافة إلى سعى بعض الأساتذة للإعلان عن أنفسهم كمدرسين خصوصيين فى ملصقات، يتم توزيعها فى الشوارع ولصقها على المحطات والأماكن العامة.

٤ - الدروس الخصوصية عبر وسائل تكنولوجية متطورة:

من أمثلتها المشاركة عن طريق الإنترنت، تتوفر برامجها عدة عناصر أهمها:

- إمكانية المحادثة الصوتية بين المعلم والتلميذ.
- استخدام البرنامج باللوح الإلكتروني، يقوم المدرس بشرح المعلومات المختلفة عليها ليشاهدها التلميذ فى جهازه الخاص مباشرة، كما يقوم التلميذ بطرح الأسئلة وحل المشاكل المطروحة من قبل المدرس، والبرنامج مصور بصورة سهلة، ويستفيد من هذه الخدمات تلاميذ المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، ويمكن للطالب المفاضلة بين عدد الأساتذة الذين يختارهم بنفسه(٨٨) .

٥ - معاهد خاصة لإعداد المقبلين لامتحان القبول الجامعي:

حيث ينضم إليها خريجو المدارس الثانوية والراغبون فى الالتحاق بالجامعة لتخصص معين، وذلك بأخذ حصص مكثفة لحجز مقاعد جامعية.

<u>المردود التربوي لانتشار الدروس الخصوصية:</u>

إن الدروس الخصوصية تحول اهتمام الطالب إلى مجرد النجاح فى الامتحان ما يدفعه إلى التعامل مع الخبرات التعليمية، فى داخل هذا الإطار فقد، وذلك أمر يخل بالهدف الأساسي للعملية التربوية، والمتمثل فى بناء الإنسان وتكامل الخبرات واكتساب المعرفة والخبرة والتقليل من اعتماد الطالب على نفسه واعتماده على المدرس الخصوصي فى تبسيط المعرفة وحل المشكلات التى تعترضه فى دراسته بدلاً عن الاعتماد على نفسه فى حلها، واكتساب الخبرات التى تؤهله لحل ما يواجه من مشكلات فى حياته العملية التالية.

كما أن الدروس الخصوصية قد تتسبب فى ضياع جزء كبير من وقت الطالب، ما يؤثر سلبًا فى مستواه فى بقية المواد إضافة إلى بعض المشكلات الأخلاقية التى قد تنشأ عن الدروس الخصوصية حيث يقوم المدرسون الذكور فى بعض الأحيان بتدريس البنات داخل منازلهن فى غيبة الأهل أحيانًا ما قد ينتج عنه آثار سلبية خطيرة وبخاصة لدى الفتيات المراهقات فى المرحلتين الإعدادية والثانوية.

كما تؤدى الدروس الخصوصية إلى إرهاق ميزانية الأسرة، حيث يضطر الوالدان إلى اقتطاع جزء كبير من دخل الأسرة للوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المدرسين الخصوصيين، أنه مع بدء العام الدراسي من كل عام تعلن الأسر العربية حالة الطوارئ استعدادًا لعام دراسي جديد، سواء كان ذلك على المستوى النفسي أو على المستوى المادي، لتزداد أعباء الأسرة فوق ما تحتمله من أعباء.

وتأتى الدروس الخصوصية على رأس قائمة الأولويات التى تسعى الأسرة العربية إلى تسديد فاتورتها، إذا أصبحت مع الأسف أمرًا حتميًا(٨٩).

إن ظاهرة الدروس الخصوصية هي مسؤولية ثلاثة عناصر: الأول: هو المدرس الذي لم يستطع توصيل المعلومة بصورة واضحة وسهلة للتلاميذ، والثاني: هو التلميذ الذي لم يفهم جيدًا، ويطالب ولى أمره بمساعدته بدرس خصوصي، أما العنصر الثالث: فهو ولى الأمر الذي يستجيب لرغبة الأبن أو الأبنة ويتحمل نفقات الدروس الخصوصية.

وعلى ذلك؛ فإن تفشى تلك الظاهرة، يرجع إلى تقصير المدرس فضلاً عن أن الكتاب المدرسي ذاته بحاجة إلى ثورة شاملة من حيث التقسيم، والتفسير والفهرسة وشرح المصطلحات الصعبة، ولابد أن تصاحب المادة رسوم توضيحية وبيانات صور وخرائط وإخراج جيد كي تولد حالة من الارتباط بين الطالب والكتاب المدرسي، فلا يلجأ إلى الكتب المساعدة التى يقبل عليها الطلاب بمجرد بدء العام الدراسي إلى جانب ذلك نحن بحاجة إلى إعادة النظر فى نظام الأسئلة.

وأصبحت الدروس الخصوصية خلال السنوات الأخيرة ظاهرة روتينية، فقد صار من الطبيعي أن يحصل الطالب على درس خصوصي دون رؤية المعلم أو طريقة آداه، وأصبح المفهوم السائد أن الطريق للمجموع هو الدرس الخصوصي.

وأن من بين العوامل التى أسهمت فى إيجاد جيل الدروس الخصوصية هو نمطية الامتحان وقدرة محترفي الدروس الخصوصية من المعلمين على توقع وتخمين أسئلة الامتحان وبالتالي يلجأ الطالب إلى ذلك للحصول على درجات مرتفعة، لكن المشكلة الأكثر خطورة أن الدرس الخصوصي يُوجد من الطالب شخصًا اتكاليًا لا يهتم بما يدور داخل الفصل المدرسي وليس مهتمًا بما يشرحه المعلم، لأن لديه بديلاً آخر خارج المدرسة.

قد يرى البعض من الطلبة أن أخذ دروس خصوصية عند معلم ما سيعطيه درجات لا يستحقها؛ بمعنى الحصول على درجات عالية عند هذا المعلم بدون أن يدرس، الأمر الذي يزيد الطالب من إهماله للمواد الدراسية، ويجعله غير ملم بالأساسيات المطلوبة لنجاحه، فلا يحرص على تعلمه، مما يدفعه إلى التسرب والبحث عن مجال آخر ليجد نفسه ويثبت ذاته.

ومن الناحية النفسية للدروس الخصوصية تُوجد مواطنًا ضعيفًا خائفًا من اقتحام الحياة، ومن إتقان التخصص العلمي أو المهني، وتُوجد شخصًا فاقدًا للشعور بالثقة فى ذاته وفى قدرته على الفهم والاستيعاب، وتربيه على التواكل والسلبية، إذ أن اعتماد التلميذ على هذا النوع من الدروس يدفعه إلى عدم الإنصات للمدرس، الأمر الذى يسقط التلاميذ المراهقين فى فراغ قاتل يقودهم إلى ممارسة الشغب، وتطوير نزعات عدوانية، وقد يلجأ بعض التلاميذ اليائسين من التحصيل والإنجاز إلى إهانة مدرسيهم والاعتداء على زملائهم، والبعض الآخر إلى الهروب من المدرسة ليلتحق بفضاءات الانحراف.

تبرز خطورة الدروس الخصوصية أيضًا فى اعتماد الطالب عليها وبالتالي يقلل من اعتماده على نفسه فى التحصيل الدراسي وأداء واجباته المنزلية، مما يؤثر على بناء شخصيته ويحولها تدريجيًا من شخصية مستقلة إلى شخصية اعتمادية على الآخرين، وبلغة الاقتصاد مدارس تعليم الظل تهدر وقت التلميذ وتحرمه من الراحة، وأخذ قسط من التفاعلات الأسرية والاجتماعية ومن اللعب الصحي المنظم، فالدروس بهذا النمط تكلف بشكل مبالغ فيه فى العطل الأكاديمية وقبيل الامتحانات الرسمية فتوجد الارتباك والقلق الشديدين، بل تمثل عقابًا له جسديًا ونفسيًا(٩٠) .

والدروس الخصوصية تعمل على ترسيخ عمليات التلقين والحفظ، وهكذا لن تتم تنمية قدرات التفكير من فهم واستيعاب وتحليل وتفكير وتركيب، وتثبط عمليات تطوير التفكير النقديوالمفهوم، ولن تنمو قدرات الابتكار والإبداع وغيرها من منظومات التفكير العلميوالفني التى تشكل جوهر العملية التعليمية.

على المعلم:

ظاهرة الدروس الخصوصية أصبحت محط أنظار جميع شرائح المجتمع بدءًا من الأسرة إلى المدرسة وبقية المؤسسات المجتمعية الأخرى، وقد ظهر عند بعض المعلمين التقصير فى أداء واجبهم المهني ورسالتهم على الوجه الصحيح متخللين عن أساليب التدريس الحديثة

وتكنولوجيا التعليم، فتوسعت دائرة الفجوة بينهم وبين متعلميهم؛ إلا عن الطلاب الذين يأخذون عندهم دروس خصوصية، كما لم تعد للمدرس الذي يمارس هذا النوع من الدروس طاقة فكرية أو قوة بدنيًا تمكنه من القيام بواجبه فى إطار التعليم النظامي نهارًا(٩١).

على الأسرة:

يؤثر انتشار الدروس الخصوصية سلبًا على ميزانية الأسرة، ولا يمنح مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام أبناء الطبقات المختلفة من الناحية التحصيلية، وأصبحت هذه الظاهرة مثار حديث الكثير من التربويين حول كيفية التخلص من انتشارها لما لها من مساوئ جمة على الجوانب الاقتصادية للأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل، وكذلك على الجوانب الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بذهاب الطالبات إلى بيوت معلميهم أو ذهاب المعلمين إلى بيوتهن والانفراد بهن، فقد يحدث الكثير من المشكلات ويحد من تحقيق أهداف العملية التعليمية والوصول إلى الغايات المنشودة.

إقامة تراتبية بين المواد الدراسية:

نظرًا للتنافس على الالتحاق بما عرف بالكليات والمدارس والمعاهد الجيدة، فقد أصبح التركيز فى الدروس الخصوصية على الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية واللغات الأجنبية أمر عاديًا، وترسخ فى عقول التلاميذ وذويهم، الأمر الذى نجم عنه تدهور مكانة بقية المواد الدراسية فى أذهانهم، وتعد هذه التراتبية تشويها للقيمة المجتمعية لمختلف المواد الدراسية طبيعية ورياضية واجتماعية وإنسانية وأصبحت هذه التراتبية منافية لكل ما تتطلبه الثروة العلمية والمعلوماتية وإنتاج المعرفة فى أي مجال من ترابط بين مختلف المعارف وتكامل بينها كما نتج عن تراتبية المواد الدراسية تراتبية بين المدرسين الذين يدرسون المواد الدراسية المؤهلة لكليات ومعاهد القمة وأولئك الذين يدرسون المواد الدراسية الأخرى، بل انعكس ذلك على الدخل المادي لكل فريق.

وتتجاوز سلبيات الدروس الخصوصية إلى حد إقامة قطعية بين الفرد والدولة؛ فما دام التعليم يتحقق فى الدروس الخصوصية فى البيت أو فى مكان آخر خارج المدرسة، فإنها تولد لدى التلاميذ نزعة الاغتراب عن مؤسسة المدرسة، وعدم احترام المدرس وتقديره حيث لم تعد لتلك المؤسسة أهمية بالنسبة إليهم، وبذلك لا يرى لها التلميذ أي دور فى تنمية مختلف جوانب شخصيته، وما دام الحفظ وتخزين المعلومات المجفلة هو غايته ومبتغاه، فإنه لا يُعير

أي اهتمام بقيم النظام والتعاون، ولا يمنح أية قيمة للزمن الذى يقضيه داخل المؤسسة التعليمية، وبالتالي فإنه لن يحس بانتمائه إليها، ولن يمنحها ولاءه، بل يعاملها باستهتار متحديًا إياها، وعابثًا بها وقافزًا فوق أسوارها(٩٢).

لا شك أن الإدمان على الدروس الخصوصية ينتج عنه الكثير من الآثار والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية والأخلاقية والإدارية وما تخلفه كضرر مستديم والأشد وقعًا على المدى البعيد تتجلى جوانبه أكثر وتتحدد معالمه هو الأثر الأخلاقي ذلك أن الطفل ينشأ على نمط وأسلوب مناف وغير مشروع ونتيجة لعمل ممنوع قانونًا فيرى فيه نوع من الاستغلال والابتزاز وخصوصًا إذا كان أستاذه بالدروس الخصوصية هو نفسه أستاذه فى القسم النظامي، فيرى فيه تهربًا من أدائه لواجبه على أكمل وجه.

وبالنسبة للآثار النفسية لهذه الظاهرة فإنها تنمى لدى الطفل أشكال عدم الاعتماد على نفسه، وعدم الثقة فتقتل فيه القدرة على المواجهة، واتخاذ القرارات والحزم، وتقوى مبادئ سلبية عنده كمبدأ الاتكالية.

المردود الاجتماعي للدروس الخصوصية:

لقد أصبحت الدروس الخصوصية تقويضًا لمجانية التعليم فى مختلف مراحله، وطمس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية على أساس القدرات العقلية، واستبدل بمبدأ القدرة المالية على تحمل التكلفة الباهظة، فهي تجهض مجانية التعليم، وتقضى على مبدأ إنساني وديمقراطي وتربوي، وهو مبدأ تكافؤ الفرص، وبالتالي شيوع الدروس الخصوصية يدحض مبدأ العدالة الاجتماعية فى التعليم، مع شعور الأولياء بالمفاخرة بإعطاء أبنائهم الدروس الخصوصية، أو على القليل نقول بتأثير الرغبة فى التقليد والمحاكاة والتباهي.

إن انتشار الدروس الخصوصية يؤثر بالسلب على ميزانية الأسرة، ولا يعطى فرصة لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام أبناء الطبقات المختلفة من الناحية التحصيلية، فلقد أصبح الطلاب الأغنياء يسددون مصاريف مراكز الدروس الخصوصية دون عناء، أما الطلاب الفقراء فهم محرمون منها، وجلهم يتسربون، وبهذا يحدث التفاوت وعدم المساواة فى التعليم، وهذا ما أشارت إليه إحصائيات تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بأنه فى الفترة ما بين ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤، أتم ٨٤% من الشباب المرحلة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط و٣٨% فى الشريحة ذات الدخل المنخفض و١٤% فى الدول ذات الدخل المنخفض

وعبر ٧٦ دولة، هناك ٢٠% من الطلاب الأكثر ثراء ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ إلى ٢٩ عامًا، قد أكملوا ٤ سنوات على الأقل من التعليم العالى، مقابل ١% فقط من الطلاب الأشد فقرًا(٩٣) .

وإذا كان ارتباط عدم التكافؤ فى معدلات الالتحاق بالتعليم النظامي بين المناطق الجغرافيا المختلفة وبين الذكور والإناث ارتباطا وثيقًا بالقيود المالية، إذ أن المناطق الفقيرة تعانى من انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم كما أن الفقر يؤدى إلى تفاقم التفاوت بين الجنسين الذى يحرم الإناث من التعليم إلا أن التفاوت بين المناطق الجغرافية يمكن أن يعزى جزئيًا إلى توزيع المنشآت التعليمية والإنفاق الحكومي على التعليم من منطقة لأخرى، كما ان الفجوة بين معدلات التحاق الذكور والإناث تتأثر أيضًا بعوامل ثقافية ومجتمعية معينة، فإن الحال نفسه بالنسبة للطلاب الذين آباؤهم يعيشون فى منطقة حضرية لديهم احتمال أكبر للالتحاق بالدروس الخصوصية على عكس أقرانهم الذين يعيشون فى المناطق الريفية، وثروة الأسرة تؤثر فى قدرة أطفالها على الالتحاق بكل أنواع المدارس والمعاهد العليا وكليات القمة، كما تؤثر قدرتها على الإنفاق على الدروس الخصوصية لفائدة أبنائها فى التفاوت البين فى فرص الالتحاق بالجامعة، وهكذا تحدث المستويات الاقتصادية والاجتماعية والقدرات المالية تصدعًا فى إرساء العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص.

الإخلال بمبدأ تساوى الفرص فى التعليم وهدمه أهم أثر للدروس الخصوصية، فالمقتدر ماليًا هو فقط من يمكنه الحصول عليها وما تمثله من خدمات تعليمية متميزة، ويحرم منها غيره من التلاميذ غير المقتدرين عائلاتهم بالرغم من إمكانية أن يكون هؤلاء أفضل منهم فى القدرات والمهارات الفردية، وهذا ما سيُوجد مشكلات اجتماعية على المدى البعيد.

تغير شكل التعليم والدروس الخصوصية (تعليم الظل) فى ظل جائحة كورونا :

- **التعليم فى ظل جائحة كورونا :**

يشهد العالم منذ أواخر العام ٢٠١٩ حدث كبيرًا يهدد البشرية حيث استهدف حياة الشعوب والذى تمثل فى انتشار فيروس كورونا وكادت الحياة أن تتوقف فى معظم مجالاتها استجابة لهذا الواقع الذى فرض على العالم وتعرض قطاع التعليم من هذا الحدث إلى ربما هي الأخطر فى التاريخ المعاصر حيث كونها تسببت فى انقطاع مليارات الأطفال والشباب عن التعليم كما أن هذه الجائحة دفعت كافة الدول إلى اللجوء إلى استخدام وسائل التعليم

الإلكتروني لتحقيق التباعد الاجتماعي(٩٤) وقد استجابت جميع الدول العربية بكل جهودها للنهج الإنساني الذى يتطلب أدامه نبض العملية التعليمية للطلبة والمحافظة على صحتهم فى وقت واحد والتي أدت إلى اللجوء إلى التعليم الإلكترونيمع العديد من التوجهات والقرارات بالتعاون مع كافة الجهات المعنية حيث تباشر المؤسسات التربوية والتعليمية تعزيز عملية إدماج التكنولوجيا بالمنظومة التعليمية ومن ثم قامت الوزارة بتفعيل المنصات الإلكترونية للتعليم عن بعد فى كل المؤسسات التعليمية والجامعية ومن أبرز السمات التى واجهت التعليم.

- **إغلاق المدارس وانقطاع التعليم:**

حظر التجوال، ففرضت الأزمة تحديًا على طلاب المدارس، حيث أغلقت المدارس وغلقت الدروس الخصوصية، وبات على الطلاب التعلم عن بعد، قبل أسابيع قليلة من بدء الامتحانات، تم تعليق الدراسة بداية من ١٥ مارس ٢٠١٩ فى جميع المدارس والمعاهد والجامعات أيا كان نوعها، وكذلك أي تجمعات للطلبة بهدف تلقى العلم تحت أي مسمى، ثم تم تعليق الدراسة لمدة أسبوعين اعتبارًا من ٢٩ مارس الجاري، اتصالا بقرار لاحق بتعليق الدراسة لأسبوعين على أثره اضطر الطالب التوجه نحو الإنترنت، حيث يستقبل شروحات دروسه من مقاطع مصورة، ويبثها عددًا من أساتذته على مواقع التواصل الاجتماعي، كل ما كان تأكد للطلاب والمعلمين فى وقتها، هو ما أعلنته وزارة التربية والتعليم الفني بالتزامن مع إعلان قرار تعليق الدراسة(٩٥).

فى الوقت الحالي لا يغادر الطالب المنزل قليلاً إلا لإحضار المذكرة من المركز، والمذاكرة فيها مع نفسه، فيما يتواصل مع مدرسيه إلكترونيًا، ومثال مدرس الفلسفة عمل لنا جروب على الواتس آب فيه ٢٥٧ طالب، وينزل عليه مذكراته ونماذج امتحانات محلولة، فيما نصحهم معلم التاريخ باستذكار ما فات من دروس، لحسن الحظ كان بطلب تسجيل محاضراته كلها على الموبايل، لكنرجع إليه فى حالة الحاجة إليه، ويقدم ما هو جديد عن طريق مقاطع فيديو ينشرها على يوتيوب.

بمجرد توقف الدراسة، بدأ المدرسين تواصلهم مع الطلاب، بحيث يعاد الشرح لواحد مش فاهم يجيبون، والحلقات المصورة التى ينشرها عدد من المدرسين تعوض الطالب ولو قليلاً عن الانقطاع عن الدروس الخصوصية لبعض المواد التاريخ مثلاً، المدرس يشرح كأنه

فى المركز بالضبط، ليس هناك فرق كبير. لكون تكون المشكلة للطالب عند انقطاع خدمة الإنترنت عن المنزل.

وتوقف الدراسة والدروس الخصوصية، دفعت وزارة التربية والتعليم لإعلان خطة بديلة "التعليم من خلال التقنيات الحديثة والأدوات التكنولوجية" وعبر شبكة إلكترونية، تضم مختلف المناهج الدراسية الكاملة باللغتين العربية والإنجليزية، ووفرت محاضرات فى جميع مواد المراحل المختلفة، بثها معلمون وأصحاب كفاءة وخبرة عالية، من خلال قنوات تعليمية بالإضافة إلى بنك المعرفة الذيانشأ عام ٢٠١٤.

أما فيما يتعلق بقضية هامة دائمًا ما شغلت المجتمعات والراي العام لسنوات طويلة وهى ظاهرة "الدروس الخصوصية" التى تأكل الأخضر واليابس من جيوب أولياء الأمور بسبب الارتفاعات المستمر فى أثمان الحصص والمحاضرات الخاصة التى تدمر العملية التعليمية وتضر بها فى مقتل برأيي إلا أن أصحاب الدروس الخصوصية يزدادون توحشًا وتفاخر وكبرياء دون مبرر وقد فشلت الوزارات المتابعة منذ عقود طويلة فى القضاء على هذا الوباء التعليمي المنتشر كانتشار النار فى الهشيم فى جسد العملية التعليمية المدرسية وفى الجامعة بالتأكيد الدروس الخصوصية هي انعكاس لتدهور العملية التعليمية برمتها، لا سيما أن كثافة الفصول وغياب المعلم الكفء مع ضعف مرتبات المعلمين أدى للاتجاه نحو الدروس الخصوصية بقوة كنوع من تعويض قلة الرواتب، وربما يكون فى هذه النقطة يحتاج إلى تدخل قوى لتصحيح هذا الوضع المهين للمعلم فى بلادنا وهو المفترض أن ينشئ جيلاً يتولى القيادة فى البلاد ويكون مسئولاً عن مصير دولة وفى كل مجالاتها.

ومن ناحية أخرى ما يزيد الأمر سوءًا فى أن ظاهرة الدروس الخصوصية أوجدت فجوة بين من يقدر ومن لا يقدر على الدفع حتى أصبحت أمرًا من أمور المباهاة بين الناس مما يُوجد إحساسًا بعدم العدالة الاجتماعية الذى من لا يقدر على الدفع من الفقراء ومتوسطي الحال وجاءت كورونا وفعلت ما لم تفعله الوزارة والحكومات على مدار سنوات طويلة وأنهت عصر الدروس الخصوصية بشكل كلى ولم يعد التعليم سوى إلكترونيأي أن الطالب أصبح هو المعلم ويتم التعليم عن بعد والإنترنت ولا يحتاج الطالب أو التلميذ لدروس خصوصية لتنمية مهاراته لأن المدرس لا يمكنه أن يجتمع مع عدد من الطلاب فى مكان مغلق لدقائق وليس لساعات وهذا العمل الذى فعلته كورونا كان على المستوى العالمي واتجهت دول العالم نحو

التعليم الإلكتروني والإعلام ساعد الطلاب سنوات النقل الذين تم اعفاءهم من الحضور والدراسة بالامتحانات والاكتفاء بالبحث فقط، وهو أمر قوبل باستحسان كبير وتم القضاء بالفعل على شبح الدروس الخصوصية(٩٦)، ودفع هذا الأمر الطلاب إلى الاجتهاد والبحث فى المواقع والاطلاع والقراءة وعمل أبحاث، والاعتماد على مصادر كثيرة وتنمية مهارات البحث لديهم وتعظيم الاستفادة من العملية التعليمية الروتينية والمملة والتي لم تنتج متعلم قادر ومؤهل على مواجهة سوق العمل، لذا فقد نجحت كورونا فيما فشلت فيه أنظمة تعليمية وحكومات وهو إنهاء عصر الدروس أو الحد منها بشكل كبير، أدخل الفرحة والسعادة النسبية على قلوب الأهالي ولكنهم ينتظرون أن يرفع الله هذا الوباء القاتل عن العالم فى القريب العاجل، حفظ الله أبناء وطني مصر من كل شر.

أوجدت جائحة كوفيد – ١٩ أكبر انقطاع فى نظم التعليم فى التاريخ وهو ما تضرر منه نحو واحد وستة من عشرة بليون طالب فى العالم وأكثر من ١٩٠ بلد وفى جميع القارات وأثرت عمليات إغلاق المدارس وغيرها من اماكن التعليم على ٩٤% من الطلاب فى العالم وهي نسبة ترتفع لتصل إلى ٩٩% فى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

وتسببت جائحة كوفيد –١٩ تأثر الطلاب حول العالم فى جميع المراحل التعليمية ولا سيما التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني والجامعات وتعلم الكبار ومنشئات تنمية المهارات وتختلف القدرة على الاستجابة لأغلاق المدارس على حسب مستوى التنمية فعلى سبيل المثال كان ٨٦% من الأطفال فى التعليم الابتدائي خارج المدرسة من الناحية الفعلية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ فى البلدان التى توجد بها مستويات متدنية للتنمية البشرية مقابل ٢٠% فقط فى البلدان التى توجد بها مستويات عالية للتنمية البشرية وفى أفريقيا ولا سيما فى منطقة الساحل جاءت حالات إغلاق المدارس على الصعيد الوطني بسبب جائحة كوفيد –١٩ فى وقت كان فى عدد كبير جدًا من المدارس مغلقة بالفعل لعدة أشهر بسبب انعدام الأمن البالغ والاضطرابات والمخاطر المناخية وقد أدت جائحة كوفيد –١٩ إلى تفاقم الأزمة فى أفريقيا(٩٨).

وفى نظم التعليم الأكثر هشاشة سيكون لهذا الانقطاع عن المدرسة تأثير سلبي غير متناسب على التلاميذ الأكثر ضعفًا الذين يواجهون محدودية فى الظروف التى تكفل

استمرارية التعلم فى المنزل ووجودهم فى المنزل أيضًا أن يزيد من تعقد الوضع الاقتصادي لآبائهم وأمهاتهم.

تواجد التلاميذ:

يتم تقسيم التلاميذ إلى مجموعات بحيث تحضر كل مجموعة ثلاثة أيام فى الاسبوع والأيام الأخرى تكون عن بعد وبالتالي فإن عدد التلاميذ الذين يكونون فى المدرسة قليل وبالتالي تقوم بتوزيع الطلاب على كل الفصول بحيث الفصل الذي كان به ٢٤ تلميذ يكون فيه ١٢ تلميذ فقط ويكونوا عبارة عن مجموعات بحيث يدخل المدرس للمجموعة الأولى ثم للمجموعة الثانية ليأخذ نفس الحصة وليكونوا فى نفس الجدول والمواد التى تدرس.

تواجد المدرسين:

يتم تواجد المدرسين غالبًا أعظم الأيام ولكن ليس بصفة الحضور بلا جدوى بمعنى أن المدرسين المتواجدين هم ممن لديهم حصص تدريس فى ذلك اليوم ولكن يجب أن ننتبه أن فى هذه الأيام هناك مجموعات تدرس عن بعد فى منازلهم وبالتالي سيكون هناك مدرسين معهم عبر شبكات الانترنت وتطبيق زووم أو غيره، ولذلك هؤلاء المدرسين الذين يكونوا فى ذلك الوقت يدرسون للتلاميذ عن بعد يكونون فى منازلهم والمدرسين الآخرين الذين يدرسون للطلاب الذين فى المدرسة يكونوا متواجدين فى المدرسة، ولكن نسبة التواجد أكثر تكون فى المدرسة ويجب التنويه إلى أن نسبة عدد الطلاب فى التعليم عن بعد هي نفس النسبة التى فى المدرسة أي أن المدرس أيضًا عبر التعليم عن بعد يدرس لنفس ١٢ طالب خلال غرفة زووم أو أي وسيلة.

استجابة التلاميذ مع الوضع الراهن:

نجد أن الفئات العمرية المختلفة للتلاميذ من الحضانة حتى الثانوي تتفاوت فى الاستجابة مع هذا النظام الجديد وفقًا للظروف السائدة وهي جائحة كورونا فنجد أن أقل الفئة استجابًا هي تلاميذ الحضانة هم الأقل تفاعلاً واستخدامًا للتعليم عن بعد ولذلك يتم تواجدهم أكبر نسبة فى المدرسة تقريبًا معظم الأيام أما الفئات الأخرى فيكون استجابتهم مع التعليم عن بعد إلى حد ما جيد لأن لديهم القدرة على التعامل مع التكنولوجيا وشبكة الإنترنت(٩٩).

وكان من النتائج التى سببتها أزمة كوفيد –١٩ للحياة اليومية أن ما يصل إلى ٤٠ مليون طفل فى جميع أنحاء العالم قد فاتتهم فرص التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة فى

السنة الحرجة السابقة للتعليم المدرسي وهكذا فقدوا التواجد فى بيئة محفزة وفاتهم فرص للتعلم والتفاعل الإيجابيوالاجتماعي بل والحصول على القدر الكافي من التغذية فى بعض الحالات.

وأبرزت الأزمة بعض مواطن الضعف فى نظم التعليم والتدريب فى المجال التقني والمهني بما فى ذلك انخفاض مستويات الاداء وأوجه القصور الهيكلي التى طال أمدها وأدت حالات التعطل التى شاهدتها أماكن العمل إلى صعوبة تنفيذ منظومات التلمذة الصناعية وتطبيق أساليب التعلم القائمة على العمل.

ربما ترتب على صدمات إغلاق المدارس والكساد العالمي بسبب جائحة كورونا تكاليف طويلة الأمد على كل من التعليم والتنمية فمن شأن صدمه إغلاق المدارس أن تتسبب فى خسارة التعلم وزيادة معدلات التسرب واتساع فجوة عدم المساواة والصدمة الاقتصادية إلى تفاقم الضرر مع تراجع العرض والطلب فى مجال التعليم ويمكن إجمال هذه الصدمات كالآتي(١٠٠):

١. توقف التعلم.
٢. اتساع فجوة عدم المساواة فى التعليم.
٣. تراجع الارتباط بالتعليم المدرسي.
٤. سوء حالة تغذية الطلاب.
٥. تراجع الصحة النفسية للطلاب.
٦. زيادة معاناة الطلاب.
٧. تدنى جودة التعليم.
٨. تدنى جودة التدريس.
٩. إغلاق المدارس الخاصة.
١٠. زيادة فقر التعلم.
١١. زيادة الاضطرابات الاجتماعية.

الانتقال للتعليم عن بعد:

أصبحت كفالة استمرارية التعلم خلال إغلاق المدارس أولوية بالنسبة للحكومات حول العالم الكثير منها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتعين بالتالي على المعلمين الانتقال

إلى تقديم الدروس عبر الانترنت، وقد استخدمت الحكومات فى المناطق ذات الشبكات المحدودة الطرائق التقليدية للتعلم عن بعد بشكل أكبر والتي غالبًا ما تكون مزيجًا من التلفاز التعليمي والبرامج الإذاعية وتوزيع المواد المطبوعة وقد استلزم إغلاق المدارس إجراء تغييرات فى كيفية تقييم الطلاب وتسبب فى بعض الحالات بتعطيل وتأجيل الامتحانات فى معظم البلدان وتم إلغائها فى بعضها وتم استبدال الامتحانات فى بعضها الأخذ بتقييمات مستمرة أو بديلة عبر الانترنت وقد لاقت الأساليب المبتكرة للتقييم المستمر وبالنسبة لقطاعات معينة يترافق التعلم عن بعد مع تحديات خاصة به وفى القطاع الفرعي المعنى للطفولة المبكرة وتمكنت بعض البلدان من إقامة حلقات رياض أطفال افتراضية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣، ٦ سنوات وتمكنت منظمات التلمذة المهنية والتقنية من ذلك.

لا شك أن التعليم عن بعد فرض نفسه بقوة نتيجة جائحة كورونا لكن هذا الانتقال يتطلب كذلك مرونة كبيرة فى التعامل مع المتعلمين إضافة إلى الحاجة إلى فريق دعم فني يواكب المعلمين من خلال طرق تفكير إبداعية تساعدهم على تحقيق عملية التعليم وإنجاز أهداف مقرراتهم الرئيسية وفى هذا الإطار لابد من التجديد وتوافر عناصر تدعم الانتقال إلى التعليم عن بعد ومن هذه العناصر(١٠١).

- توافر اختصاصيين فى صناعة المحتوى الرقمي والمواد التعليمية.
- تأمين اختصاصيين فى مجال التدريب التقنيوالتربوي وتزويد المعلمين بكل ما يلزمه من تقنيات وأدوات ومهارات لإدارة عملية التعليم عن بعد.
- تكليف إدارة المدارس والمعاهد بالتواصل مع أولياء الأمور لنشر الوعي.
- تشكيل خلية طوارئ تربوية لمتابعة كل المشكلات التى تطرأ على العملية التعليمية والعمل على إيجاد الحلول اللازمة.

مشكلات التعليم عن بعد:

من المعروف أن التعليم عن بعد يعتمد فى الأساس على شبكات الانترنت والمعروف عن الانترنت بأنه قد يكون فى بعض الوقت سريع وفى الوقت الآخر بطيء أو ينقطع وبالثاني قد يسبب بعض المشاكل أثناء الدرس الذي يكون عن بعد فتجد أن بعض التلاميذ تكون الشبكة لديهم ضعيفة فيفوت من هم أجزاء من الدرس كما انه يكون هناك صعوبة فى التواصل كما أن برنامج الزوم يغلق الجلسة تلقائيًا بعد ٤٥ دقيقة وبالتالي يحدد وقت معين.

مشكلات التلاميذ مع التعليم عن بعد:

نجد أن التلاميذ يكون لديهم بعض المشاكل حيث أن التعليم عن بعد عبر الشاشة الإلكترونية يكون فيه بعض الصعوبة حيث نجد أن التلميذ قد لا يسمع جيدًا أحيانًا يريد تكرار بعض الأشياء أحيانًا لا يستطيع فهم الأشياء إلا عن طريق الكتابة وأن يكون المعلم أمامه وهناك بعض الطلاب لا يتعلمون جيدًا إلا فى وسط به تفاعل من الطرفين المعلم والتلميذ.

مستوى الطلاب فى ظل التعليم عن بعد:

من خلال جمع البيانات نجد أن مستوى الطلاب إلى حد ما كما هو فنجد أن الطالب كما هو لم يتأثر بهذا النظام أو التعليم عن بعد فى حيث أن الطالب المجتهد دائمًا يعمل على جمع المعلومات وعلى التحصيل والقيام بواجباته، ولذلك فأننا نجد أن مستوى الطلاب كما هو ولذلك يرجع أيضًا إلى أن نسبة تواجد الطلاب الأكثر تكون فى المدرسة كما انهم لا يعتمدون تمامًا على التعليم عن بعد فالطالب الذى لديه بعض المشاكل فإنه يعمل على حلها وفهمها فى هذه الأيام الثلاثة التى يحضرها داخل المدرسة كما أن معظم المادة العلمية تشرح فى هذه الأيام التى يتواجدون فيها.

توقع حدوث زيادات فى معدلات التسرب:

من المرجح أن يؤدى الأثر الاقتصادي للأزمة على الأسر المعيشية إلى زيادة أوجه عدم التكافؤ فى التحصيل الدراسي حيث أن الأدلة التجريبية تبين أن احتمال اتمام أطفال الأثر المعيشية التى تقع فى الشريحة الأكثر فقرًا أقل بكثير من احتمال تمام أصدقائهم فى الشريحة الأكثر غنا ومن المرجح أن العدد الإجمالي للأطفال الذين لن يعودوا إلى دراستهم بعد انتهاء هذه الأزمة وفترة إغلاق المدارس سيكون كبير كما يجب التنويه إلى أن إغلاق المدارس قد يؤدى إلى جعل الفتيات والشابات أكثر عرضة للزواج الأطفال والحمل المبكر والعنف الجنسي وكلها عوامل تقلل استمرار التعلي

تغير شكل الدروس الخصوصية فى ظل جائحة كورونا:

ظاهرة الدروس الخصوصية كما هي لم تتغير قبل جائحة كورونا أو بعد جائحة كورونا وذلك من خلال جمع البيانات نجد أن الدروس الخصوصية كصفة لم تقل وإنما اتخذت مسارًا مختلفًا(١٠٢)وهي أنها تكون أيضًا عن بعد وأما فى مجموعات صغيرة داخل منزل أحد التلاميذ وبعض المدرسين الذين لديهم سلطة يقومون بالتدريس كما هم داخل مراكز دروس

خصوصية وبالتالي فإن ظاهرة الدروس الخصوصية لم تقل وإنما تفاقمت بصورة أخرى حيث أصبحت أيضًا عن بعد وفى داخل منزل أحد التلاميذ وبالتالي تكون بمقابل أعلى وعلى أكثر على الأسرة.

توقيت الحصص التى عن بعد:

تجزأ الحصص عن بعد فى نفس توقيت أي أن الجدول الذي يمتلكه الطالب طوال أيام الأسبوع يأتي فى الأيام التى يكون فيها فى المنزل فى نفسي ميعاد الحصة يدخل على البرنامج ويتلقى أي أنه يكون لديه جدول حصص كما لو كان فى المدرسة ولكن هنا أنه عبر شاشة الكمبيوتر.

رأى المدرسين ورضاهم عن التعليم عن بعد:

تم عمل استبيان للمدرسين مدى ملائمة نظام التعليم عن بعد وعن ردود أفعالهم ومقترحاتهم وجهة نظرهم ونجد أن المدرسين فى هذا الأمر ليس على رأى واحد فمنهم من يؤيد التعليم عن بعد وخاصة فى ظل هذه الجائحة وأنه يوفر الجهد على الطالب ويوظف دور التكنولوجيا وأن تتنوع معارفه وبعض المدرسين لا يؤيدون هذا الأسلوب ولا يقتنعون إلا بالتعليم وجهًا لوجه.

أولياء الأمور والتعليم عن بعد:

ولمعرفة وجهة نظر أولياء الأمور تم ارسال لهم استبيانات لأبداء آرائهم عن التعليم عن بعد وعن مقترحاتهم ومشكلاتهم فى النظام والطرق وقد وجد أن أولياء الأمور بعضهم ليس معه مشاكل مع هذا النظام بأن يتلقى الطالب ثلاثة أيام فى المدرسة والأيام الأخرى عن بعد ولكن هناك أولياء أمور لديهم مشكلات فى أنهم يكون لديهم أعمال فكان من الأنسب لهم أن يذهب طفلك إلى المدرسة ليكونوا مطمئنين عليه لسير العملية التعليمية بخلاف المنزل فإنه يحتاج إلى أحد والديه بجانبه وبالتالي يحتاج مجهود أكثر من والديه.

نسبة تفاعل التلاميذ فى حصة التعليم عن بعد:

تكون نسبة تفاعل التلاميذ عالية جدًا لأن حضور التلاميذ عبر المنصة الإلكترونية أمر ضروري حيث يتم أخذ الغياب والحضور وعليه تؤخذ درجات والتي تضاف إلى المجموع فى نهاية الفصل الدراسي ولذلك يحرص الغالبية العظمى من التلاميذ على حضور هذه الحصص التى عن بعد(١٠٣).

الدروس الخصوصية فى ظل الكورونا:

جرت العادة أن ينشط سوق الدروس الخصوصية سنويًا، مع اقتراب موسم امتحانات نهاية العام، ولكن الموسم هذا العام مختلف عما سبقه من مواسم، نظرًا لوجود تداعيات فيروس كورونا المستجد، التى دعت إلى تحول جذري فى منظومة التعليم فى الدولة من اعتيادي إلى افتراضي عن بعد، والسؤال الذي يطرح نفسه هل أثرت تداعيات كورونا فى تلك الظاهرة هذا العام؟ الإجابة عن السؤال تلخصها آراء الميدان التربوي بمختلف فئاته، إذ أكدت أنها أشعلت بورصة الدروس فى موسم الامتحانات، ورفعت سقف التنافسية بين المعلمين، وأوجدت منصات جديدة، وقنوات رقمية، وطرائق مستحدثة لشرح المواد الدراسية عن بعد.

ولم يسجل أولياء الأمور أي استياء للمرة الأولى عند مناقشة تلك الظاهرة، إذ أكدوا أن معلمي "التقوية" ساعدوا الأبناء فى فهم ماهية التعلم عن بعد، وقدموا طرق تدريس مبسطة رفعت مستوياتهم التعليمية وأسعارهم مناسبة، بحسب المادة الدراسية، والمرحلة التعليمية، والدفع مقدمًا.

وقد أثرت فى مفهوم دروس التقويم، وإلى أي مدى أفرزت ثقافة جديدة وطرائق مستحدثة فى تعليم الطلية فى الدروس الخصوصية؟

كما ان جائحة كورونا أسهمت فى تطوير الأدوات، وطرائق الحصول على العلوم، والمعرفة، إذ ان جميع الدروس تتم عن بعد، باستخدام وسائل رقمية جديدة مثل "زووم وسكايب، ومنصات رقمية وقنوات مختلفة"، لشرح المادة موضحين أن الحصة تصل مع طلبة الثانوية إلى ساعتين وينبغي أن يكون الدفع مقدمًا.

كما أكد أولياء الأمور على الرغم من المرونة المشهودة فى منظومة التعلم عن بعد، إلا أن أبنائهم فى حاجة إلى دروس التقوية فى بعض المواد للارتقاء بمعدلاتهم النهائية، وموضحين أنها أسهمت فى رفع مستوياتهم ومهاراتهم فى المواد الأساسية وساعدتهم على فهم ماهية التعليم الافتراضي ومساراته والاستفادة من أدواته وحول أسعار تلك الدروس.

إن دروس التقويم أخذت اتجاهًا جديدًا مطورًا يستند إلى التكنولوجيا، وتوظيف التقنيات الحديثة، الأمر الى أسهم فى إيجاد مرونة فى العملية التعليمية، وشغف من الطالب ودافعية نحو التعليم، فضلاً عن التركيز على المادة العلمية والتفاعل الإيجابي من الطلبة من خلال المنصات التعليمية وحول شرعية إعطاء الدروس الخصوصية، أكدوا أنها باتت مصدر

الرزق الوحيد لهم، لا سيما بعد أن فقدوا وظائفهم بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد، موضحين أن مفهوم تلك الدروس اختلف تمامًا مقارنة بالسنوات السابقة، إذ يصحبها المزيد من التنظيم، والمرونة وجودة الأسعار، لا سيما فى المواد العلمية والرياضيات التى تتصدر القائمة من حيث الرواج، وإقبال الطلبة.

ما قامت به الوزارة:

حظرت وزارة التربية والتعليم، جميع أشكال دروس التقوية التى تقدم للطلاب، والطالبات، باللقاء المباشر، إذ تضع المعلم والطلبة تحت طائلة اللائحة المحدثة لضبط المخالفات والجزاءات الإدارية والصادر بها قرار مجلس الوزراء التى توفر العديد من المصادر التعليمية الخاصة Titan للحد من انتشار فيروس كورونا، واستحدثت الوزارة منصة التى توفر أكثر من ٢٠٠٠ فيديو تعليمي باللغتين العربية والإنجليزية Mirific بمادة العلوم بأنواعها، فضلاً عن منصة لمادة الرياضيات.

محاربة أصحاب المصلحة لكل جديد:

وكان تسريب صوتي من أحد مجموعات الواتساب قد تم تداوله لأحد المعلمين يحذر فيه الطلاب من الدخول على النظام فى الامتحان التجريبي، لأن ذلك سيعنى أن التجربة نجحت، وبالتالي سيعقد الامتحان الحقيقي، فى حين إذا فشلت التجربة كان الطلاب سينجحون بصورة تلقائية، ويتم استبدال الامتحانات بأبحاث أسوة بالمرحلة الابتدائية والإعدادية، أو إلغاؤها لينجح الطلاب تلقائيًا.

الواقعة تشير إلى مدى المحاولات المستمرة لإجهاض التجربة التى أصبحت حاجة ملحة مع ظهور فيروس كورونا، وقال محمود حسونة المتحدث الإعلامي باسم وزارة التربية والتعليم أن الوزارة تحاول منذ عامين القضاء على أزمة الدروس الخصوصية من خلال منظومة التعليم الإلكتروني، إلا ان هناك عديدًا من أصحاب المصالح الذين يحاربون التجربة، وأضاف حسونة أن بعض أولياء الأمور رغم شكواهم المستمرة من الدروس الخصوصية إلا أنهم ينساقون وراء أصحاب المصالح من أصحاب المراكز والمستفيدين من وراء الدروس الخصوصية(١٠٤).

وطالب حسونة الطلاب وأولياء الأمور بعدم الانسياق وراء دعوات أصحاب المصالح، وعدم الاستجابة إلى رسائل المجموعات المجهولة لتعطيل المنظومة.

محاولات مافيا الدروس الخصوصية لإجهاض التجربة اتخذت إشكالات أخرى، وهوما أكدته فاتن على والدة طالبة فى الصف الأول الإعدادي بمدرسة حكومية بأحد أحياء القاهرة الكبرى.

وقالت إنها توجهت للمدرسة للحصول على الرقم التعريفي الخاص بابنتها لمعرفة الأبحاث وتسجيلها، إلا أنها فوجئت بمدرسة الفصل تخبرها أن مدرسي الفصل سيقومون بعمل الأبحاث للطلاب نظير ٥٠ جنيهًا للمادة الواحدة، ما قالته فاتن على أكدته أماني الشريف مؤسسة اتحاد المدارس التجريبية قائلة أن العديد من أولياء الأمور أرسلوا لها استفسارات حول عرض المدرسين تنفيذ الأبحاث للطلاب مقابل ٢٠٠ جنيه للمادة الواحدة ليصبح البحث بسعر ١٠٠٠ جنيه، ورصدت الرؤية إعلانًا على جروب "يلا نساعد بعض ... نعمل الأبحاث لأولادنا" على مواقع التواصل الاجتماعي، يعرض فيه مدرس عمل البحث الواحد للطالب بنحو ٣٠ جنيهًا.

أيمن أبو العلا، عضو مجلس النواب، قال إن تجربة الأبحاث تتعرض لحرب شرسة من مافيا الدروس الخصوصية، لأنه يمس بمصالحهم بشكل مباشر، ويضعف من قدرتهم على تحصيل الأموال، وللأسف بعض الأسر انساقت وراء دعاياتهم المغرضة وهاجموا التجربة قبل أن يخوضها أبناؤهم.

المدرسة يرون أن أي تجربة لتطوير التعليم فى مصر أو التحول إلى النظام الإلكتروني يجب أن تتم بالتزامن مع تحسين الوضع المادي للمدرسين معتبرين أن هذا الأمر هو ما يدفع الكثيرون لمواجهة التطوير ورفضه.

أعلن الدكتور طارق شوقي وزير التربية والتعليم الفني، عدو مقترحات تتم مناقشتها استعدادًا للعام الدراسي الجديد فى ظل أزمي انتشار فيرس كورونا، قائلاً موضوع كورونا شكله مطول معانا، وبعد الثانوية العامة سيبدأ الاستعداد للسنة الدراسية الجديدة(١٠٥).

جاء ذلك خلال اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، اليوم الأربعاء، برئاسة الدكتور حسين عيسى، فى ضوء مناقشات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

وأشار شوقي إلى أن منبين المقترحات أن يكون الأسبوع الدراسي لمدة يومية فقط، مقابل أن يمتد حتى الساعة الخامسة مساء، والاستعانة بالتعليم أون لاين خلال باقي أيام الأسبوع.

وتابع وزير التربية والتعليم بأن هذا النظام سيكون تطبيقه صعبًا على المرحلة الابتدائية، خصوصًا أن هذا السن تحتاج إلى تواصل مباشر بين الطالب والمدرس، فى حين أن تطبيقه على المرحلة الإعدادية سهل.

وأكد طارق شوقي أنه قبل التطبيق سيتم تسليم جهاز للطلبة به كل المنهج، وكذلك آلية التواصل الإلكتروني مع المعلم، وكذلك شرح المواد مصحوبًا بالفيديو.

ونوه وزير التربية والتعليم بأن هذا الجهاز سيتم تسليمه فقط من بداية من مرحلة رابعة ابتدائي، وبالتالي سيتم توفير تكاليف الطباعة، قائلاً: قبل هذه السن يجب أن يتم التعلم بالورقة والقلم، سواء على مستوى الكتابة أو الحساب، وهذا أمر مهم من الناحية التعليمية، من كيجي لثالثة ابتدائي، مش يهكون فيه تكنولوجيا، ولازم الطلاب يحسبوا ويكتبوا بأيدهم لأسباب تعليمية.

وأوضح شوقي أن هذا العام سيشهد آخر تطبيق لمنظومة التعليم القديم، فنظام التعليم الإلكتروني سيقضى على الكتب الخارجية والدروس الخوصصة، لذلك ففيروس كورونا ربما يكون منحة.

رابعا :المقارنة التفسيرية للدروس الخصوصية (تعليم الظل) فى كل من الصين ودول الاتحاد الاوربي والامارات ومصر :

تختلف الدول فيما بينها فى ظروفها وفلسفتها واهدافها، ولهذا يتناول هذا المحور المقارنة التفسيرية لخبرات بعض الدول فى الدروس الخصوصية(تعليم الظل)فى ضوء عدة نقاط هي:

١. الغرض

٢. العوامل المحركة لقوى العرض والطلب

٣. كثافة الطلب

٤. المعلمين

٥. حجم السوق

٦. الشكل

٧. سياسة المعالجة

وذلك لتحديد أوجه التشابه والاختلاف الأساسية بين دول المقارنة (الصين، دول الاتحادالأوروبي،الامارات،ومصر) بخصوص ظاهرة الدروس الخصوصية أو تعليم الظل، ومن ثم تفسيرها من أجل الإفادة منها فى معالجة الجوانب السلبية للدروس الخصوصية وتحقيق أقصى استفادة من جوانبها الإيجابية.

جدول

مقارنة تفسيرية لظاهرة الدروس الخصوصية فى دول المقارنة

أوجه المقارنة	الصين	دول الاتحادالأوروبي	الامارات	جمهورية مصر العربية
الغرض	• تحقيق التنافسية • الدروس الخصوصية وسيلة إثرائية وعلاجية فى ذات الوقت • نظام ديمقراطي معيب	• إثرائيتنافسي • ديمقراطي حر	• تحسن اداء الطلاب • نظام ديمقراطي • نشاط تجارى ومصدر للدخل	• علاجي • تنافسي لمواجهة الامتحانات عالية المخاطر • ديمقراطي معيب
العوامل المحركة لقوى العرض والطلب	• الثقافة الصينية • اجتياز اختبارات Gaokao • النمو الاقتصادي المتعاظم وسياسة الطفل الواحد	• الانهيار الاقتصادي الذى حدث فى دول أوروبا الشرقية ساعد على نمو الظاهرة بعد فرض واضعو السياسات الروح التنافسية بين المدارس • الطلب على الدروس لا يعكس ضعف جودة التعليم • اقتصاد تنافسي حر انعكس على	• زيادة دخل المعلمين. • زيادة تحصيل الطلاب ذوي الصعوبات. • تحسين مستوى الطلاب فى اختبار الاتجاهات العالمية فى العلوم والرياضيات.	• نظام التعليم العام المعيب وانخفاض الجودة. • ضعف مرتبات المعلمين. • انخفاض مستوى الشفافية وضعف نزاهة النظام التعليمي. • نظامها جمهوريديمقراطي إلا أنها تعاني من تأخر مستواها حيث تحتل

أوجه المقارنة	الصين	دول الاتحادالأوروبي	الامارات	جمهورية مصر العربية
		ديمقراطية التعليم كحق للجميع سواء فى سياق رسمي أو غير رسمي		المركز ١٦٧/١٣٤ مما يحد من ديمقراطية التعليم كماً وجودة
كثافة الطلب	• منحنى صاعد على مستوى الأسرة، والمدرسة والمجتمع. • الطلب على التعليم يفوق المعروض من التعليم العام. • الطلب على التعليم لديه تفضيلات متباينة حول نوع التعليم.	• منحنى منحدر • اقتصاد تنافسي حر انعكس على زيادة نصيب الفرد من أجمالي الدخل القومي، انخفاض نسب البطالة، نمو ظاهرة الدروس بغرض تنافسيوإثرائي وليس علاجي.	• منحنى منحدر • اقتصاد تنافسيمعرفي • نظام تعليمي رفيع المستوى	• منحنى صاعد إجمالا لضعف مستوى جودة التعليم لاجتياز الاختبارات بمجاميع عالية تمكن الطلبة من الالتحاق بالجامعات " أداء الشهادات "
المعلمين	• وفقا للوائح وأخلاقيات المهنة مرفوض ممارسة الدروس الخصوصية • تفرض عقوبات صارمة فى حالة مخالفة اللوائح • رغم اللوائح والعقوبات	• غياب الحظر الرسمي على عمل المعلمين لاعتمادها على السوق الحرة	• إلزام المدرس الخصوصي بالحصول على رخصة مهنية لمزاولة التعليم. • انشاء نظام تواصل مفتوح بين الوزارة واولياء الامور لضمان حصولهم على حقوقهم.	• وفقاً للوائح اخلاقيات المهنة مرفوض ممارسة الدروس الخصوصية • تفرض عقوبات صارمة فى حالة مخالفة اللوائح إلا أنه لا يتم تفعيله
حجم السوق	• ضخامة حجم سوق الدروس الخصوصية فهي نوع من الضرورات اليومية أو السلعة	• ضخامة حجم سوق الدروس الخصوصية	• ضخامة سوق الدروس الخصوصية	• ضخامة حجم سوق الدروس الخصوصية • الاقتصاد غير الحر

	التجارية. • يصعب على الحكومات المركزية والمحلية إعاقة نمو الدروس الخصوصية فى الصين نظراً لانتشار الترويج للدروس الخصوصية على نطاق واسع، وبناء على مسح وطني فى الصين. • زيادة فى حجم الإنفاق المالي على الدروس الخصوصية		تنظيم عمل مراكز الدروس الخصوصية.	

أوجه المقارنة	الصين	دول الاتحادالأوروبي	الامارات	جمهورية مصر العربية
الشكل	• توجد الدروس الخصوصية بجميع صيغها التقليدية وغير التقليدية. • يغلب عليها الطابع الجماعي مؤسسات حكومية منخرطة فى التدريس الخصوصي	• توجد الدروس الخصوصية بجميع صيغها التقليدية وغيرالتقليدية. يغلب الطابع الفردي (المدرسالخصوصي)	• توفير دروس خصوصية مجانا فى المدارس الحكومية.	• توجد الدروس الخصوصية بجميع صيغها التقليدية وغير التقليدية. • مؤسسات حكومية منخرطة فى التدريس الخصوصي
سياسة المعالجة	• الميل إلى الاتجاه نحو السوق الحر • تمويل وإدارة التعليم بنظام هرمي قائم على الايرادات	• اقتصاد حر • عدم التدخل الحكومي فى نشاط التدريس الخصوصي من قبل المعلمين غير النظاميين	• تنظيم تكلفة التدريس الخصوصي. • تطبيق نظام قسائم التدريس الخاص.	• الميل إلى الاقتصاد غير الحر • عدم التدخل الحكومي فى نشاط التدريس الخصوصي من قبل المعلمين غير النظاميين • وجود مبادرات حكومية

	المتنوعة بعيدا عن المركزية الشديدة • عدم التدخل الحكومي فى نشاط التدريس الخصوصي من قبل المعلمين غير النظاميين • وجود مبادرات حكومية للتدريس الخصوصيالتقليدي والمعتمد على التكنولوجيا • تفرض سقف معين لأجور التدريس الخصوصي أسلوب معالجة قوى للاختبارات عالية المخاطر	• غياب مبادرات حكومية للتدريس الخصوصيالتقليدي والمعتمد على التكنولوجيا • لا تفرض سقف معين لأجور التدريس الخصوصي • أسلوب معالجة قوى للاختبارات عالية المخاطر جهود رفع جودة التعليم النظامي		للتدريس الخصوصيالتقليدي والمعتمد على التكنولوجيا كبديل مثل قناة النيل • لا تفرض سأفغ معين لأجور التدريس الخصوصي • ضعف معالجة الدروس للاختبارات عالية المخاطر • الدولة تعلب الدور الأهم فى سياسات التعليم، وتحد من حرية الاستثمار فى أنشطتها غير الرسمية الحظر ومنع الدروس الخصوصية على المعلمين

من الجدول السابق نستنتج اوجه الشبه والاختلاف بين دول المقارنة:

١. يختلف غرض تلقى الدروس الخصوصية فى مصر عنه بدول الاتحاد الأوروبيوالصين؛ حيث أن الغرض فى مصر علاجي لسد الفجوة الموجودة بالتعليم النظامي هذا يفسر ارتباط النظام التعليمي فى مصر بالجودة المنخفضة وبالتالي فتمثل الدروس الخصوصية أداة علاجية، أما سبب التنافس بغرض حصول الطالب على درجات أعلى تمكنه من دخول المدرسة أو الكلية التى يرغبها ولاجتياز الامتحانات عالية المخاطر التى تجعل من اداء الامتحانات أهمية كبيرة.

٢. الغرض إثرائي فى دول الاتحاد الأوروبي والصين مما يوضح ارتفاع جودة التعليم العام وبالتالي ارتفاع كفاءتها فى معالجة حاجات عموم الطلاب، ويعزز ذلك ازدهار اقتصاد المعرفة.

٣. أما بالنسبة لكثافة الطلب على الدروس الخصوصية فنجد أن المنحنى صاعد إجمالا فى كل من مصر والصين ، ففي مصر وصلت نسبة المتلقين للدروس الخصوصية فى المراحل

الابتدائيـة والاعداديـة والثانويـة وفـق بيانـات ٢٠٠٩ هـي علـى التـوالى ٥٧%، ٦٣.٧% ،٧١%(١٠٦)، وتبع ذلك انخفاض فى الطلب على الدروس الخصوصية ، حيث انخفض الطلب عليها وفق بيانات ٢٠١٤ إلى ٤٢% ، ٥٩.٦% ، ٥٦.١% (١٠٧)على الترتيب ، مع استمرار انخفاض الطلب على الدروس الخصوصية للمرحلة الثانوية مؤخرا ، وهذا يصعب إرجاعه إلى جودة الخدمة التعليمية لأنها ببساطة لم تتحقق ، أو لأسباب اجتماعية ذات علاقة بتحقيق العدالة الاجتماعية ، ومن ثم يمكن تفسيرها على أنها ترجع لأسباب اقتصادية ، حيث تعجز بعض العائلات عن الوفاء بالمتطلبات المالية للدروس خاصة مع ارتفاع رسومها نسبياً ، كما أنها تفسر باستمرار وجود بعض المشكلات فى الصين ومصر حتى مع جهود حلها مقارنة بالوضع فى دول الاتحاد الأوروبي والتي تعكس ارتفاع متوسط دخل الفرد نتيجة الاقتصاد الحر والتيتمكنهم من أخذ دروس خصوصية فردية.

٤. تتفق دول المقارنة فى أشكال الدروس الخصوصية (التقليدية ، وغير التقليدية)، وقد يفسر ذلك تشابه استجابات المجتمعات المختلفة لهذه الظاهرة ، إلا أنه يغلب عليها الطابع الجماعي فى الصين ومصر بينما يغلب عليها الطابع الفردي فى دول الاتحاد الأوروبي ، وقد يفسر ذلك الحالة الاقتصادية فى مصر وعدم قدرة أولياء الامور بتحمل نفقات الدروس الفردية ، ويفسر الطابع التجاري الذى تتخذه الدروس الخصوصية فى الصين مما يجعل التعليم الجماعي هو الأكثر انتشاراً ، هذا بالضافة للمؤسسات الحكومية فى مصر والصين والتي تنخرط فى عملية الدروس الخصوصية مما يكسبها الطابع الجماعي ، والعكس بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي وذلك يفسره الرخاء الاقتصادي وديمقراطية النظام التعليمي فى دول الاتحاد الأوروبي وعدم تدخل الحكومة فى امر الدروس الخصوصية .

٥. تتشابه دول المقارنة فى ضخامة سوق الدروس الخصوصية، وقد يفسر ذلك التعداد السكانيالكبير، ونظم الاختبارات عالية المخاطر، وضعف النظام التعليمي فى أحد مراحله عن الأخرى. بينما تختلف دول المقارنة عن مصر فى نسبة الانفاق على الدروس الخصوصية، ويمكن تفسير ذلك بتباين نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو الاعلى فى دول الاتحاد الأوروبي يليه فى الصين ثم مصر.

٦. الحظر الرسمي على المعلمين بممارسة الدروس الخصوصية فى كل من مصر مع عدم تفعيل الحظر، والصين مع تفعيله، وغيابه فى دول الاتحاد الأوروبي، يفسر الفساد العام الذي يشهده النظام التعليمي فى مصر وغياب النزاهة عند بعض المعلمين النظاميين مما يدفعهم لممارسة الدروس الخصوصية لكسب المزيد من الأموال، أما فى الصين رغم فرض عقوبات صارمة إلا أنه هناك رغم ذلك من يمارس الدروس الخصوصية، أما دول الاتحاد الأوروبي فغياب الحظر يدل على اعتمادها على السوق الحر.

٧. تتشابه دول المقارنة فى سياسة المعالجة من حيث عدم التدخل الحكومات فى حال المدرسين غير النظاميين، بينما تختلف الصين ومصر عن دول الاتحاد فى الحظر الرسمي على المدرسين النظاميين، وكذلك فى تبنيهما لمبادرات حكومية للتدريس الخصوصيالشخصيوالتي تتيح لكل طالب فى المرحلة الثانوية الحق فى أن يكون له مدرس خصوصي يدعم تقدمه الأكاديمي ونموه الشخصي. وقد يفسر ذلك بتطور النظام الاجتماعي وتحوله من التركيز على الحركة الكلية للمجتمع إلى الفردية التى ترتبط بالديموقراطية والعدالة الاجتماعية، والأمر الذي يعكس أيضا ضعف الاقتصاد المصري الأمر الذي يضعف من قدرة الدولة على رفع جودة التعليم النظامي.

مما سبق يمكن الإفادة من تجربة الصين ودول التحاد الأوروبيوالأمارة فى معالجة واقع الدروس الخصوصية فى جمهورية مصر العربية على النحو التالي:

١. مجموعة المعالجات قصيرة الأجل:

١) إصلاح سياسة مجموعات التقوية بالمدارس بأسعار تنافس أسعار الدروس الخصوصية، على أن يحصل المعلم على كامل الأجر وأن يكون للمدرسة نسبة منها فقط.

٢) الأكثر من المبادرات الحكومية من خلال قنوات إعلامية كالإذاعة والتلفزيون للطلبة وتحت إشراف حكومي.

٣) الأكثر من المبادرات الحكومية من خلال الانترنت للطلبة وتحت إشراف حكومي.

٤) أن يتم عمل استفتاءات بين الطلاب على رغبتهم فيمن يقدم لهم مجموعات التقوية، بحيث يكون من المعلمين المتميزين.

٥) وضع سقف لأجور الدروس الخصوصية ويتم العلان عنها فى المراكز المصرح لها بذلك.

٢. مجموعة المعالجات طويلة الاجل:

الغرض من المعالجات طويلة الأجل هو إضعاف الطلب على الدروس الخصوصية، بدافع ذاتية من الطلاب وأولياء أمورهم ولن يأتي ذلك إلا من خلال تطوير السياق المجتمعي، وتنمية الوعي، وتوفير البدائل، وتنمية ثقة الأفراد فى نظامنا التعليمي من خلال تطويره ورفع مستوى جودته وتطوير سياساته.

١) تحقيق العدالة الاجتماعية والشفافية والنزاهة، لخلق بيئة محفزة على عملية التعلم وتساعد على الابتعاد عن كل ما يشينه.

٢) إيجاد آليات تساعد فى إمكانية النظر فى رفع أجور المعلمين النظامين حتى لا يضطروا إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية.

٣) تحسين أداء الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة للشباب لخفض نسب البطالة، الاهتمام بالزراعة والصناعة، الاهتمام بالصناعات التكنولوجية، محاولة تحقيق الاكتفاء المحلى من المنتجات المحلية والاستغناء عن المنتجات الاجنبية، مما يؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القوميوبالتالي التقليل من مشكلات النزاهة والفساد.

٤) تطوير النظام التعليميالجامعي والقبل جامعي، من خلال إعادة تقييم أداء كليات التربية فى ضوء أحداث الاتجاهات العالمية لإعداد المعلم وتدريبه وتنميته مهنياً، ووفق ما تراه الأطراف أصحاب المصلحة، خاصة من الطلاب والإدارة التعليمية وأولياء الأمور.

٥) استخدام التكنولوجيا والتدريس عبر الانترنت فى تخفيض الكثافة الطلابية بالجامعات والمدارس من خلال عقد محاضرات أو فصول عن طريقة برامج المحادثة.

٦) رفع مكانة المعلم المادية والأدبية فى المجتمع

٧) معالجة قضية الاختبارات عالية المخاطر

٨) تفعيل الجزاءات فى حال مخالفة المعلم للقوانين المنصوص عليها.

<u>خامسا :الآليات المقترحة للحد من انتشار الدروس الخصوصية فى مصر فى ضوء خبرات دول المقارنة</u>

نخرج من الإطار النظري للدراسة والادبيات الخاصة بالموضوع والدراسات السابقة ان هناك جملة من الطرق التى يمكن الاستناد عليها للتخفيف من انتشار هذا النوع من الدروس منها:

- رفع المستوى المادي للمعلم.
- حسن اختيار المعلمين والعمل على إعدادهم إعدادًا جيدًا أخلاقيًا وعلميًا ومهنيًا، ووطنيًا وإيفادهم فى بعثات ومنحهم الجوائز والمكافآت والتعزيزات.
- التدقيق فى أعمال التوجيه والتفتيش مع بسط سلطة الإدارة المدرسية ومراقبة عملية التدريس عن كثب.
- ربط ترقية المعلم بنتائج طلابه.
- تعديل المناهج والمقررات وتنقيتها من الحشو الزائد والتفاصيل المكدسة.
- تعديل نظام التقويم والامتحانات.
- توفير الكتب والمراجع أمام الطلاب والمعلمين.
- تهيئة المعامل والورش والمختبرات والمعلمين.
- التدقيق فى القبول فى كليات التربية والمعلمين.
- تمنح رجال الإدارة المدرسية سلطات واسعة فى معاقبة الطلاب الخارجين على النظام والقانون ونقل المعلمين الذين لا يخلصون فى أعمالهم إلى وظائف كتابية أو إدارية.
- التخلص من كثافة الفصول الزائدة.

كما ان هناك بعض الحلول وذلك بإقرار المساواة فى التعليم والدعم وإيجاد الفرص بين المناطق، والبيئات المحرومة والفقيرة اقتصاديًا والبيئات المتقدمة والمتحضرة، ولابد من مراجعة مستمرة من أجل تحقيق فرص متكافئة فى الالتحاق بالمدارس، بغية أن يحصل كل فرد على تعليم جيد، مع إيجاد لكل متعلم الفرص للتفوق بغض النظر عن الفئة المجتمعية التى ينتمي إليها والبيئة التى يتعلم فيها، وتلك هي المحاسبة التى يجب أن توليها مؤسسات المجتمع المدني أولوياتها.

الآليات المقترحة بناء على ما توصلنا إليه من خلال دراستنا وخبرات دول المقارنة:

- تقليص الحجم الساعي للمتعلمين واعتماد مبدأ الكيف على الكم، مع استغلال فترات من بعد الحصص التدريسية للأنشطة الثقافية والرياضية وفتح مجال لتنمية هواياتهم وتفكيرهم الإبداعي وتقوية مهاراتهم التواصلية دون قلق أو خوف.
- ضرورة توفير البنية التحتية الداعمة للجودة داخل المؤسسات التربوية استنادًا إلى معايير المدرسة الفعالة بغية إزالة جميع العوائق التى تؤدى إلى التمييز بين المتعلمين.

- إعادة النظر فى نظام التقويم التربويالحاليالذي يعتمد على العلامة وتفعيل جهازي المعالجة البيداغوجية والدعم بطريقة مدروسة.
- تحسين الممارسات التربوية داخل الصف، وتأهيل المعلمين أكاديميًا وتربويًا بإعادة فتح المعاهد التكنولوجية للتربية والانتقالية من توحيد التعليم إلى تفريد التعليم.
- السعي نحو إيجاد صيغة دائمة فحواها نظام الحوافز للأساتذة الأكفاء ممن تحصل متعلموهم نتائج ممتازة، مع معرفة أهم الطرق التربوية التى ينتهجونها معهم.
- مراجعة محتويات المناهج الدراسية والعمل على صياغتها بالشكل الذي يواكب متطلبات الحياة العملية والتطلعات المستقبلية للمتعلمين.
- ضرورة وجود رقابة قانونية صارمة على مراكز الدروس الخصوصية.
- وضع ميثاق لمهنة التدريس يراعى فيها آداب وأخلاقيات المهنة ومنها الالتزام بعدم منح دروس خصوصية للمتعلمين.
- استثمار أفكار ودراسات المختصين فى مجال علم النفس وعلوم التربية لإيجاد صيغ جديدة للحد من انتشار دروس الظل.

آليات مواجهة الدروس الخصوصية فى مصر :

١- آليات مواجهة البعد التربوي للمشكلة:

- تطوير المناهج بحيث تهتم بالأنشطة العملية، وأنشطة التفكير، وتقليل متطلب الحفظ وتذكر المعلومات.
- تغيير دور الكتاب المدرسي من منبع الحصول على المعلومات وحل التدريبات ومعرفة نتائج الأنشطة إلى كتاب مدرسي يوجه التلاميذ والطلاب نحو إجراء الأنشطة التعليمية، ومشاركة العمل الجماعي تحت توجيه المعلم، وإنجاز المهام التى يعدها المعلم بنفسه بواسطة مواد تعليمية من إعداده ووفقًا لدليل المعلم وللمعايير القومية الموضوعة لكل صف دراسي.
- الاعتماد على التعليم الإلكتروني وخاصة فى تعليم اللغات، وذلك بإعداد مناهج ووحدات تعليمية وموديلات تعليمية فى جميع المواد التعليمية ويتم نشرها على الإنترنت وتوفيرها على هيئة أقراص مدمجة.

- فتح قنوات الاتصال بين المعلمين من جهة وبين التلاميذ والطلاب من جهة أخرى عبر البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، والمدونات وغيرها، وتوجيه المعلم للاعتماد عليها فى التواصل مع المتعلمين لتوفير كافة التوجيهات والارشادات التربوية اللازمة لهم فى تعليمهم وتقويمهم ومشاركة المواد التعليمية معهم.
- ملائمة أنشطة المناهج للخطة الزمنية السنوية بحيث يجد التلاميذ والطلاب الوقت الكافي للتعلم وتنفيذ الأنشطة التعليمية بدون ضغط أو تكديس.
- منح درجات تضاف على المجموع النهائي على الانتظام فى الحضور المدرسي للتلاميذ والطلاب فى جميع المراحل وخاصة فى الثانوية العامة.
- تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى المرحلة الثانوية.
- امتحانات نهاية الفترة الدراسية تكون من نوع الاختبارات القياسية الموحدة، والتي تتكون من أسئلة الاختيار من متعدد، وتصحح باستخدام كروت الإجابة، ويمكن استخدام الاختبارات عن طريق نظام الاختبار على الإنترنت.
- تقسيم درجات العام الدراسي على المتطلبات التالية بحيث تتوزع نسب الدرجات الممنوحة لكل متطلب بنسبة مئوية من الدرجة الكلية لكل تلميذ أو طالب.
- (٢٠%) من الدرجة الكلية على الانتظام فى حضور الأيام الدراسية.
- (٤٠%) من الدرجة الكلية على إتمام الأنشطة التعليمية والمهام والاختبارات الشهرية من خلال ملف الإنجاز فى جميع المواد.
- (٢٠%) من الدرجة الكلية على التفوق الرياضي من مراكز وزارة الرياضة، أو الفني من مراكز وزارة الثقافة، أو فى الابتكار والعلوم من نوادي العلوم، أو فى الكمبيوتر، أو فى اللغات، أو برامج تدريبية على المهارات وفروع الثقافة المختلفة من المراكز التعليمية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم، أو تنفيذ مشروع يخدم المدرسة والبيئة المحلية تحت إشراف المعلم، وغيرها.
- (٢٠%) من الدرجة الكلية على الامتحانات النهائية فى جميع المواد.

٢– آليات مواجهة البعد المهني للمشكلة:

- **تدعيم برامج تدريب المعلمين من خلال مراكز التدريب بالوزارة، وتشجيع التدريب الذاتي للمعلمين، والتدريب داخل المدرسة والتدريب عن بعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحقيق التنمية المهنية، ورفع كفاءات وجودة أداء العاملين.**
- **تدريب المعلمين على مهارات التدريس الإلكتروني، ومهارات التواصل مع التلاميذ والطلاب من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**
- **تدريب المعلمين على التدريس لجميع المستويات التعليمية، ومراعاة المتعلمين ذو القدرات التحصيلية المنخفضة، باستخدام طرق تتناسب مع إمكاناتهم، وتقويمهم بطرق مناسبة لا دائهم، واستخدام طريقة المقابلات الشخصية لعلاج مشكلات صعوبة فهم أو تحصيل أو إتقان التلاميذ والطلاب لمتطلبات المادة الدراسية.**
- **تكليف المعلمين بإعداد المواد التعليمية، والأنشطة التعليمية، والاختبارات الشهرية، ومهام ملف الإنجاز للتلاميذ والطلاب بأنفسهم باستخدام دليل المعلم والمصادر التعليمية المتعددة التى توجه لها الوزارة فى دليل المعلم.**
- **إمداد المكتبات المدرسية بجميع المصادر التعليمية من مراجع وقواميس وموسوعات وكتب وكتيبات تتصل بموضوعات المناهج الدراسية فى جميع المواد لتساعد المعلم فى إعداد المواد التعليمية اللازمة للتدريس ورفع مستوى المعلم العلميوالثقافي.**
- **اعتماد نظام لمنح رخصة للمعلمين لمزاولة مهنة التدريس تتجدد كل عشر سنوات من خلال اجتياز المعلمين لدورات تدريبية واختبارات تأهيلية، ويكون من ضمن شروطها ما يلى: الانتظام فى العمل فى الفصول المدرسية، والامتناع عن الدروس الخصوصية، وحصول المعلم على تقارير سنوية بدرجة جيد جدًا، وتحقيق نسب نجاح مرتفعة فى الفصول التى يدرس لها سنويًا، واستخدام أساليب التعليم الإلكتروني الحديثة فى التدريس والتقويم، والتواصل مع المتعلمين، والمشاركة فى تنمية المدرسة وخدمة البيئة المحلية من خلال المشروعات التربوية، والمساهمة فى محو أمية أفراد المجتمع المحلى المحيط بالمدرسة، ونشر الثقافة بمختلف أنواعها وفقًا لتخصصه بين أفراد المجتمع.**

٣– آليات مواجهة البعد التقني:

- **تجهيز المدارس بالبنية التكنولوجية المناسبة لحجم المدرسة وأعداد التلاميذ والطلاب من أجهزة الحاسوب، وشبكات الإنترنت فى الفصول الدراسية والمعامل والمكتبات والإدارة المدرسية.**
- **تشجيع المعلمين على تطبيق نظام التعليم الإلكتروني واستخدام الوسائط المتعددة فى التدريس.**
- **تزويد المدرسة بمكتبة إلكترونية تحتوي الأفلام والأشرطة وبرامج الكمبيوتر وتتصل بالإنترنت لبحث المعلومات والاتصال.**

٤– آليات مواجهة البعد الاقتصادي للمشكلة:

- **توعية أولياء الأمور فى توفير ميزانية الأسرة التى تنفقها على الدروس الخصوصية وتوجيهها إلى تعليم أبنائهم عن طريق توفير المراجع والأدوات والأجهزة اللازمة لتعلمهم فى المدرسة، والمنزل، ومراكز التدريب على التنمية البشرية، والمراكز الرياضية والمراكز الفنية فى صورة تبرعات أو مساعدات عينية وكل حسب مقدرته بدون ضغط أو إجبار.**
- **زيادة حوافز المعلمين على إعداد المواد التعليمية، وتنفيذ الأنشطة، وإدارة وتنفيذ المشروعات التعليمية داخل المدرسة.**
- **تحويل أنشطة المراكز التعليمية الخاصة إلى مراكز تنمية بشرية، وتعليم اللغات، والتدريب على استخدام برامج الكمبيوتر، والتكنولوجيات المتنوعة الحديثة، وممارسة الأنشطة الرياضية، والأنشطة الفنية التى تخدم الأطفال والتلاميذ والطلاب والشباب، وأولياء أمورهم من الآباء والأجداد، وجميع أفراد المجتمع بمختلف طبقاته.**
- **اعتماد شهادات الدورات التدريبية من المراكز التعليمية الخاصة من وزارة التربية والتعليم، وتحصيل رسوم الاعتماد كمورد تمويليإضافي للوزارة واعتبار نتائج التلاميذ والطلاب فى هذه الدورات من المراكز المعتمدة جزء من متطلبات النجاح والدرجة النهائية المحسوبة للتلاميذ والطلاب كما وضحنا فى مقترح تقسيم درجات العام الدراسي.**

٥– آليات مواجهة البعد الاجتماعي للمشكلة:

- **التوعية الإعلامية لأولياء الأمور بأهمية ذهاب الأبناء للمدرسة والانتظام بها من خلال إعلانات توعية وبرامج اجتماعية ومناقشة الموضوع مع أولياء الأمور فى البرامج اليومية بالتليفزيون والإذاعة المصرية.**
- **نشر الثقافة العلمية والتربوية والصحية ومهارات التنمية البشرية بين أولياء الأمور عن طريق عقد محاضرات، وورش عمل، ودورات تدريبية وتثقيفية فى مجموعة متنوعة من الموضوعات والمهارات بالتعاون مع وزارة الثقافة، ووزارة الشباب، ووزارة الصحة فى المدارس، ومراكز تدريب المعلمين، وقصور الثقافة، ومراكز الشباب، ومراكز الخدمات الصحية، ومراكز الخدمة الاجتماعية.**
- **تشجيع جميع أفراد المجتمع على التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر فى المدرسة وفى المراكز الخاصة التى تقدم برامج التنمية البشرية، وتعليم اللغات، والتدريب على استخدام برامج الكمبيوتر، والتكنولوجيات المتنوعة الحديثة، وتشجيعهم على ممارسة الأنشطة المجتمعية والرياضية والفنية مع أبنائهم.**
- **حضور أولياء الأمور بعض الحصص والأنشطة المدرسية فى المدرسة لملاحظة العملية التعليمية ومشاركة المسئولية التعليمية مع الإدارة المدرسية والمعلمين.**

وفى النهاية مشكلة الدروس الخصوصية مشكلة مجتمعية، وليست مسؤولية جهة بعينها، فهي ظاهرة يرجع وجودها إلى أسباب متشاركة الأطراف، ومن منطلق الاعتراف بأنها قد أصبحت حقيقة تفرض نفسها على واقعنا التربوي فإن المسؤولية تقع على إزالة مسببات وجود عدم المساواة بين المتعلمين؛ فالعملية التعليمية التعلمية فى منأى عن أبعاد تربوية نفسية، وثقافية، واقتصادية محبطة للمتعلمين، مثبطة لنشاطاتهم لتنشئة للتفرقة بينهم، فالتعليم الراقي يسعى إلى تنمية القيم المجتمعية الحاملة لنموذج العدالة والسلم الاجتماعي، لا مكانًا لدروس موازية يعزز فيه موازين الطلب والعرض.

المراجع

١. .محمد حسين العجمى . **التربية وقضايا المجتمع المعاصرة** . دار الجامعة الجديدة للنشر .الاسكندرية . ٢٠٠٧. ص ٤٩

٢. المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج (٢٠١٧).الدروس الخصوصية . **مستقبليات تربوية ،ع(٢)، مج(٣)** الكويت . المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج ، ص١٠.

٣. رضا عبد العظيم ابراهيم (٢٠١٦) . القضاء على الدروس الخصوصية بمراحل التعليم قبل الجامعى كمدخل لجودة التعليم (مشروع مقترح). **المجلة العلمية لكلية التربية النوعية ، العدد السادس ابريل ٢٠١٦** جزء اول .

٤. الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء (٢٠١٨) . **تقرير الدخل والانفاق (٢٠١٧–٢٠١٨)** . القاهرة . مركز التعبئة والاحصاء.

٥. الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء (٢٠٢٠) . **تقرير الدخل والانفاق (٢٠١٩–٢٠٢٠)** . القاهرة . مركز التعبئة والاحصاء.

٦.)مارك براى 2012. **مواجهة نظام التعليم الظلى،** أى سياسات حكومية لأى دروس خصوصية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ترجمة المعهد الدولى للتخطيط التربوى، منشورات اليونسكو، فرنسا، ص ١١.

٧. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(٢٠١٦)، **المؤتمر العاشر لوزراء التربية والتعليم فى الوطن العربى، تقويم الامتحانات العامة فى الوطن العربى وتطويرها (الوثيقة الرئيسة)**، عمان، الأردن، ديسمبر، ص ٧.

٨. مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤) . **المعجم الوسيط** . مكتبة الشروق الدولية .القاهرة . ص١٥٤٢

٩. صبحى حمودى (٢٠١٣) . **المنجد فى اللغة العربية المعاصرة** . دار الشروق .بيروت . ص ٤٥٨.

١٠.حسن شحاته ،زينب النجار (٢٠٠٣) . **معجم المصطلحات التربوية والنفسية** . القاهرة . الدار المصرية اللبنانية . ص٧١.

١١.محمد مصطفى زيدان (٢٠٠٨). **معجم المصطلحات النفسية والتربوية** . القاهرة . دار الشروق للنشر . مكتبة هلال .ص ٤١.

١٢. محمد توفيق سلام (٢٠١٨) . **مرجع سابق.**

13. Ying Ming (2018). **Learning in the Shadows: Supplementary Education and Its Participation Patterns, Effectiveness, and Implications for (In)Equality in the United States and China**. Doctoral Dissertation of Education, Washington University in St. Louis, U.S.A.
14. Francesca Bahn(2018). **Shadow Education and its Social and Cultural Determinants of Mental Health.** Doctoral Dissertation of Philosophy, Palo Alto University.
15. Achala Gupta (2018). **Formal Education from a 'Shadow' Perspective: an Ethnographic Account of Private Tutoring in Dehradun, India**. Doctoral Dissertation of Philosophy, National University Of Singapore.

١٦. رضا عبد العظيم (٢٠١٦) . **مرجع سابق.**

١٧. تفيدة سيد احمد غانم (٢٠١٦). **آليات مواجهة مشكلة الدروس الخصوصية** . القاهرة . المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

18. (Soo Kyoung Lee (2014). **Shadow Education in the Southeast Of South Korea: Mothers' Experiences and Perspectives of Shadow Education.** Doctoral Dissertation of Philosophy, Faculty of the Graduate School, University Of Minnesota

١٩. مسعد سعيد رواش (٢٠١٤) . الدروس الخصوصية دراسة تعددية لتحولاتها فى زمان العولمة وامكانية الاستفادة منها للتعلم مدى الحياة . **رسالة دكتوراة غير منشورة** . جامعة القاهرة . كلية التربية .

20. Mark Bray & Ora Kwo (eds.) (2014).**Regulating Private Tutoring for Public Good: Policy Options for Supplementary Education in Asia**. Hong Kong: The Central Printing Press Ltd.
21. Mark Bray & Ora Kwo (eds.) (2014).**Regulating Private Tutoring for Public Good: Policy Options for Supplementary Education in Asia**. Hong Kong: The Central Printing Press Ltd.
22. Hyung-Kee Kim (2013).**An Analysis of the Causes of Shadow Education in the Era of the Schooled Society.** Doctoral Dissertation of Philosophy, College of Education, Pennsylvania State University
23. Eun Jung Park (2013).**Explaining Achievement Disparities between the United States and South Korea**. Doctoral Dissertation of Philosophy, George Mason University
24. Ryoji Matsuoka (2012).**Investigating the Intersection of School Academic Position and Student Background on Japanese Tenth**

Graders' Educational Choices and Study Habits. Doctoral Dissertation Of Philosophy, University Of Hawai' I At Mānoa.

25. Hyung-Kee Kim (2013).**An Analysis of the Causes of Shadow Education in the Era of the Schooled Society.** Doctoral Dissertation of Philosophy, College of Education, Pennsylvania State University

26. (Ryoji Matsuoka (2012).**Investigating the Intersection of School Academic Position and Student Background on Japanese Tenth Graders' Educational Choices and Study Habits.** Doctoral Dissertation Of Philosophy, University Of Hawai' I At Mānoa.

٢٧.التميمى رابعة خالد العابد (٢٠٠٧). أسباب ظاهرة الدروس الخصوصية ونتائجها فى المدارس الثانوية فى الأردن . رسالة ماجستير ،الجامعة الهاشمية. الزرقاء . الاردن .ص(٣٢–٣٧).

٢٨.نسبية المرعشلى (٢٠١٧). أسباب تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية من وجهة نظر المدراء، المعلمين الطلاب، اولياء الأمور وسبل الحد من انتشارها، مجلة الفتح، العدد ٥٠، ص ص ١٧٨ . ١٧٩.

٢٩.)مارك براي (٢٠١٢) . مواجهة نظام التعليم الظلى :اى سياسات حكومية لأى دروس خصوصية . القاهرة :منشورات اليونسكو،ص(١٣).

30. Ran Li (2016). **Op.cit**, p. 14.

31. Achala Gupta (2018). **Op.Cit**, p. 14

٣٢.كمال صدقاوى (٢٠١٦)، الدروس الخصوصى فى المنظومة التربوية بين الأسباب والتأثير على التحصيل الدراسى للتلاميذ فى الامتحانات الرسمية، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠١٦، ص ص ١٨٤ . ١٨٥.

٣٣. ١–حليمة قادرى (٢٠١٧). الدروس الخصوصية بين مطالب التلاميذ ومسؤولية الأساتذة دراسة مقارنة على تلاميذ المرحلة الثانية من التعليم الثانوى، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد ٨، العدد ٢٦، ص ٢٣٩.

٣٤.–على بو عيانة ووفاء قرقلزى (٢٠١٧)، الدروس الخصوصية ومدى تأثيرها على استقرار العملية التعليمية، مجلة الباحث الاجتماعى، المجلد ١٣، العدد ١، جامعة قسطنطينة ، ٢٠١٧، ص ص ١٦٩ . ١٦١.

٣٥.– سديرة نوال (٢٠١٦). علاقة الدروس الخصوصية بالظروف الاجتماعية للاسرة(دراسة ميدانية على عينة من اولياء امور تلاميذ الصف الخامس الابتدائى . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة قاصدىمرباح .الجزائر . ص ١٥،١٦.

36. [Ran Li (2016**). Op.cit**, p. 14.

37. Zheng, R., (2008). **Chinese College Entrance Examination: Review of Discussions and the Value Orientation of Reforms**. Frontiers of Education in China. 2008, 3(1), p.(137–148).
38. Zhang, Y. (2016**). History and Future of the National College Entrance Exam (NCEE) in China.**In National College Entrance Exam in China p. (1-15). Springer Singapore
39. Zheng, R., (2009). **College Entrance Examination as a Scapegoat: Phenomenon and its Essence.** Fudan Education Forum. 7(2), p.(22-25).
40. Zheng, R., (2009). **Op.Cit**, p.(22-25).
41. (Zhang, W., & Bray, M. (2017). Micro-neoliberalism in China: public-private interactions at theconfluence of mainstream and shadow education. **Journal of Education Policy, 32(1)**,p.(63-81).
42. Guo, Shibao, Yan Guo, Gulbahar Beckett, Qing Li and Linyuan Guo. (2013). Changes in Chinese Education under Globalization and Market Economy: Emerging Issues and Debates.Compare: **A Journal of Comparative and International Education 43 (2):** 244 -264.

٤٣.أمل عبد الفتاح محمد (٢٠١٧) . خبرة الصين فى تعليم الظل وإمكانية الإفادة منها فى مصر . **مجلة كلية التربية فى العلوم التربوية ،جامعة عين شمس ،مج(٤١)،ع(٢)**،ص(٦٩).

44. Ministry of Education (MoE) 2004a.Basic Facts about the Development of Chinese Education. Beijing. [in Chinese].
http://www.moe.edu.cn/publicfiles/business/htmlfiles/moe/moe_163/200408/2692.html
45. Zhang Wei, Mark Bray(2016). Micro-neoliberalism in China: Public-Private Interactions at the Confluence of Mainstream and Shadow Education**. Journal of Education**,p.7.
46. Zhang Wei (2014). The Demand for Shadow Education in China: Mainstream Teachers and PowerRelations." **Asia Pacific Journal of Education 34 (4**): 436-454.

٤٧.)أمل عبد الفتاح محمد (٢٠١٧) . خبرة الصين فى تعليم الظل وإمكانية الإفادة منها فى مصر . مجلة كلية التربية فى العلوم التربوية ،جامعة عين شمس ،مج(٤١)،ع(٢)،ص(٧٦–٩٥).

48. Ran Li (2016**). Op.Cit**., p.26
49. أمل عبد الفتاح محمد (٢٠١٧) . **مرجع سابق** ، ص (٧٦-٩٥).
50. Ran Li (2016). **Op.Cit**., p.27
51.)Lei, W. (2005). **Expenditure on Private Tutoring for Senior Secondary Students:** Determinants and Policy Implications. Education and Economy, 1, 39-42.

52. (Percy Lai Yin Kwok (2010). Demand Intensity, Market Parameters and Policy Responses Towards Demand and Supply of Private Supplementary Tutoring in China. **Asia Pacific Educ. Rev.,** p.(54-56).
53. Paweł Bukowski (2017). **Shadow Education within the European Union** from the Perspective of Investment in Education.
54. Mark Bray (2011).**The Challenge of Shadow Education: Private Tutoring And Its Implications** For Policy Makers In The European Union. NESSE, p. 7.
55. (Mark Bray (2011).The Challenge of Shadow Education: Private Tutoring And Its Implications For Policy Makers In The European Union. NESSE, p. 7.
56. Confronting the shadow education system: what government policies for what private tutoring?,) p. 26).*).* https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000185106
57. ()The Economist Intelligence Unit (2016). Democracy Index 2015: Democracy in an Age of Anxiety, The Economist Intelligence Unit, London, p.4,7.

٥٨. عماد نجم مصطفى (٢٠١٧) . الدروس الخصوصية وسياسات معالجتها فى كل من المملكة المتحدة وجمهورية كوريا ،وجمهورية مصر العربية (دراسة مقارنة) . مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ع(٣) ،ص٧١.

59. The Economist Intelligence Unit (2016a). **Democracy Index 2015: Democracy in an Age of Anxiety,** The Economist Intelligence Unit, London, p.4,7.
60. Confronting the shadow education system: what government policies for what private tutoring?,) p. 26).*).* https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000185106
61. (United Nations Development Program, and The Institute of National Planning Egypt, (2005)."The Egypt Human Development Report 2005: **Choosing our Future: Towards**
62. Mark Bray (2011).**The Challenge of Shadow Education: Private Tutoring And Its Implications** For Policy Makers In The European Union. NESSE, p. 7.
63. Thomas Collas(2013). Users of Private Tutoring in France: Varieties of Scholastic Support and Family Shaping of Education. **Revue française de sociologie, 54(3):** p.(465-506).
64. Mark Bray (2011). **Op.cit**
65. .Emily Tanner, et el. (2009). Private Tuition in England. Depatment for Children, Schools and Families (NatCen) , UK., p,(1-4).

http://natcen.ac.uk/our-research/research/private-tuition-in-england/

66. Paweł Bukowski (2017). **Shadow Education within the European Union**

from the Perspective of Investment in Education

67. [Paweł Bukowski (2017). **Op.Cit**., p.6.

٦٨. عماد نجم مصطفى (٢٠١٧) . مرجع سابق،ص٧٨.

٦٩. – شيرين حامد ،فاليرياروشا(٢٠١٨) . الدروس الخصوصية مدفوعة الاجر فى دولة الامارات العربية المتحدة من وجهة نظر الوالدين . المركز التعليمى للتخطيط التربوى .

٧٠. – شيرين حامد ،فاليرياروشا(٢٠١٨) . الدروس الخصوصية مدفوعة الاجر فى دولة الامارات العربية المتحدة من وجهة نظر الوالدين . المركز التعليمى للتخطيط التربوى . مرجع سابق. ص١٧

71. Bray, Mark. (2009). **Confronting the shadow education system: What government policies for private tutoring?** Paris: International Institute for Educational Planning.

٧٢. شيرين حامد ،فاليرياروشا(٢٠١٨) . الدروس الخصوصية مدفوعة الاجر فى دولة الامارات العربية المتحدة من وجهة نظر الوالدين . المركز التعليمى للتخطيط التربوى . مرجع سابق. ص١٧

73. Huang, M. (2013). After – School tutoring and the distribution of student performance. Comparative and international Education society. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/10.1086/671346 Accessed 30-03-2018.

74. Farah, S. (2011). **Private tutoring trends in the UAE**. Policy Brief No. 26 Dubai School of Government Policy Brief.

75. -Abu Saleh Muhammad Toaha, Private **Tutoring and Education Inequality: a study on selected coaching centers in Dhaka**, Doctoral Dissertation, University of Dhaka, 2014, p. 85.

76. Huang, M. (2013). After – School tutoring and the distribution of student performance. Comparative and international Education society. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/10.1086/671346 Accessed 30-03-2018.

77. [1]Faour, M. (2012). The Arab world's education report card: School climate and citizenship skills. The Carnegie papers. https://government.ae/en/information-and-services/education/school-education-k-12/regulatory- authorities-of-k-12-education. Last updated on October 5, 2017.

78. 1 – وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠٣٠؛ التعليم المشروع القومى لمصر . القاهرة . وزارة التربية والتعليم . ص ٧٥ .

79. [1]Bray.M&Kwo (2014).Regulating Private tutoring for public good : policy options for supplementary education in Asia .Hong Kong : comparative

education research centre

٨٠. ١) امل عبد الفتاح محمد (٢٠١٧).مرجع سابق، ص(٢١–٢٣) .

81. [1]Ille, S. (2015). Private tutoring in Egypt: Quality **education in a deadlock between low income, status, and motivation**. Summary of working paper no. 178. The Egyptian Center for Economic studies.

٨٢.شيماء المليجى (٢٠١٦). الدروس الخصوصية ضرورة ام ترفيه .مجلة الامن والحياة ، العدد ٤٧.

٨٣. – تفيدة سيد أحمد غانم (٢٠١٦) . مرجع سابق . القاهرة ص ٣٧.

٨٤.شيماء المليجى (٢٠١٦). الدروس الخصوصية ضرورة ام ترفيه .مجلة الامن والحياة ، العدد ٤٧.

٨٥.تفيدة سيد أحمد غانم (٢٠١٦) . مرجع سابق . القاهرة ص ٣٧.

٨٦. – محمد توفيق السيد (٢٠١٨) . مرجع سابق . ص٥٦.

87. Ji Yun Lee. **Private tutoring and Its Impact on Students Academic Achievement, Formal Schooling and Educational Inequality in Korea** (Doctoral Dissertation, Columbia University, 2013, p.14.

٨٨. -[1]اليونسكو (٢٠٢٠) . **التعليم عن بعد مفهومه وادواته واستراتيجياته** . ص٢٠٧.

٨٩.فيصل بوطية، كم تنفق الأسر الجزائرية على الدروس الخصوصية؟ مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعى تيندوف، المجلد ٤، العدد ٤، ٢٠١٧، ص ١٠٢.

90. Suleman, Q. & Hussain, E. (2013). Effects of private tuition on the academic achievement of secondary school students in subject of mathematics in Kohat Division, Pakistan. **International Journal of learning & Development, Vol**. 3, No. 3.

٩١. – مسعد سعيد (٢٠١٤) . مرجع سابق . ص١٢٠.

٩٢. Berberoglu, G. &Tansel, A. (2014). Does private tutoring increase students' academic performance? Evidence from Turkey. International Review of Education, Vol. 60, No. 5, pp 683-701, stable UPL: http://www.jstor.org/stable/24637097. Accessed: 30-03-2018.

٩٣. ADEC (2015). Parent survey results 2014/2015, https://www.adek.abudhabi.ae/en/ResearchDevelopment/surveys%20Rsults%20Reports/Print%201-%20Parent%20Survey%20Report%20-%20English%20Preview.pdf.

٩٤. ١– الامم المتحدة، التعليم أثناء جائحة كوفيد – ١٩ وما بعدها ٢٠٢٠

٩٥. ١مجموعة البنك الدولى، جائحة كورونا، صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات ٢٠٢٠.

٩٦.– طارق شوقى . ازمة كورونا اختصرت ٥ سنوات عمل والتعلم بدون دروس خصوصية ابرز الايجابيات . اخبار اليوم الثلاثاء ١٧ ابريل . ٢٠٢٠. ١٢.٢٧ م

٩٧.سعد شاكر شلبى، واقع التعليم فى الدول العربية خلال جائحة فيروس كورونا، نشرتها الألكسو العلمية، الأردن، ٢٠٢٠.

٩٨.١– محمد زكريا . الثانوية العامة فى زمن الكورونا– هل تغنى الفديوهات عن التعليم داخل المدارس . اخبار اليوم الجمعة ٢٧ مارس ٢٠٢٠. ١١.٣٤ م

٩٩.١– محمد زكريا . الثانوية العامة فى زمن الكورونا– هل تغنى الفديوهات عن التعليم داخل المدارس . اخبار اليوم الجمعة ٢٧ مارس ٢٠٢٠. ١١.٣٤ م

١٠٠. نادية مبروك . التعليم عن بعد ضرورة فى زمن الكورونا ،مصر محاولات مستميتة لمافيا الدروس الخصوصية لاجهاض التعليم عن بعد . اخبار اليوم ٢٩ ابريل ٢٠٢٠. ١٣.٠٦ م

١٠١. محمد زكريا . مرجع سابق

١٠٢. ١– محمد ابراهيم . كورونا يشعل بورصة الدروس الخصوصية منصات وقنوات رقمية للشرح (عن بعد) والدفع مقدما . اخبار اليوم ٣٠ مايو ٢٠٢٠.

١٠٣. ١– احمد على . كورونا ربما يكون منحة ، التعليم الالكترونى سيقضى على الدروس الخصوصية . اخبار اليوم الاربعاء ٦ مايو ٢٠٢٠. ٣.٥٥م

١٠٤. ١– فتحى حسين . كورونا والدروس الخصوصية . اخبار اليوم الجمعة ٢٩ مايو ٢٠٢٠. ١١.٣٤م

١٠٥. ١ – طارق شوقى . كورونا قضت على الدروس الخصوصية فى اسبوعين وحقق انجازات تحتاج سنين . اخبار اليوم الجمعة ١٥ مايو ٢٠٢٠. ١٩.٥٢ م

106. [1]Rania Roushdy, et al. (2010). Survey of Young People in Egypt: Final Report. The Population Council, Inc.,Cairo,p.199.

107. [٢]Rania Roushdy& Maia Sieverding (2015). Panel Survey of Young People in Egypt (SYPE) 2014: Generating Evidence for Policy, Programs, and Research. The Population Council, Inc.,Cairo,p.44.